جامعة الخليل

كلية الدراسات العليا

برنامج التاريخ

بلدية القدس في العهد الأردني (1948_1967)

إعداد : جميل جمال جميل مشعل

إشراف :الدكتور زهير غنايم

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل

(This thesis is submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of the Modern Contemporary History in the College of Graduate Studies &Academic Research, Hebron University)

2015

بلدية القدس في العهد الأردني (1948_1967)

إعداد الطالب : جميل مشعل

"نوقشت هذه الرسالة يوم الاثنين 'بتاريخ 2015/5/4 ، الموافق15 من رجب لسنة 1436هـ وأجيزت"

أعضاء لجنة المناقشة :		التوقيع
1- د . زهير غنايم	مشرفاً ورئيساً	
2 - د. معتصم الناصر	عضواً خارجياً	
2- د . عبد القادر الجبارين	عضواً داخلياً	

الإهداء

إلى من كان له الفضل بعد الله تعالى ، إلى من فقدت بفقده أبا كريما ، إلى روح والدي (رحمه الله)

إلى أمي الغالية

إلى زوجتي الحبيبة

إلى أبنائي (جمال ، وفاء ، تالين)

إلى أخواتي العزيزات

إلى فلسطين الحبيبة

الشكر والتقدير

إلى الله سبحانه وتعالى ادين بالشكر أُولا في إتمام هذه الرسالة ، ولا أنسى أن اقدم خالص الشكر والتقدير للدكتور الفاضل زهير غنايم الذي أشرف على هذه الرسالة منذ كانت فكرة حتى أصبحت حقيقة ، كما أشكر أساتذة أفاضل في قسم التاريخ بجامعة الخليل ، وأخص بالذكر الدكتور عبد القادر الجبارين والدكتور عماد البشتاوي والدكتور خلقي خنفر والدكتور محمد العلامي .

وأقدم شكري كذلك إلى موظفي مكتبة بلدية القدس وموظفي مكتبة جامعة الخليل وجامعة بير زيت ، كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ منتصر الصيداوي المدقق اللغوي للرسالة ، واتقدم بخالص التقدير إلى الهيئة الإدارية في مدرسة رأس العامود الشاملة للبنين متمثلة بالأستاذ صلاح محيسن والأستاذ طارق الأعور كما اتقدم بالشكر للهيئة الإدارية في مدرسة سلوان الاعدادية للبنين متمثلة بالأستاذ صالح الأعور والأستاذ زكريا أبو عسلة .

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع الزملاء والأصدقاء الذين كانوا لي خير عون وإلى كل من وقف إلى جانبي لإتمام هذه الرسالة .

الفهرس

الموضوعات	
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
الفهرس	ج
الملخص باللغة العربية	و
المقدمة	ز
الفصل الأول (بلدية القدس في اواخر العهد العثماني وعهد الإنتداب)	
بلدية القدس في العهد العثماني	1
ظهور البلديات في العهد العثماني	2
بلدية القدس	6
أعمال بلدية القدس	9
واردات البلدية	14
بلدية القدس في فترة الإنتداب البريطاني	16
بلدية القدس بعد التقسيم	21
الفصل الثاني (المجالس البلدية في القدس حتى عام 1957)	
تشكيل أول مجلس بلدي في القدس عام 1948	23

تشكيل لجنة بلدية القدس عام 1957	25
إنتخابات المجلس البلدي الأولى عام 1951	29
قانون البلديات لعام 1955	34
وظائف المجلس البلدي	42
الشؤون المالية	45
إنتخابات البلدية عام 1955	48
الفصل الثالث (انجازات المجلس البلدي من عام 1949- 1957)	
الإدارة العامة	60
دائرة الهندسة	67
الدائرة الصحية	80
دائرة المياة	84
الإنارة	88
الفصل الرابع (امانة القدس من عام 1958- 1967)	
إنشاء أمانة القدس	90
أجهزة الأمانة	97

أعمال أمانة القدس	100
الإدارة العامة	100
الدائرة الهندسية	106
الدائرة الصحية	112
دائرة المياة	117
الخاتمة	120
قائمة المصادر والمراجع	123
الملخص باللغة الإنجليزية	127

الملخص

تناولت هذه الدراسة بالبحث دور بلدية القدس في العهد الأردني ، وذلك من عام 1948 حتى عام 1967 وهو العام الذي فرض فيه الإحتلال الإسرائيلي على المدينة ، وتعتبر فترة الحكم الأردني لمدينة القدس من أهم الفترات التاريخية التي مرت بها المدينة ، وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي قامت به بلدية القدس الأردنية في تطوير المدينة ، وإبراز أهم الأعمال التي قامت بها البلدية خلال هذه الفترة

تناولت الدراسة في البداية تشكيل أول بلدية في مدينة القدس خلال العهد العثماني في عام 1863 في عهد السلطان عبد العزيز بن محمود الثاني ، بالإضافة إلى أهم الأعمال التي قامت بها البلدية خلال هذه الفترة .

كما تناولت الدراسة أوضاع بلدية القدس خلال فترة الإنتداب البريطاني الذي فرض على المدينة في عام 1922 ، وتوضيح الصراع العربي اليهودي للسيطرة على البلدية ، هذا بالإضافة إلى الحديث عن الصعوبات التي واجهت البلدية بعد إنقسام المدينة في أعقاب حرب عام 1948 .

وقد تحدثت الدراسة عن بلدية القدس في فترة الحكم الأردني للمدينة ، حيث تم تشكيل أول مجلس بلدي في هذه الفترة على يد الحاكم العسكري عبد الله التل في اواخر عام 1948 ، كما تناولت الدراسة تطور المجالس البلدية خلال هذه الفترة وأهم الأعمال التي قامت بها هذه المجالس .

و تناولت الدراسة كذلك ، تحويل بلدية القدس إلى أمانة القدس وكان ذلك في عام 1959، وأهم الأعمال التي قامت بها والتي تهدف إلى تطوير المدينة .

المقدمة

تتناول هذه الدراسة واحدة من أهم مؤسسات مدينة القدس العربية ، وهي بلدية القدس في العهد الأردني من عام (1948-1967) ، وتعد هذه المرحلة من المراحل التاريخية المهمة لمدينة القدس ، حيث تم إنشاء بلدية القدس لسد الفراغ الإداري في المدينة بعد إنتهاء الانتداب البريطاني ، وتقدم الدراسة صورة شاملة عن البلدية من حيث نشأتها منذ العصر العثماني ، مرورا بفترة الانتداب البريطاني ، ووصولا إلى بلدية القدس في العهد الأردني ، كما توضح الدراسة تطور المجالس البلدية خلال الفترة الأردنية ، وأهم الأعمال والإنجازات التي قدمتها البلدية خلال هذه الفترة ، ومن الجدير بالذكر أن البلدية كانت أهم مؤسسة إدارية في القدس في العهد الأردني ، فهي كانت بمثابة حلقة الوصل بين سكان المدينة والحكومة الأردنية كما أن جميع الخدمات التي كانت تقدم للمدينة وسكانها كانت تتم من خلال البلدية .

أسباب الاختيار

إن بلدية القدس في العهد الأردني من الدراسات التي تحتاج بالفعل إلى البحث ، حيث أن الدراسات السابقة لم تتعرض لموضوع بلدية القدس بشكل من التفصيل ، وإنما تم ذكرها بشكل بسيط ودون الخوض بتفاصيل هذه المرحلة ، كما أن هذه المؤسسة لم تحظ باهتمام الباحثين المختصين بالتاريخ الفلسطيني ولا سيما أن هذه المؤسسة كانت تدير شؤون أهم المدن الفلسطينية وهي مدينة القدس ، ذلك على الرغم من توفر الوثائق الخاصة بهذه المرحلة .

وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على بلدية القدس في العهد الأردني ، وتناولها بشكل من التفصيل وذلك لما لهذه المؤسسة من أهمية في إدارة مدينة القدس خلال هذه الفترة ، وتتميز هذه البلدية عن سواها

من البلديات كونها بلدية مدينة القدس ، هذه المدينة ذات الاهمية الدينية والتاريخية بالإضافة إلى أن القدس في فترة الحكم الأردني كانت مقسمة و منطقة حدودية أو منطقة فاصلة بين الأراضي التي تم إحتلالها عام 1948 ، وباقي الأراضي الفلسطينية .

منهجية الدراسة

تقوم الدراسة على منهجية البحث التاريخي، معتمدة على الوثائق الأساسية والأولية المتعلقة بالموضوع، وتحليلها، واستخلاص المعلومات التاريخية، مراعية التسلسل التاريخي للحفاظ على وحدة الموضوع وترابطه.

الدراسات السابقة

على الرغم من اهمية بلدية القدس في العهد الاردني ، فانه لا توجد دراسات تتحدث عنها بشكل منفصل، فالدراسات السابقة ذكرت البلدية ضمن مواضيع متعددة ، ودون التركيز عليها بشكلا خاص ، ومثال ذلك دراسة بلدية القدس العربية ، لإسامة حلبي ، الذي تناول موضوع البلدية في العهد الاردني ضمن مجموعة من المواضيع ودون التركيز بشكلا خاص على البلدية ودورها في العهد الاردني ، وكذلك دراسة القدس تشكيل جديد للمدينة ، لعبد الرحمن ابو عرفة ، الذي مر مرور الكرام على موضوع بلدية القدس في العهد الاردني .

فصول الدراسة

اشتملت هذه الدراسة على إهداء ، ورسالة شكر ، وفهرس لموضوعاتها، وملخص باللغة العربية إضافة إلى المقدمة.

تناول الفصل الاول ، بلدية القدس في العهد العثماني وفترة الإنتداب البريطاني بالإضافة إلى فترة تقسيم القدس ، أما الفصل الثاني فتناول بلدية القدس من عام 1948 – 1955 حيث تم الحديث عن تشكيل أول مجلس بلدي في القدس ، وتشكيل لجنة بلدية القدس عام 1950 ، هذا بالإضافة إلى انتخابات المجلس البلدي عام 1951 وانتخابات عام 1955 ، وتوضيح أهم بنود قانون البلديات لعام 1955.

أما إنجازات المجلس البلدي في مجالات الصحة والأعمار والمياة والإنارة ، فقد كانت موضوع الفصل الثالث وتناول الفصل الرابع أمانة القدس من عام 1958–1967 ، حيث تم الحديث فيه عن تحويل بلدية القدس إلى أمانة ، وذكر أجهزة أمانة القدس بالإضافة إلى إنتخابات عام 1959 وأهم أعمال الأمانة خلال هذه الفترة

وتضمنت الخاتمة خلاصة لما توصل إليه الباحث من نتائج ، وختمت الدراسة بقائمة المصادر والمراجع التي أستقى منها مادتها ، وملخص باللغة الإنجليزية لها.

تحليل المصادر

أعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على الوثائق الخاصة ببلدية القدس ، ومعظم هذه الوثائق باللغة العربية كما أن بعض هذه الوثائق مكتوب بخط اليد ، وبعضها الاخر مطبوع ، وتحفظ هذه الوثائق في أرشيف بلدية القدس في صناديق خاصة ولكل صندوق رقم خاص ، كما أن كل صندوق من هذه الصناديق يحتوي على مجموعة من الوثائق .

وإن هذه الوثائق تحتوي على معلومات مهمة عن البلدية ، فهي تزودنا بمعلومات عن إنشاء أول مجلس بلدي في القدس في العهد الأردني ، وكذلك عن تطور المجالس البلدية خلال فترة االعهد الأردني كما تقدم

معلومات هامة عن الانتخابات البلدية التي جرت في العهد الأردني ، وتقدم الكثير من المعلومات حول أهم الأعمال والإنجازات التي كانت تقدمها البلدية.

هذا بالإضافة إلى المعلومات التي تقدمها عن واردات ونفقات البلدية ، وأهم المشاكل التي كانت تواجه البلدية في هذه الفترة .

كما تم الإعتماد على الصحف التي كانت تصدر في العهد الأردني ، فهي تقدم معلومات هامة حول القرارات التي كانت تصدر من الحكومة الأردنية والخاصة ببلدية القدس ، كما تقدم معلومات عن مواعيد الانتخابات والترشح للانتخابات البلدية .

الفصل الأول

بلدية القدس في اواخر العهد العثماني وعهد الإنتداب

أولا : بلدية القدس في العهد العثماني

دخل العثمانيون القدس في كانون الأول عام 1517 [1] ،وذلك بعد الإنتصار الذي حققه السلطان سليم الأول في معركة مرج دابق ضد المماليك عام 1516 ، ولأهمية القدس الدينية قام السلطان بزيارة خاصة للمدينة وكان في إستقباله العلماء والشيوخ ، حيث سلموه مفاتيح المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة [2].

قسم السلطان سليمان بلاد الشام إلى ثلاث ولايات [3] ،وهي ولاية حلب في الشمال ، وولاية طرابلس (وتضم ساحل بلاد الشام الشمالي والاوسط) ثم ولاية دمشق التي كانت تضم جنوب بلاد الشام، [4]ومن الناحية الإدارية كان قاضي القدس في بداية الحكم العثماني هو صاحب السلطة العليا ، وكان يعرف بلقب النائب أو الحاكم الشرعي[5]، وكانت تقع على عاتقه العديد من المسؤوليات فهو الذي يفصل في قضايا الأحوال الشخصية ،وإدارة الأوقاف وإنشاء المدارس وتسجيل بيوع الأراضي ، هذا بالإضافة إلى إحصاء النفوس وتسجيلها ،ومراقبة الموازيين والمكاييل ومراقبة الطرق والأبنية والأسواق والحمامات العامة والمسالخ [6].

---

1 – العارف ، عارف ، **المفصل في تاريخ القدس** ، 472

2– سالم ، محمد صلاح ، **القدس الحق والتاريخ والمستقبل** ، 63

3– العارف ، عارف ، **المفصل في تاريخ القدس** ، 472

4– عرابي ، رجا ، **الكافي في تاريخ القدس** ، 437

5– نفس المصدر ، 439

6– العارف ، عارف ، **المفصل في تاريخ القدس** ، 479/478/477

1 – ظهور البلديات في العهد العثماني

جاءت فكرة إنشاء البلديات نتيجة التنظيمات التي قامت بها الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وقبل إنشاء البلديات كان القاضي يقوم بجزء من وظائف البلدية كما ذكر سابقا [1] وكان أول مجلس بلدي تم تشكيله في الدولة هو مجلس بلدية استنبول وذلك في عام 1858 ، ومن ثم تلاه في سنة 1863 تشكيل مجلس بلدية القدس.[2]

جاء تشكيل هذا المجلس بناءًا على فرمان خاص ، صدر في عهد السلطان عبد العزيز بن محمود الثاني(فترة حكمه من عام 1861 –1876) وولاية خورشيد باشا متسلم القدس ، إلا أن البلدية لم تباشر أعمالها فعليا إلا في عام 1867 ، ولعل ذلك يعود إلى عدم وجود قانون ينظم عملها ، ومع صدور قانون البلديات في عام 1877 ، أصبح نشاط المجلس البلدي أكثر بروزا [3] ،

نوضح هنا أهم بنود قانون البلديات العثماني ، قبل الخوض في بلدية القدس ، حيث أن هذا القانون كان يسري على بلدية القدس كغيرها من البلديات في الدولة العثمانية .

حدد قانون البلديات العثماني شروط تاسيس البلديات ووظائفها ، حيث نصت المادة الثانية من القانون على أن تقسم المدن التي يزيد عدد سكانها عن اربعين ألف نسمة إلى أحياء ، وأن تؤسس بلدية خاصة بكل حي يبلغ عدد سكانه اربعين ألف نسمة .

---

1 – النمورة ، محمود ، **الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي** ، 118

2– المهتدي ، عبلة ، **القدس والحكم العسكري البريطاني** ، 91

3– حلبي ، اسامة ، **بلدية القدس العربية** ، 7

أما المدينة التي لا يتجاوز عدد سكانها أربعين ألف نسمة فيكون لها مجلس بلدي واحد ، وعلى إثر ذلك لم يتأسس في أي مدينة فلسطينية أكثر من مجلس بلدي ، وبطبيعة الحال فإن ذلك ينطبق على مدينة القدس التي بلغ عدد سكانها في بداية القرن الثامن عشر ، عشرة الاف نسمة تقريبا [1].

ويتم تشكيل المجلس البلدي عن طريق الإنتخابات ، وقد حدد قانون البلديات الشروط التي يجب أن تتوفر في المرشحين لعضوية المجلس البلدي ، فيشترط بالمرشح أن يكون من أصحاب الأملاك في المدينة المتوطن بها ، ويدفع الضرائب المترتبة عليه للدولة ، كما يشترط بالمرشح أن يكون قد أتم الثلاثين من عمره وقادرا على التكلم باللغة التركية ، وأن لا يكون قد حكم عليه بالحبس لمدة سنة أو أكثر ،أو حائزا على إمتياز خدمة أجنبية ، ولا مدعيا بالتبعية الأجنبية ، وأن لا يكون مستخدَما في المجلس البلدي ، أو كافلا بعض الإنشاءات المتعلقة بالبلدية ، وأن لا يكون منتسبا إلى الجيش أو الشرطة [2].

أوضح القانون كذلك مؤهلات الناخبين للمجلس البلدي ، حيث أشترط في الناخب أن يكون متوطنا في المدينة المنسوب إليها ، وقد تجاوز من العمر الخامسة والعشرين[3] ، وأن يكون من أصحاب الأملاك في

المدينة ومسددا ما عليه من الضرائب ، وحاصلا على جميع حقوقه المدنية والشخصية ، وغير محكوم عليه بأية جناية [4].

---

1 – النمورة ، محمود ، **الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي** ، 119

2-- الدستور العثماني ، المجلد الثاني ،الفصل التاسع ، المادة 33 ، 401

3- الناصر ، معتصم ، **بلدية القدس والصراع السياسي** 1918-1948 ، 2

4- النمورة ، محمود ، **الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي** ، 121

تجري عملية إنتخاب أعضاء المجلس البلدي في شهر كانون الأول من سنيَ الإنتخاب ، وتشكل لجنة للإنتخابات ، تطلع على سجل أسماء الموجودين داخل المدينة ،وذلك بهدف تحديد من يحق لهم الترشح لعضوية المجلس البلدي ، بالإضافة إلى تحديد من يحق لهم المشاركة في عملية إنتخاباتأعضاء المجلس البلدي ، وبعد الإنتهاء من إعداد قوائم الناخبين ، يتم تعليق نسختين من القوائم عند باب كل من الجوامع والمعابد لمدة ثمانية أيام ، وخلال هذه الفترة يحق لأي شخص أن يقدم إعتراضه على قوائم الناخبين وتنظر لجنة الانتخابات في الإعتراضات المقدمة ، وبعد الإنتهاء من عملية الإنتخاب فأن اللجنة هي التي تعلن أسماء الأشخاص الذين فازوا في الإنتخابات[1].

وكان عدد أعضاء المجلس البلدي يتراوح بين ستة واثني عشر عضوا ، وذلك بحسب عدد السكان وينتخب أعضاء المجلس البلدي لمدة أربع سنوات [2]كما أن خدمة أعضاء المجلس البلدي خدمة فخرية حيث أنهم لا يتقاضون راتبا مقابل عملهم ، أما رئيس المجلس فيتم تعينه من قبل الدولة ، ولا يشترط في الرئيس أن يكون من بين الأعضاء المنتخبين ، ويعد الرئيس موظفا في الدولة ويتقاضى راتبا مقابل ذلك .

وقد حدد القانون واجبات رئيس المجلس البلدي ، فهو الذي يترأس الجلستين الأسبوعيتين للمجلس[3] ويستدعي المجلس إلى جلسة طارئة عند الحاجة ، كما يعين الموظفين في البلدية ، ويعد جدول موازنة السنة ويقدمها للمجلس ، كما يحصل واردات البلدية وهو المسؤول عن المقاولات [4].

1-النمورة ، محمود ، **الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي** ، 122

2-الناصر ، معتصم ، **بلدية القدس والصراع السياسي** 1918-1948 ، 2

3- كوثراني ، وجيه ، **التنظيمات العثمانية والدستور** ، مجلة تبين ، العدد 3 ، 4

4- الدستور العثماني ، المجلد الثاني ، الفصل الحادي عشر ، المادة 47/46 ، 402

بين قانون البلديات كذلك واجبات ومسؤوليات البلدية ، ومن أهم هذه الواجبات إنشاء وصيانة المباني العامة وإنشاء وصيانة الطرق والأسواق ، بالإضافة إلى تزويد السكان بالمياه ، والإشراف على إنشاء المباني وتسجيل الولادات والوفيات ، والإشراف على المطاعم وأماكن الترفيه ، وحفظ الأمن والنظام [1].

---

1 –حلبي ، اسامة ، **بلدية القدس العربية** ، 7

2 – بلدية القدس

تم تأسيس أول بلدية في القدس عام 1863 [1] ، وفقا لفرمان خاص صدر في عهد السلطان عبد العزيز بن محمود الثاني [2] ، ونص الفرمان على أن يتألف مجلس بلدية القدس من خمسة أعضاء ، أربعة أعضاء من العرب واخر يهودي ، وقد تم تعيين عبد الرحمن أفندي الدجاني رئيسا للبلدية [3].

إلا أن هذا المجلس كان عبارة عن هيئة صغيرة ، ولا يتمتع بصلاحيات واسعة ، وإنما كان محدود الصلاحيات ، كما أن وارداته كانت ضئيلة ، حيث لم تتجاوز 500 ليرة عثمانية ، ذلك فضلا عن عدم وجود قانون ينظم عمل البلدية في البداية [4].

عارض قناصل الدول الأوروبية الممثلين في القدس تشكيل المجلس البلدي ، وطالبوا مشاركة الرعايا الأجانب المقيمين في القدس كأعضاء في المجلس كونهم يدفعون الضرائب ، وكان ذلك على خلاف موقف اليهود قاطني القدس ، الذين رحبوا بإنشاء المجلس البلدي ، وذلك لأن القرار شملهم بالتمثيل بعضو واحد من الخمسة أعضاء [5].

1- المهتدي ، عبلة ، **القدس والحكم العسكري البريطاني** ، 91 ، حلبي ، اسامة ، بلدية القدس العربية ، 7

2- حلبي ، اسامة ، **بلدية القدس العربية** ، 7

3- الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 11

4- الدباغ ، مصطفى ، **بلادنا فلسطين** ، 201/15

5- الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 11

توالى على رئاسة بلدية القدس العديد من الأشخاص ،فكان عبد الرحمن أفندي الدجاني أول رئيسا للمجلس البلدي وقد تولى هذا المنصب بالتعيين ، وتولى من بعده الخواجة استربادي وهو الاخر تم تعينه ، ثم تولى رئاسة البلدية بالتعيين موسى فيض الله العلمي إلا أن تم إنتخاب يوسف ضياء الخالدي في عام 1869 [1].

ترك يوسف ضياء الخالدي رئاسة البلدية عام 1877 ، وذلك بعدإنتخابه عضوا لمجلس المبعوثان ، ولكن بعد حل البرلمان عام 1878 عاد إلى القدس ليتولى منصبه من جديد غير أن متصرف القدس رؤوف باشا عزله عام 1879 ، وذلك لموقفه المعارض لسياسة الحكومة [2] ،فتولى رئاسة البلدية من بعده عبد القادر أفندي الخليلي بالوكالة ، ثم إستلم منصب رئاسة البلدية رأفت افندي أبو السعود وهو الاخر بالوكالة ،إلا أن تم إنتخاب عمر افندي عبد السلام الحسيني لمنصب رئيس بلدية القدس [3].

تولى إدارة بلدية القدس في الفترة الواقعة بين عامي 1863 –1913 ستة عشر رئيسا للبلدية كان منهم سليم أفندي الحسيني ، وشحادة فيض الله العلمي ، وسعيد أفندي الحسيني ، وفيض الله العلمي [4].

---

1 – الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 70

2– النمورة ، محمود ، **الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي** ، 135

3– الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 76

4– المهتدي ، عبلة ، **القدس والحكم العسكري البريطاني** ، 91

من خلال النظر في أسماء رؤساء البلدية خلال هذه الفترة يتضح أن السيطرة كانت لعائلتي الحسيني والعلمي حيث تولى رئاسة البلدية ستة أشخاص من عائلة الحسيني وأربعة اشخاص من عائلة العلمي ،وهذا إنما يدل على مدى نفوذ هاتين العائلتين في مدينة القدس خلال هذه الفترة ، هذا بالإضافة إلى أن باقي رؤساء البلدية كانوا من عائلات مقدسية ، مثل عائلة الدجاني وأبو السعود والخالدي ، مما يعني أن معظم من استلموا رئاسة البلدية كانوا من سكان القدس وليس من خارجها ، على الرغم من أن قانون البلديات نص على إمكانية أن يتولى رئاسة البلدية شخص من خارج المدينة .

من الجدير بالذكر أنه بعد صدور قانون البلديات زاد عدد اعضاء مجلس بلدية القدس ، حيث أصبح يتألف من عشرة أعضاء بدلا من خمسة ، يكون تمثيلهم كالاتي : ستة للمسلمين واثنين للمسيحيين واثنين لليهود[1] كما روعي التمثيل داخل كل طائفة فكان الإثنان المسيحيان ،واحد كاثوليكي والاخر أردثوذكسي، أما الأعضاء اليهود فكان أحدهم شرقيا والاخر غربيا [2].

---

1 – الناصر ، معتصم ، **بلدية القدس والصراع السياسي** 1918-1948 ، 3

2- الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 13

3 – أعمال بلدية القدس

قامت بلدية القدس في العهد العثماني بالعديد من الأعمال ، شملت النواحي التالية

أ : تعمير الطرق

إهتمت بلدية القدس بتوفير شبكة من الطرق تربط بين أحياء المدينة داخل السور وخارجه ، هذا بالإضافة إلى ربط القدس مع مدن المتصرفية وذلك لتسهيل حركة الناس وتنقلهم ، وقد تعاونت البلدية في هذا المجال مع وزارة الأشغال العامة في استانبول ، وقد كان مهندس البلدية يقوم بالكشف على الطرق ، وإنشاء وتعمير ما يلزم منها ، ومن أهم اعمال البلدية في هذا المجال ، تعمير طريق العربات في شارع يافا ، وقدرت مصروفات هذا العمل بحوالي 60 الف قرش ، كما تقرر إنشاء طريق عين كارم وتولى هذا المشروع المتعهد يوسف بولص.

كذلك تعمير طريق العربات الواصل بين القدس وبيت لحم ، حيث كانت الطريق خربة لا تصلح للإستعمال ومن أجل تعمير هذه الطريق فرضت ضريبة على كل عربة من العربات التي تدخل وتستعمل الطريق بمقدار خمسة قروش [1] ، وفي الفترة الواقعة بين عامي 1882 – 1895 تم تبليط ورصف معظم الطرق داخل سور المدينة ، وفي عام 1898 وبمناسبة زيارة القيصر الألماني لمدينة القدس ، عبدت البلدية الطرق بالإسفلت لأول مرة [2]

1– الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 37،38،39

2– النمورة ، محمود ، **الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي** ، 137

ب : المجاري العامة

أقامت بلدية القدس في عام 1870 شبكة مجارٍ عامة داخل سور القدس ، وفي رئاسة سليم الحسيني لبلدية القدس وسعت شبكة المجاري لتشمل الأحياء خارج السور ،كما عملت البلدية على إصلاح ونقل خط مجارٍ قديم يخرج من مدينة القدس بإتجاه قرية سلوان ويبلغ طول هذا الخط 1300 م وينتهي عند عين اللوزة[1].

ج: الصحة

قامت البلدية بالأعمال الصحية العادية كالمحافظة على النظافة وجمع النفايات وإغلاق الأبار المكشوفة هذا بالإضافة إلى التأكد من نظافة المطاعم وفحص اللحوم قبل وبعد ذبحها [2] ، ومن أجل القيام بتلك الأعمال أوجدت البلدية وطبقا لقانون البلديات وظيفة المفتش ، الذي يشرف على الأمور الصحية ، ويشترط في المفتش أن يكون عثماني الجنسية [3].

كما أشرفت البلدية على بائعي الخضار والفواكة وذلك للتأكد من سلامة بضائعهم ، كما ألزمت أصحاب الدكاكين بطراشة دكاكينهم وتعميرها ، ومنعت السكان من طرح النفايات والمياه الوسخة على قارعة الطرق وكل من يخالف ذلك كان يتم إلقاء القبض عليه من قبل أفراد الضبطية ، كما أجبرت بعض السكان الذين كانوا يضعون أغنامهم وأبقارهم داخل المدينة ، على نقلها إلى مكان مناسب خارج المدينة ، وعلى إثر ذلك أتخذت البلدية قرارا بإنشاء سوق للحيوانات خارج سور المدينة [4].

---

1 – الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 41

2– النمورة ، محمود ، **الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي** ، 137

3– الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 42

4– نفس المصدر ، 44،45

أهتمت البلدية كذلك بالإشراف على المواد الغذائية وخاصة اللحوم ، حيث أجبرت القصابين على نقل اللحوم داخل صناديق خشب وغسلها جيدا ، وتغطية اللحوم بقماش داخل الدكاكين ، وأن يتم معاينة جميع الذبائح قبل ذبحها من قبل الطبيب البيطري وذلك للتأكد من سلامتها [1].

قامت البلدية بأعمال اخرى من أجل الحفاظ على الصحة العامة ، فعلى سبيل المثال ، عينت البلدية طبيبا يعالج المرضى ثلاث مرات في الأسبوع مجانا ، كما أنشات في عام 1891م مستشفى يضم ثلاثين سريرا وعيادة خارجية ، تقدم خدماتها لجميع سكان القدس والقرى المجاورة [2] ، كما باشرت البلدية بإعطاء التطعيمات ضد الأمراض المنتشرة ، وخصصت يومي الثلاثاء والخميس من كل أسبوع لتطعيم الاطفال [3].

د : الأبنية والإنشاءات

قامت البلدية بإنشاء العديد من الأبنية في مدينة القدس ، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مستشفى البلدية على طريق يافا ، ومتنزة البلدية الذي يقع في الميدان المجاور للمسكوبية [4] ، وقد تم تعيين بستاني للإشراف على غرس الأشجار والزهور في المتنزة[5] ، ومن الأبنية أيضا مسلخي البلدية في وادي الجوز والعيزرية ، ومستودع الغاز ، وعمارة البريد ، وبرج الساعة [6].

---

1 ـ الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 45
2- النمورة ، محمود ، **الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي** ، 129
3- الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 49
4- النمورة ، محمود ، **الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي** ، 138
5- الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 42
6- النمورة ، محمود ، **الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي** ، 138

هـــ:الإنارة

حرصت البلدية على إنارة المدينة داخل السور وخارجه ، وذلك لما للإنارة من أهمية في توفير الأمن وحرية الحركة ، وكانت الفوانيس هي الوسيلة الوحيدة التي تستعمل للإنارة [1] ، وفي عام 1905 علقت المصابيح في جميع شوارع المدينة ، وفي نهاية العقد الأول من القرن العشرين أستبدلت المصابيح بنوع أفضل ، كما نجحت البلدية بمنح إمتياز لشركات خاصة وذلك للمساهمة في إنارة المدينة ، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى أوقف ذلك المشروع [2].

و : توفير مياه الشرب

عانت القدس من نقص في موارد المياه ، وذلك على الرغم من انه لم يكن هناك بيت في القدس لا يوجد فيه بئر ماء ، حيث أن البلدية ربطت إصدار رخصة البناء بعمل بئر للماء في ساحة البيت [3]أهتمت البلدية بتأمين مياه الشرب للمدينة وذلك من خلال جلب المياه إلى المدينة من العيون المنتشرة حولها كنبع قرية بتير الواقعة جنوب غربي المدينة ، أو من نبع قرية ارطاس القريبة من بيت لحم جنوبا ، إلا أن معاناة أهل القدس من نقص المياه لم تنته بذلك ، ولحل هذه المشكلة أقدمت البلدية على جلب المياه للمدينة من عيون الفوار وعين فارة [4].

---

1 – الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 51

2– النمورة ، محمود ، **الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي** ، 138

3– نفس المصدر ، 137

4– الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 56

وقد منح الإمتيازإلى شركة فرانك الألمانية لتوريد المياةإلى القدس بتكلفة 160 ألف فرنك ، وتم توقيع العقد مع رئيس البلدية في ذلك الوقت فيض الله العلمي ، وقد تم الإتفاق على إستخدام العين لمدة 24 ساعة بضخ 200\400 م2 يوميا ، على أن يكون سعر متر الماء فرنك و25 سنت ، على أن تزود دوائر الحكومة والبلدية بكمية 70 م3 من الماء يوميا مجانا ، كما تم الإتفاق على وضع حنفيات عامة في الطرق بكمية 100 م3 باليوم وبنفس السعر السابق [1].

ل: فرض القانون والنظام

كما كانت البلدية تعمل على حفظ الأمن والنظام في المدينة ، وذلك من خلال الإشراف على الفنادق والمقاهي والمسارح والأسواق العامة ، ففي عام 1886 عينت بلدية القدس مجلسا مؤلفا من أربعة عشر رجل شرطة ، يقع على عاتقهم حفظ النظام في المدينة وذلك من خلال القيام بجولات في شوارع القدس وساحاتها كما كان رجال الشرطة يمنعون المرور في الليل في شوارع المدينة إلا لمن يحمل قنديلا[2].

---

1 – الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 56

2– النمورة ، محمود ، **الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي** ، 127

4 : واردات البلدية

من أجل تحقيق الأعمال السابق ذكرها كان لا بد أن يكون هناك مصادر تمويل للبلدية ،حتى تستطيع الإنفاق على هذه الأعمال ، وهنا نذكر أهم واردات البلدية :

أ– الضرائب والرسوم

فرضت بلدية القدس العديد من الضرائب على السكان ، حيث كانت البلدية تاخذ ضريبة الأعشار عن الأموال غير المنقولة ، وكانت هذه الضريبة تحصل من سكان المدينة من قبل موظفي البلدية ، أما الرعايا الأجانب المقيمون في المدينة ، فقد كانت تحصل منهم هذه الضريبة عن طريق القنصل، فقد كان القنصل يتسلم الضرائب الواجبة على رعاياه ويسلمها للخزينة [1].

فرضت البلدية كذلك ضريبة الكروسة ، وهي ضريبة يتم أخذها من سائقي الحمير والجمال وأصحاب العربات ، هذا بالإضافة إلى ضريبة جسر الأردن التي كانت تحصّل من كل فرد يعبر الجسر، كما فرضت ضرائب اخرى مثل ضريبة بيع الكاز وضريبة على الحيوانات التي تذبح في المدينة ، وضريبة تنظيف وإنارة الشوارع [2].

1– الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 24

2– النمورة ، محمود ، **الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي** ، 131

فرضت رسوم جمركية على البضائع التي تدخل المدينة سواء كانت بضائع محلية أو مستوردة ، وقد بلغت قيمة هذه الرسوم 1 % ، هذا وقد فرضت رسوم على مدخولات الخمور التي تباع في المدينة من جانب الأجانب أو المسيحين العرب [1] ، هذا بالإضافة إلى رسوم خدمات البناء ، حيث كانت البلدية تفرض رسوما على ترخيص إنشاء الأبنية ، سواء كانت هذه الأبنية بيوت أو مؤسسات تابعة لرعايا عثمانيين أو أجانب كما كانت الأبنية الدينية والخيرية تدفع هي الاخرى هذه الرسوم [2]وفرضت البلدية رسوم على القبّان والموازيين الكبيرة ، بالإضافة إلى رسوم بيع وشراء الحيوانات [3].

ب- استئجار املاك البلدية

كانت معظم أملاك البلدية التي يتم إيجارها هي عبارة عن دكاكين داخل السور وخارجه ، وكان الأسلوب المتبع في تأجير أملاك البلدية هو عن طريق المزايدة [4].

---

1 – الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 24

2- نفس المصدر ، 14

3- النمورة ، محمود ، **الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي** ، 131

4- الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، 25

ثانيا : بلدية القدس في فترة الانتداب البريطاني

فرض الإحتلال العسكري البريطاني على القدس بتاريخ 9 كانون الأول لعام 1917 ، ولم يغير الإنجليز وضع البلدية عند إحتلالهم للمدينة ، وسمحوا بإستمرارإدارتها كما كانت تدار في فترة الحكم العثماني وذلك عن طريق مجلس بلدي يتألف من عشرة أشخاص ، ستة من المسلمين واثنين من المسيحيين واثنين من اليهود [1] .

كان حسين الحسيني على رأس إدارة بلدية القدس عند الإحتلال البريطاني ، إلا أنه توفي بعد ذلك بفترة قصيرة ، مما دفع الإدارة العسكرية البريطانية إلى تعيين أخيه موسى كاظم الحسيني خلفا له [2] ، وتولى رئاسة البلدية في أوائل عام 1918، وفي فترة رئاسته عملت حكومة الإنتداب البريطاني على تخفيض عدد أعضاء المجلس البلدي ، حيث اصبح يتشكل من ستة أعضاء ، اثنين من المسلمين ، واثنين من المسيحيين واثنين من اليهود ، ولعل السبب في هذا الإجراء يعود إلى تخفيض عدد الأعضاء المسلمين والتقليل من تأثيرهم في المجلس[3]أستمر موسى الحسيني في منصبه حتى عام 1920 ، إلى أن تم إقالته من منصبه و يعود ذلك إلى مواقفه السياسية المعارضة للإنتداب البريطاني ، حيث شارك موسى الحسيني في أول مظاهرة خرجت في القدس في الذكرى الأولى لوعد بلفور [4] ، وتولى رئاسة البلدية بعد ذلك راغب بك النشاشيبي [5]

---

1 – المهتدي ، عبلة ، **القدس والحكم العسكري البريطاني** ،92

2– حلبي ، اسامة ، **بلدية القدس العربية** ، 9

3– نويهض ، عجاج ، **رجال من فلسطين** ، 96

4– المهتدي ، عبلة ، **القدس والحكم العسكري البريطاني** ،92

5– الناصر ، معتصم ، **بلدية القدس والصراع السياسي** ، 4

وعندما قامت السلطات البريطانية عام 1920 بتطبيق الإدارة المدنية ، أعيد تشكيل المجلس البلدي ، حيث شكلت السلطات البريطانية مجلسا إستشاريا لإدارة شؤون البلدية ، يتألف من سبعة عشر عضوا ، وكانت تركيبة هذا المجلس كالاتي ، أربعة أعضاء مسلمين وثلاثة أعضاء يهود هذا بالإضافة إلى عشرة من الضباط البريطانيين[1].

أصدرت السلطات البريطانية في عام 1926 أول قانون للبلديات ، وبموجب هذا القانون أصبح عدد أعضاء المجلس البلدي اثني عشر عضوا ، وجعلوا تمثيله يتماشى مع عدد سكان المدينة بالنسبة للطوائف الثلاثة بحيث أعطي للمسلمين خمسة أعضاء وللمسيحيين ثلاثة ، ولليهود اربعة ، وبموجب هذا القانون الصادر عام 1926 ، تقرر إجراء الإنتخابات البلدية بتاريخ 11نيسان1927 ، ونص هذا القانون على أن حق الإنتخاب يكون لدافعي الضراب سواء كانوا من أصحاب الأملاك أو المستأجرين [2].

جرت الإنتخابات البلدية في اليوم المحدد لها ، وسط خلافات بين الفلسطينين ،حيث أنقسم الفلسطينيون بين مؤيدين للحاج أمين الحسيني من جهة وبين معارضين له من الجهة الاخرى ، وكان على رأس المعارضة للحاج امين الحسيني ، رئيس البلدية راغب النشاشيبي[3]، وأسفرت هذه الإنتخابات على عودة راغب النشاشيبي إلى رئاسة البلدية ، وذلك بقرار من المندوب السامي ،كما أختار له نائبين ، أحدهما من الطائفة المسيحية وهو يعقوب فراج والاخر يهودي [4].

---

1 – ابو عرفة ، **القدس تشكيل جديد للمدينة** ،37

2– حلبي ، اسامة ، **بلدية القدس العربية** ، 11

3– نفس المصدر ، 11

4– الغوري ، اميل ، **فلسطين عبر ستين عاما** ، 2/91

أستمر راغب النشاشيبي في رئاسة بلدية القدس حتى عام 1931 ، حيث كان من المقرر إجراء الإنتخابات البلدية ، إلا أن السلطات البريطانية رفضت إجراء الإنتخابات في هذا العام ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى تخوف السلطات البريطانية من فوز الكتلة الوطنية بزعامة الحاج أمين الحسيني في هذه الإنتخابات ، مما أبقى راغب النشاشيبي في منصبه حتى عام 1934 [1].

أصدر المندوب السامي في عام 1934 قرارا بإجراء الإنتخابات البلدية ، وما أن أعلن المندوب السامي عن موعد إجراء الإنتخابات[2] ، حتى بدأت المنافسة السياسية ، بين أتباع الحركة الوطنية بزعامة الحاج أمين الحسيني ، وبين المعارضين لها بزعامة راغب النشاشيبي ، وشكلت الحركة الوطنية كتلتها الانتخابية برئاسة حسين فخري الخالدي ، بالإضافة إلى سعد الدين الخليلي ، وتوفيق فرح وصبحي عبد الله الدجاني وإبراهيم درويش ، أما كتلة المعارضة فقد تشكلت من راغب النشاشيبي ، وزكي نسيبة وحسام أبو السعود ويعقوب فراج وحسن صدقي الدجاني وانسطاسحناينا[3].

يجدر بالذكر أن السلطات البريطانية حددت عدد أعضاء المجلس البلدي في هذه الفترة باثني عشر عضوا كما كان في السابق ، إلا أن التغير الذي حصل هو في تمثيل العرب واليهود في هذا المجلس ، حيث أرتفع عدد الأعضاء اليهود إلى ستة أعضاء بدلا من أربعة ، وانخفض عدد الأعضاء العرب من ثمانية إلى ستة أعضاء [4].

---

1 – الغوري ، اميل ، **فلسطين عبر ستين عاما** ، 2/200

2– الناصر ، معتصم ، **بلدية القدس والصراع السياسي** ، 4

3– الغوري ، اميل ، **فلسطين عبر ستين عاما** ، 2/203

4– سالم ، محمد ، **القدس الحق والتاريخ والمستقبل** ، 74

جرت الإنتخابات البلدية في الموعد المحدد لها ، وكانت النتيجة فوز مرشحي الكتلة الوطنية [1] وأصدر المندوب السامي قرارا بتعيين حسين فخري الخالدي رئيسا للبلدية ، كما تم تعيين كل من يعقوب فراج ودانيال أوستر وهو يهودي نائبين لرئيس البلدية [2].

أستمر حسين الخالدي في رئاسة بلدية القدس حتى عام 1937 ، حيث تم إعتقاله في ذلك العام من جانب السلطات البريطانية وتم نفيه إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندي ، والسبب في ذلك يعود لكونه عضوا في اللجنة العربية العليا ، ونتيجة لذلك تولى دانيال أوستر أعمال رئيس البلدية حتى نهاية شهر أب من عام 1938 [3].

قام المندوب السامي في مطلع شهر تشرين الأول عام 1938 ، بتعيين مصطفى الخالدي رئيسا لبلدية القدس الذي أستمر في رئاسة البلدية حتى شهر أب من عام 1944 ،حين وافته المنية [4] ، وبوفاة رئيس البلدية المسلم ، عملت السلطات البريطانية على تعيين نائبه اليهودي اوستر مكانه ، وفي تلك الفترة كان الصراع العربي الصهيوني قد بلغ ذروته ، مما دفع الأعضاء العرب الستة من مسلمين ومسيحيين إلى الإستقالة من عضوية المجلس البلدي احتجاجا على ذلك التعيين [5].

---

1 – العارف ، عارف ، **تاريخ القدس** ، 220

2– الحوت ، بيان نويهض ، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين** ، 300

3– حلبي ، اسامة ، **بلدية القدس العربية** ، 13

4– نفس المصدر ، 13،14

5– العارف ، عارف ، **تاريخ القدس** ، 699

نتيجة ذلك ألغت السلطات البريطانية مجلس البلدية وأقامت مكانه لجنة بلدية مؤلفة من خمسة أعضاء من البريطانيين على أن يكون رئيس اللجنة من بينهم ، وبينما كانت تلك اللجنة تباشر أعمال البلدية ، أيقنت السلطات البريطانية أنه من غير الممكن أن تستمر هذه اللجنة في تسيير أمور البلدية إلى ما لا نهاية ، لا سيما وإن أعضاء هذه اللجنة لا يمثلون أهل المدينة ، سواء من المسلمين أوالمسيحيين أو اليهود وأنه لا بد لها طالما انها تعتبر البلدية حكومة محلية من أن تجد مخرجا قانونيا لإنهاء تلك الحالة غير النظامية ، مما دفعها الى دراسة أوضاع البلدية قديما وحديثا ، وتقديم مقترحات عملية للسير بموجبها وعلى إثر ذلك شكلت لجنة برئاسة قاضي القضاة للبحث عن الحل المناسب [1].

قدم قاضي القضاة تقريره بتاريخ 18كانون الأول1946 ، وأقترح فيه تقسيم المدينة إلى قطاعين ، قطاع عربي واخر يهودي ، وتكون هناك لجنة مركزية للتنظيم يتفق الفريقان عليها ، إلا أنه قبل أن تعمل السلطات البريطانية على تنفيذ هذا التقرير أشتد الصراع بين العرب واليهود ، وبتاريخ 29 تشرين ثاني1947 صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يحمل رقم 181 والذي نص على تقسيم فلسطين وتدويل القدس [2].

وقد رفض الفلسطينيون قرار التقسيم كما رفضوا مبدأ تدويل القدس ، وتصاعدت المعارك بين العرب واليهود حتى اندلعت حب عام 1948

---

1 – حلبي ، اسامة ، **بلدية القدس العربية** ، 14

2-- نفس المصدر ، 14،15، 17

حدود بلدية القدس فترة الانتداب البريطاني

عملت سلطة الإنتداب البريطاني بعد سيطرتها على مدينة القدس ، على رسم الحدود البلدية للمدينة بطريقة ترتبط بالوجود اليهودي ، ومن أجل ذلك وسعت حدود البلدية إلى عدة كيلومترات من الجهة الغربية ، وكان هذا التوسع على حساب الجهتين الجنوبية والشرقية أي على حساب القرى العربية التي بقيت خارج حدود البلدية مثل الطور وسلوان والعيسوية ودير ياسين ولفتا .

وفي عام 1921 وضع مخطط جديد لحدود البلدية ، ضمت بموجبه أحياء عربية إلى المدينة وهي باب الساهرة ووادي الجوز والشيخ جراح ، وفي عام 1946 وضع مخطط أخر لحدود البلدية ، وجرى بموجبه توسيع القسم الغربي ، كما أضيفت قرية سلوان من الناحية الجنوبية إلى حدود البلدية .[1]

1- سالم ، محمد ، **القدس الحق والتاريخ والمستقبل** ، 32

ثالثا : بلدية القدس بعد التقسيم

مع بداية عام 1948 ، وعندما أشتد الصراع بين الفلسطينين واليهود ، كانت إدارة المدينة قد تقسمت بالفعل حيث نشأت بلديتان منفصلتان ، بلدية عربية وبلدية يهودية ، وما يهمنا هنا هو البلدية العربية ، التي كانت تعاني من أوضاع صعبة ، حيث أنه لم يكن هناك مجلسا بلديا ، كما لم يكن هناك مقرا للبلدية وذلك بسبب إحتلال اليهود لمقرها الرسمي ، كما أن الجهاز الإداري الذي بقي في المدينة كان مؤلفا من كاتب المدينة وبعض الموظفيين الفنيين وبعض العمال ، ولم يكن بين يدي هذا الجهاز أموالا للإنفاق منها على خدمات السكان والمدينة[1].

قام هذا الجهاز بالعديد من الإجراءات خلال هذه الفترة ، وذلك بالرغم من كل الصعوبات ، حيث وحد الجهاز نفسه تحت إشراف كاتب المدينة الذي كان أكبر موظف عربي في البلدية في أخر عهد الإنتداب كما أتخذ الجهاز لنفسه مكتبا ، في غرفة واحدة بمدرسة دار الإيتام الإسلامية داخل أسوار البلدة القديمة .

عمل هذا الجهاز على جمع القمامة من داخل المدينة ونقلها وحرقها خارج السور ، كما قام برش المواد المطهرة في أزقة المدينة وطرقها وذلك بهدف إبادة الحشرات خوفا من إنتشار الأوبئة بين السكان الذين كان معظمهم في حالة فقر شديد ، وبالإضافة إلى ذلك قام بإعادة تصليح مضخات المياة والأنابيب الواقعة في الشمال الشرقي للمدينة ، و أعاد الجهاز صيانة المسلخ البلدي وإستئناف ذبح المواشي للسكان فيه ، وإنشاء سوق مؤقتة لبيع الخضار ، كما باشر بجمع رسوم على جميع البضائع الواردة للمدينة [2].

---

[1] – ارشيف بلدية القدس ، 939 ،2 ،4

2– نفس المصدر ، 5

كان لهذه الإجراءات السريعة نتائج إيجابية في المحافظة على الصحة العامة في المدينة ، كما وكان لتوفير المياه ومرافق الذبيحة والسوق لبيع الخضار وإحراق القمامة ، الفضل في تجنيب المدينة من إنتشار البعوض والحشرات والأوبئة [1].

---

1 -ارشيف بلدية القدس ، 939 ،2 ،5

الفصل الثاني

المجالس البلدية في القدس منذعام 1948 حتى عام 1957

تشكيل أول مجلس بلدي في القدس عام 1948

أصبحت القدس الشرقية دون مجلس بلدي فعلي بعد حرب عام 1948/1947 ويوضح ذلك عبدالله التل[1] قائلا(ظلت القدس اشهرا عديدة بغير مجلس بلدي ورئيس للبلدية ، وكان يقوم بأعمال البلدية السيد انطوان صافية من كبار موظفي البلدية زمن الانتداب ، وقد ثبت هذا الموظف بالقدس تحت القنابل وقام بواجبه خير قيام ، وحينما فكرت في الأمر مليا وتصورت ما سيكون عليه وضع القدس حينما تأتي لجنة التوفيق [2] ، ولا تجد رئيسا للبلدية قررت تعيين مجلس بلدي ورئيس له دون الرجوع لعمان او للحاكم العام ، وأجتمعت ببعض الشباب المخلصين في القدس وعرضت الفكرة عليهم فأقروني عليها ، واتفقنا على أن أستعمل صلاحية المندوب السامي بحسب قوانين فلسطين ، فأصدرت أمرا بتعيين السيد أنور الخطيب التميمي رئيسا لمجلس بلدية القدس ، وعينت معه نخبة من شباب القدس المثقفين)[3].

وبناءا على ذلك وجه عبد الله التل الحاكم العسكري كتابا إلى أنور الخطيب يعلمه فيه بتعينه رئيسا لمجلس بلدية القدس إعتبارا من تاريخ 1كانون أول1948 ، على أن يكون المجلس مؤلفا من اثني عشر عضوا وهم[4].

1-قائد عسكري أردني ومفكر قومي إسلامي. أحد قادة الجبهة الأردنية إبحرب عام1948 (الكتيبة السادسة) والقائد العسكري لجبهة القدس

2-أنشأها البريطانيون عقب حرب 1948 "للمساعدة في الوصول إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي

3- التل ، عبد الله ،**كارثة فلسطين** ،367

4- ارشيف بلدية القدس، 935، 1، 2

أنور الخطيب رئيسا للمجلس وسابا سعيد نائبا للرئيس ، وعضوية كل من ، توفيق صالح الحسيني وياسين الخالدي وحسين عزة النشاشيبي والأب إبراهيم عياد و رأفت فارس والشيخ ضياء الدين الخطيب وتوفيق وفا الدجاني و إبراهيم نسيبة وعادل جبر وعبد الله نعواس[1].

وقد أجريت بعض التعديلات على الأعضاء حيث حل روحي الخطيب محل الشيخ ضياء الدين الخطيب الذي لم تسمح له ظروفه الخاصة من الحضور [2] كما تم تعيين محمد محمود العاصي مكان السيد توفيق صالح الحسيني[3]،كما أن السيد توفيق وفا الدجاني لم يحضر أي جلسة من جلسات المجلس البلدي وبموجب قانون البلديات لسنة 1934 إذا تغيب أي عضو من الأعضاء عن حضور جلسات المجلس البلدي مدة ثلاثة أشهر متتالية دون أي عذر شرعي فإنه يعتبر مستقيلا . وبتاريخ 14 حزيران1949 أبرق أنور الخطيب إلى الحاكم الإداري العام ووالي القدس يبلغه انه لظروف خاصة تمنعه من أداء واجباته بكاملها كرئيس لبلدية القدس فإنه يقدم إستقالته من منصب رئيس البلدية [4]إلا أن طلب الإستقالة هذا تم رفضه من قبل الحاكم الإداري العام ، الذي طالب انور الخطيب الإستمرار في العمل بالجد والإخلاص الذي عهده فيه [5].

---

1 – ارشيف بلدية القدس، ، 935، 1، 2

2- نفس المصدر ، 5

3- نفس المصدر ، 8

4- نفس المصدر ، 14

5- نفس المصدر ، 15

وبتاريخ 27تشرين الثاني1949 كتب أنور الخطيب إلى الحاكم الإداري العام ، يطلب منه تعيين السيد انسطاس حنانيا نائبا لرئيس بلدية القدس خلفا للمرحوم السيد سابا سعيد [1] ، وقوبل هذا الطلب بالقبول من جانب الحاكم الإداري[2] ، وبذلك تولى انسطاس حنانيا منصب نائب رئيس مجلس بلدية القدس بتاريخ 6كانون الأول1949.

تشكيل لجنة بلدية القدس عام 1950

بتاريخ 15 أذار 1950 ، أصدر وزير الداخلية الأردني القرار التالي ((بما انه تبين لي بان المجلس البلدي في القدس قد أخذ يباشر أعماله بصورة يتعذر عليه معها القيام بجميع الوظائف المفروضة علية بموجب قانون البلديات لسنة 1934 ، لذلك أنا سعيد باشا المفتي ، وزير الداخلية ، عملا بالصلاحيات المخولة لي في البند الثالث من الفقرة الاولى من المادة الحادية والستين من قانون البلديات لسنة 1934 أعين السادة التالية أسماؤهم كلجنة للقيام بوظائف مجلس بلدية القدس إعتبارا من اليوم 15 أذار1950 وإلى حين إشعار اخر [3].

وقد تشكلت اللجنة من كل من أنور الخطيب رئيسا للجنة ، وانسطاس حنانيا نائبا للرئيس ، وعضوية كل من عمر الوعري و إبراهيم إسماعيل الحسيني و حسين النشاشيبي و وسعيد وفا الدجاني و ياسين الخالدي و روحي الخطيب وفرنسيس بطاطو وجورج خضر و حنا عطا الله وسعيد هندية [4].

1- ارشيف بلدية القدس ، 935 ،1، 36

2- نفس المصدر ، 37

3- ارشيف بلدية القدس ، 936 ،1 ، 52 ، الجريدة الرسمية للملكة الاردنية الهاشمية ،الصادرة بتاريخ 16 أذار 1950،

4- ارشيف بلدية القدس، 951 ، 1 ، لعام 1950/ 1951، 1

وقد جرت بعض التعديلات على أعضاء لجنة البلدية ، فقد تم تعيين حنا عطاالله نائبا لرئيس لجنة البلدية بدلا من السيد انسطاس حنانيا الذي أصبح يشغل منصب وزير البريد والبرق والهاتف ، مما يمنع مواصلة عمله في لجنة بلدية القدس ، وتم تعيين السيد اسبيرو عوض عضوا في اللجنة خلفا للسيد انسطاسحنانيا ، ثم استقال السيد سعيد وفا الدجاني بسبب إنتقاله نهائيا إلى دمشق[1].

وقد عقدت لجنة بلدية القدس أولى جلساتها في 18 اذار1950 ، وقبل البحث في جدول الأعمال طلب انسطاس حنانيا نائب الرئيس – قبل أن يترك هذا المنصب – أن يلفت نظر اللجنة إلى أن الحكومة في تعيينها لجنة بلدية بدلا من مجلس بلدي ، فعلت ذلك بموجب المادة 61 من قاون البلديات لعام 1934 وتجاهلت الفقرة الثانية من المادة المذكورة ، التي تنص على أنه يجوز للمندوب السامي تعيين مجلس من الأشخاص الذين تتوفر فيهم اهلية العضوية .

وبما أن الأعضاء المعينين كلجنة تتوفر فيهم هذه الصفة ونظرا لمكانة القدس فانه من الضروري أن يكون لها مجلس بلدي ، وبعد المداولة قرر المجلس بالإجماع الكتابة إلى الحكومة بهذا المعنى ، على أن يشترك في تحضير الكتاب كل من الرئيس ونائبة ليكون له التأثير المطلوب والصفة القانونية اللازمة [2].

وبالفعل تم ارسال الكتاب بتاريخ 21اذار1950 إلى متصرف لواء القدس[3] ، وكان رد متصرف لواء القدس أنه ليس بالإمكان تغيير أمر التعيين الصادر عن وزير الداخلية القاضي بتشكيل لجنة لإدارة بلدية القدس [4].

---

1 –ارشيف بلدية القدس، 951 ، 1 ، لعام 1950/ 1951، 2

2– ارشيف بلدية القدس ، 936 ،1 ، 67

3– نفس المصدر ، 68

4– نفس المصدر ، 70

وعلى اثر ذلك أستمرت اللجنة في عملها بجو من التوتر بين اللجنة و متصرف لواء القدس ، وكان من نتيجة ذلك ، إن لجنة بلدية القدس كانت قد عقدت عدة جلسات للنظر في موازنتها لسنة 51/1950 وبعد أن درستها دراسة عليا ، أقرتها في صيغتها النهائية بتاريخ 20ايار1950 ، معتبرة اياها الحد الادنى لما تتطلبه حالة المدينة والخدمات التي رأتها ضرورية ، وأرسلت هذه الموازنة مع مذكرة ايضاحية مفصلة الى متصرف لواء القدس ولكن متصرف لواء القدس رفض المصادقة على الموازنة ، بل إقترح تعديلات من شأنها أن تشل نشاط البلدية وتعطل الخدمات التي تقدمها اللجنة [1].

وبما أن اللجنة رأت أن هذا الأمر لا يتفق ومصلحة المدينة ومركزها الممتاز ، الذي جعل منها محط لأنظار العالم ، كما أنها بأمس الحاجة إلى الخدمات ، وبما أن اللجنة ترى أنه بسبب ذلك لا يمكنها القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها ، وإنها لا يمكنها أن تخدم المدينة كما يجب ضمن نطاق الموازنة المعدلة ، ونتيجة لشعور اللجنة أن الحكومة لا تعامل المدينة المقدسة بالمساواة مع باقي البلديات التي لم تنكب كما نكبت مدينة القدس وذلك من حيث الميزانية.

نتيجة للأسباب السابقة ، وبعد المداولة والمشاورة قررت اللجنة بالإجماع في جلستها المنعقدة بتاريخ 8تموز1950 تقديم إستقالتها ، وتكليف رئيس اللجنة أن يرفع الإستقالةإلى الجهات المختصة[2].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 936 ،1، 82

2– نفس المصدر ، 83

وعلى إثر هذه الظروف المتوترة، وبسبب إحتجاج أنور الخطيب على موافقة الحكومة الأردنية على إخلاء بعض البيوت الواقعة في حي الشيخ جراح المتاخمة لحدود الهدنة وتسليمها لإسرائيل وذلك لان هذه المنطقة تهدد امن الاسرائيليين، أقيل رئيس لجنة بلدية القدس أنور الخطيب من منصبة ، وردا على ذلك قدم سبعة من أعضاء اللجنة إستقالتهم وهم حسين النشاشيبي و فرنسيس بطاطو و جورج خضر وياسين الخالدي و روحي الخطيب وعمر الوعري و سعيد هندية [1].

وعلى إثر هذا الفراغ في لجنة بلدية القدس تم بتاريخ 1اب1950 تعيين عارف العارف رئيسا للجنة البلدية[2] واستلم أعماله في ذلك اليوم ، وأجتمع بنائب الرئيس حنا عطاالله والعضوين إبراهيم الحسيني واستيفو عوض وبحث معهم مشكلة إستقالة الأعضاء وأفضل الطرق لحل الخلاف وتسوية هذا النزاع ، وبناء على توجيهات الحكومة باشر الرئيس عارف العارف إستشاراته مع بعض وجهاء المدينة لمعرفة مدى إستعدادهمللإشتراك في لجنة البلدية ثم قدم توصياته إلى الحكومة .

وفي مطلع شهر تشرين الثاني1950مأصدر وزير الداخلية أمرا يقضي بتعيين السادة التالية اسماؤهم أعضاء في لجنة بلدية القدس إعتبارا من 17تشرين الثاني 1950 وهم ، فؤاد عارف النشاشيبي ، وأمين مجج وعرفات وفا الدجاني ، وراغب الخالدي ، وانطون لورنس ، وراشد الحداد و فايز العلمي و عيد عابدين [3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 936 ، 1، 85

2– ارشيف بلدية القدس، 951 ، 1 ، لعام 1950/ 1951، 2

3– الجريدة الرسمية للملكة الاردنية الهاشمية ، الصادرة بتاريخ 1950/11/1

أستمر عمل هذه اللجنة حتى بداية عام 1951 ، حيث قررت الحكومة إجراء أول إنتخابات لمجلس بلدية القدس.

4- إنتخابات المجلس البلدي الأولى عام 1951

قررت الحكومة الاردنية إجراء إنتخابات لبلدية القدس بتاريخ 14كانون الثاني1951 ، ومن أجل ذلك قام متصرف لواء القدس ، وفقا للمادة الثالثة من قانون البلديات لسنة 1934 ، بتعيين التالية اسماؤهم لرئاسة وعضوية لجنة إنتخابية لهيئة مجلس بلدية القدس وهم :عارف العارف رئيسا للجنة الانتخابية ، وعضوية كل من موسى عبد الله الحسيني و حنا عطاالله و عمر الوعري و روحي الخطيب و جورج خضر و نهاد أبو غربية وانطون لورنس [1].

وحدد العاشر من شهر شباط لعام 1951 موعد تبدأ فيه اللجنة الإنتخابية بتحضير سجل الناخبين ، وعقدت اللجنة الإنتخابيةأولى جلساتها في دار البلدية يوم السبت الموافق 10 شباط1951 ، وتم البحث خلال هذه الجلسة في عدة مواضيع منها تقسيم منطقة البلدية إلى مناطق انتخابية وتخصيص المال اللازم لعملية الإنتخابات ،وإعداد سجل الناخبين وقد قررت اللجنة الطلب من الحكومة إرجاء الشروع في تحضير سجل الناخبين إلى اليوم الأول من شهر أذار لعام 1951 [2].

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 952 ، 1 ، لعام 1951 / 1952 ، 1،2

2- نفس المصدر ، 2

وكان موقف الحكومة من هذه المواضيع كما يلي :

1 – وافق متصرف لواء القدس على طلب اللجنة بإرجاء الشروع في تحضير سجل الناخبين

2– وافقت الحكومة على إعتبار منطقة بلدية القدس منطقة إنتخابية واحدة

3– قبلت الحكومة أن يؤلف المجلس البلدي من ثمانية أعضاء من المسلمين ، وأربعة أعضاء من المسيحيين منهم عضوان من الطائفة الأرثوذكسية ، وعضو من الطائفة اللاتينية ، وعضو من الطائفة البروتستانية[1].

وفي مطلع شهر حزيران عام 1951 ، أعلنت اللجنة الأنتخابية عن إتمام سجل الناخبين وقررت نشره لمدة أربعة عشر يوما ، تقبل خلال هذه الفترة الإعتراضات على السجل وتم عرض هذا السجل في الأماكن التالية: دار البلدية و دار المتصرفية و ساحة كنيسة القيامة و ساحة الحرم القدسي الشريف و منطقة باب العمود .

أما عن الإعتراضات فقد بلغ عددها 480 إعتراضا ، وكانت جميع هذه الإعتراضات لإدخال أسماء مقدميها في السجل ، وقد قبلت اللجنة من هذه الإعتراضات 265 طلبا ، وبالتالي فإن أصحاب هذه الإعتراضات قد أدخلت أسمائهم في السجل ، أما باقي الإعتراضات فقد رفضت من قبل اللجنة بإعتبارأن أصحابها لا يحق لهم بموجب القانون ممارسة حق الإنتخاب[2].

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 952 ، 1 ، لعام 1951 / 1952 ، 2

2– نفس المصدر ، 3

وبعد الإنتهاء من فترة تقديم الإعتراضات ، عقدت اللجنة الإنتخابية جلستها في يوم الخميس الموافق 28حزيران1951 واتخذت قرارات منها :إطلاع الحكومة على الإجراءات التي تمت وطلبت منها تعيين موعد الترشيح ، وموعد الإنتخابات و مأمور الانتخابات [1].

على أن توصي الحكومة بتعيين ثلاثة مراكز إنتخابية ، تكون جميعها داخل قاعة الروضة ، وتزودها بثلاثة صناديق ، وبست نسخ من سجل الناخبين ، وقد رفعت هذه التوصيات إلى الحكومة بكتاب مؤرخ في 30حزيران 1951، وقد وافقت الحكومة على جميع التوصيات التي قدمتها اللجنة الإنتخابية ، كما قررت تعين السيد عدنان يونس الحسيني مأمورا للإنتخابات ، وعينت يوم 11تموز1951 ، موعدا لتقديم أوراق الترشح لعضوية البلدية ، كما عينت يوم 23تموز1951 موعدا لإجراء الإنتخابات وقد تأجلت الإنتخابات فيما بعد الى يوم 30تشرين الثاني1951.

وبالفعل بدأ المرشحون بتقديم أوراقهم إلى اللجنة الانتخابية ، وبلغ عدد المرشحين لعضوية المجلس خمسة وعشرين مرشحا منهم سبعة عشر مرشحا من المسلمين ، و أربعة من الطائفة الأرثوذكسية ، وأثنان من الطائفة اللاتينية ، وأثنان من الطائفة البروتستانتيه ، وقد رشحوا أنفسهم على شكل كتل ، بلغ عدد اعضاء كل كتله اثني عشر عضوا ، ما عدا مرشحا واحدا تقدم منفردا ، وكانت هذه الكتل تعرف ، الجبهة البلدية ، وكتلة القدس ، وكانت الجبهة البلدية تضم أكثر أعضاء لجنة البلدية السابقة ، أما كتلة القدس فكانت تضم مرشحين أكثرهم لم يسبق لهم أن أنتخبواأو عينوا في مجالس البلدية [2].

---

1 –ارشيف بلدية القدس، 952 ، 1 ، لعام 1951 / 1952 ، 3

2– نفس المصدر ، 4

وأجريت الإنتخابات في الموعد المحدد وفي أجواء يسودها النظام ، وتمت عملية الفرز في ليلة الإنتخابات ويبين الجدول التالي أسماء المرشحين والأصوات التي حصل عليها كل منهم (1)

المرشح	عدد الاصوات	النتيجة
عارف العارف	1899	فاز بالعضوية
عمر الوعري	1516	فاز بالعضوية
سايم معتوق	1377	فاز بالعضوية
روحي الخطيب	1358	فاز بالعضوية
نهاد ابو غربية	1272	فاز بالعضوية
راشد الحداد	1124	فاز بالعضوية
فؤاد النشاشيبي	1121	فاز بالعضوية
احمد زهير العفيفي	1049	لم يفز(لانه موظف بالاوقاف)
فايز العلمي	1010	فاز بالعضوية
يوسف النجار	968	لم يفز
ابراهيم الحسيني	963	لم يفز
ياسين الخالدي	940	لم يفز
عثمان النمري	927	لم يفز
حافظ صندوقة	802	لم يفز
فؤاد الخالدي	770	لم يفز
عادل ناصر الدين	675	لم يفز
زكي الغول	659	لم يفز
حناعطا الله	1266	فاز بالعضوية
جورج فرح	1134	فاز بالعضوية
ستيفو عوض	965	لم يفز
حنا زنانيري	731	لم يفز
انطون لورنس	1025	فاز بالعضوية
جورج عطا الله	1017	لم يفز
امين مجج	1434	فاز بالعضوية
جورج خضر	726	لم يفز

1–ارشيف بلدية القدس، 952 ، 1 ، لعام 1951 / 1952 ، 4

ويجدر بالملاحظة أن أحمد زهير العفيفي قد نحي عن العضوية بعد أن ثبت أنه لا يحق له العضوية بالمجلس ، لأنه كان موظفا في دائرة الأوقاف الإسلامية ، وتعتبر هذه الدائرة دائرة حكومية ، ولهذا أسندت العضوية للمرشح الذي يليه وهو السيد فايز العلمي [1]،وبعد الإنتهاء من عملية الفرز ، قام وزير الداخلية سعيد المفتي بتعيين السيد عارف العارف رئيسا للبلدية ، كما قام بتعيين السيد حنا عطاالله نائبا للرئيس إعتبارا من تاريخ 18تشرين الاول1951 [2] ، وبتاريخ 22تشرين الأول، جرى افتتاح المجلس بصفة رسمية بحضور متصرف لواء القدس السيد إحسان هاشم ، وجرى تبادل الخطب بين المتصرف ورئيس البلدية [3]وعلى الأثر أجتمع المجلس البلدي وأنتخب اللجان الفرعية على النحو التالي :-

1 – اللجنة الإدارية والمالية ، وتتكون من أربعة أعضاء

2- لجنة الصحة والمياه والمجاري ، تتكون من أربعة أعضاء

3- لجنة الطرق والأشغال العامة ، تتكون من أربعة أعضاء

4-لجنة المعارف والشؤون الإجتماعية ، وتتكون من أربعة أعضاء

5- اللجنة القانونية ، وتتألف من أربعة أعضاء

6 – اللجنة المحلية للأبنية وتنظيم المدن ، وتتألف من هيئة المجلس بكاملها[4].

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 952 ، 1 ، لعام 1951 / 1952 ، 4

2- نفس المصدر ، 5

3- ارشيف بلدية القدس ، 938 ،1، 126

4-ارشيف بلدية القدس، 952 ، 1 ، لعام 1951 / 1952 ، 4

إلا أنه قد جرى تعديلا على تشكيلة المجلس ' حيث أقيل السيد عارف العارف من رئاسة البلدية بتاريخ 8تشرين اول 1951 ، وأسندت رئاسة البلدية بالوكالة إلى نائب الرئيس السيد حنا عطاالله الذي أستمر في إدارة البلدية بالوكالة حتى تاريخ 11أذار1952 ، عندما عين السيد عمر الوعري رئيسا للبلدية [1]، أما السيد عارف العارف فقد أستمر بعد إقالته من الرئاسة في حضور جلسات المجلس بصفته عضوا .

وقد إستمر هذا المجلس بتشكيلته ذاتها جتى عام 1955 ، عندما تم تشكيل مجلس جديد جاء نتيجة الفوز في إنتخابات المجلس البلدي لعام1955.

قانون البلديات لعام 1955

يسمى هذا القانون (قانون البلديات لسنة 1955) والذي بدأ العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أي من تاريخ 1أيار 1955 وبناءا على هذا القانون تعتبر البلدية مؤسسة أهلية ذات إستقلال مالي ، تحدث وتلغي وتعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام هذا القانون [2]، ويتم تغيير أو توسيع حدود البلدية بقرار من أكثرية أعضاء المجلس وبتنسيب من المتصرف أو المحافظ وموافقة وزير الداخلية ، ويبلغ القرار إلى وزير المالية ، ويعتبر نافذ المفعول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية [3]

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 952 ، 1 ، لعام 1951 / 1952 ، 4

2– قانون البلديات ،مادة 3

3– قانون البلديات ، مادة 6

يتولى ادارة البلدية مجلس بلدية ينتخب أعضائه من دافعي الضرائب في المدينة إنتخابا مباشرا أو يتم تعيينهم حسب أحكام القانون ذاته ، وفيما يتعلق بعدد أعضاء مجلس البلدية ، فإن وزير الداخلية يقرر عدد الأعضاء على أن لا يقل عن سبعة أعضاء ولا يزيد على أثني عشر عضوا ، وعند شغور عضوية في المجلس بسبب الوفاة أو فقدان صاحبها مؤهلات العضوية ، يحل العضو الذي نال أكثر الأصوات في الإنتخابات الأخيرة إذا كان هذا العضو لا يزال محتفظا بمؤهلات العضوية في المجلس البلدي [1].

تجري إنتخابات المجلس البلدي قبل إنتهاء دورة المجلس القائم بثلاثة أشهر ، بقرارا من وزير الداخلية يشرف على مراحل عملية الإنتخاب محافظ القدس بالنيابة عن وزير الداخلية [2]، ويشترط في الناخبيينأن يحوزوا على المؤهلات التالية :أن يكون الواحد منهم أردنيا ذكرا بلغ التسع عشرة سنة من العمر، وأن يكون مقيما في القدس خلال السنة السابقة لتاريخ البدء في إعداد جدول الانتخاب ، وبذلك فإن القانون حرم النساء من حق المشاركة بالإنتخاب.

كما يشترط بالناخب أن يكون قد سددجميع الضرائبكضريبة الأبنية والأراضي داخل المناطق البلدية أو ضريبة المعارف أو رسوم رخص المهن والحرف والصناعات أو رسوم جمع النفايات أو أية رسوم أو ضريبة بلدية اخرى لا تقل عن دينار واحد سنويا إذا كان مكلفا ، اما الشخص الفاقد لقواه العقلية أو محجوزا عليه فلا يحق له الإنتخاب[3].

---

1 – قانون البلديات ، مادة 6

2– قانون البلديات ، مادة 10

3– قانون البلديات ، مادة 12

و تشرف على تسجيل الناخبيين لجنة يتم تعيينها من قبل رئيس لجنة الإنتخابات الذي يتم تعينه من قبل وزير الداخلية على أن لا يقل عدد أعضاء هذه اللجنة عن ثلاثة أعضاء[1] ، وتعمل اللجنة على إعداد جدول الناخبين مرتبا حسب الحروف الهجائية ويدرج فيه الأسم الكامل لكل ناخب وعمره ومكان إقامته ويعتمد دفتر العائلة الصادر عن دائرة الأحوال المدنية دون غيره في تسجيل من له حق الإنتخاب في جدول الناخبين وتثبت إشارة على الدفتر تتضمن الدلالة على تسجيل الناخب في الجدول الخاص بالمنطقة أو الدائرة الإنتخابية التي يقيم فيها [2].

و بعد إعداد جدول الناخبين يعرض على السكان في مكان يسهل عليهم الإطلاع عليه ويعلن عنه في إحدى الجرائد الرسمية ، ويجوز لأي شخص خلال سبعة أيام من تاريخ نشر جدول الناخبين أن يعترض عليه ، فيحق له أن يطلب إدراج أسمه في الجدول أو شطب أسم غيره منه ، ويكون الإعتراض خطي ويقدم إلى رئيس لجنة تسجيل الناخبين ، وتصدر لجنة تسجيل الناخبين قرارها في الإعتراض خلال أسبوع من تاريخ إنتهاء مدة الإعتراض وذلك بحضور المعترض والمعترض عليه [3].

ويحدد وزير الداخلية فترة الترشح لعضوية المجلس البلدي وموعدا للإقتراع ، ويبلغ ذلك إلى المتصرف الذي يقوم بدوره بالإعلان للسكان عن ذلك في دار البلدية أو بأي مكان اخر ، على أن يتم ذلك قبل بدء مدة الترشيح بخمسة أيام على الأقل [4].

---

1 – قانون البلديات ، مادة 10

2– قانون البلديات ، مادة 11

3– قانون البلديات ، مادة 13

4– قانون البلديات، مادة 16

و يجري الترشيح لعضوية المجلس بتسليم ورقة ترشيح على النموذج الذي يعتمده الوزير، إلى رئيس الإنتخاب ومرفقه بإيصال مقبوضات ،يثبت أن المرشح دفع لمحاسب البلدية تأميناً مقداره خمسون ديناراً، وفي حال رغبة أحد المرشحين بالإنسحاب فعليه تبليغ رئيس الإنتخابات بذلك قبل اليوم المعين للإقتراع وبإشعار خطي [1]

ويحق لكل شخص تم تسجيل أسمه في سجل الناخبين أن يترشح لعضوية المجلس البلدي على أن تتوفر فيه المؤهلات التالية :-

1 – أن يكون المرشح قد أتم خمسا وعشرين سنة من العمر

2- أن لا يكون امي ، ويحسن القراءة والكتابة

3- لا يجوز لأي موظف أو مستخدم في أي وزارة أو دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية عامة ، أن يترشح لعضوية المجلس البلدي ، ما لم يقدم إستقالته قبل بدء موعد الترشيح بعشرة أيام

4- يمنع ترشح أي شخص محكوما عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف ، ويجب أن لا يكون مفلسا أو محتالا .

5- أما رئيس البلدية الذي يتم تعينه ، فيشترط أن يكون حاصلا على الدرجة الجامعية الأولى [2]

---

1 – قانون البلديات ، مادة 17

2- قانون البلديات ، مادة 18

وعليه فإن كل شخص تتوفر فيه هذه المؤهلات يحق له الترشح لعضوية المجلس البلدي ، وفي حال كان عدد المرشحين مساويا لعدد الأعضاء المطلوب إنتخابهم ، يعلن رئيس الإنتخابات فوزهم بالتزكية ، أما إذا لم يتقدم للترشيح العدد المطلوب ، فإن مجلس الوزراء يقوم بتعيين العدد المطلوب من الأعضاء من المسجلين في جدول الإنتخاب لتلك الدائرة [1].

بعد إنقضاء مدة الترشيح ، وإذا كان عدد المرشحين لعضوية المجلس البلدي يزيد على العدد المطلوب لأعضاء المجلس ، يعين رئيس الإنتخاب مركزا أو مراكز للإقتراع كما يحدد ساعة الإقتراع وساعة إغلاق الصناديق على أن لا تقل فترة الإقتراع عن عشر ساعات [2].

كما يعين لكل مركز إقتراع لجنة تسمى لجنة الإقتراع ويتم تعينها من قبل رئيس الإنتخاب ، وتتألف اللجنة من أحد موظفي الحكومة وثلاثة على الأقل من الناخبين ، ويعين أحد أعضائها رئيسا لها وآخر كاتبا للرئيس ويقع على عاتق هذه اللجنة الإشراف على عملية الإقتراع[3] ، و بمجرد الإنتهاء من هذه الإجراءات تبدأ عملية الإقتراع ، ويتم إنتخابأعضاء المجلس البلدي في يوم واحد ويحصل كل ناخب على ورقة إقتراع موقعة من رئيس لجنة الإقتراع وذلك بعد أن يؤشر على أسمه في جدول الناخبين ويسجل الناخب على ورقة الإقتراعأسماء الاشخاص الذين ينتخبهم لعضوية المجلس ثم يضع الورقة في صندوق الإقتراعوفي حال كان الناخب اميا أو عاجزا عن الكتابة ، يجوز لأحد أعضاء لجنة االإقتراعأن يكتب له الأسماء التي يرشحها لعضوية المجلس على أن يكون ذلك أمام رئيس لجنة الإقتراع[4] .

1- قانون البلديات ، مادة 20

2- قانون البلديات ، مادة 21

3- قانون البلديات ، مادة 22

4- قانون البلديات ، مادة 23

فور إنتهاء عملية الإقتراع يقوم رئيس لجنة الإقتراع بسد ثقوب الصناديق ويختمها ويوقع عليها هو وأعضاء اللجنة ثم يتم تسليمها إلى رئيس الإنتخاب ، وعلى لجنة الإقتراعأن تسلم ضبط إلى رئيس الإنتخاب تبين فيه عدد الناخبين المسجلين في الجدول ، وعدد الذين اشتركوا منهم في عملية الإقتراع ، والتوضيح بأن عملية الإقتراع قد تمت حسب أحكام القانون ، بالإضافة إلى ذكر المخالفات التي وقعت أثناء عملية الإقتراع[1].

بعد إنتهاء عملية الإقتراع يعين رئيس الإنتخاب لجنة لفرز أصوات الناخبين ، وإحصاء الأصوات التي حصل عليها كل مرشح ويجوز للمرشحين أن يحضروا عملية الفرز [2]ثم يعلن رئيس الإنتخابأسماء المرشحين الذين فازوا بعضوية المجلس البلدي ويبلغ ذلك إلى الوزير بتقرير يوضح فيه عدد الناخبين الذين اشتركوا في عملية الإنتخابات وعدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح وتنشر نتائج الإنتخابات في الجريدة الرسمية ، ويوجه الوزير إلى الأعضاء الجدد في المجلس البلدي شهادات بإنتخابهم[3].

يتسلم أعضاء المجلس الجديد مهامهم ويباشرون أعمالهم بعد إنتهاء دورة المجلس السابق مباشرة ، وفي حال شغور مركز أي عضو لأي سبب من الأسباب ، يحل مكانه عضو جديد ويباشر هذا العضو عمله منذ أن يتلقى أشعارا بذلك من الوزير [4].

---

1 – قانون البلديات ، مادة 23

2- قانون البلديات ، مادة 24

3- قانون البلديات ، مادة 25

4- قانون البلديات ، مادة 32

عند تسلم المجلس البلدي الجديد لمهامه ، يعيين مجلس الوزراء رئيس المجلس البلدي ويحدد راتبه ويستطيع إقالته ، وتناط برئيس المجلس البلدي العديد من الصلاحيات والمسؤوليات ، فهو الذي يدعو المجلس إلى الإنعقاد ويعد جداول الأعمال ويبلغها إلى الأعضاء ، وهو الذي يتولى إدارة جلسات المجلس والمحافظة على النظام فيها

ينوب الرئيس كذلك عن المجلس في توقيع العقود الخاصة بالإيجار والإقتراض والعطاءات ، كما أنه يمثل البلدية في المؤتمرات والإجتماعات لدى الجهات الرسمية ، ويدافع عن حقوق البلدية ومصالحها بالطرق القانونية فهو يمثل السلطة التنفيذية في البلدية ، وعلى رئيس المجلس البلدي أن يلتزم بكافة قرارات المجلس ويعمل على تنفيذها [1].

أما نائب رئيس المجلس البلدي ، فيتم إنتخابه من قبل أعضاء المجلس البلدي ، ويتم الإنتخاب بالحصول على أصوات أكثرية الأعضاء ، وفي حال تساوي الأصوات بين عضوين من المجلس ، يرجح الجانب الذي فيه الرئيس ، وتبلغ نتيجة الإنتخاب من قبل الرئيس إلى المتصرف وإلى الوزير وتنشر النتيجة في الجريدة الرسمية [2]و يمارس نائب رئيس المجلس صلاحيات الرئيس، في حالة غياب الرئيس بسبب المرض أو الإجازة أو في حالة سفر الرئيسإلى الخارج [3].

1- قانون البلديات ، المادة 42

2- قانون البلديات ، مادة 35

3- قانون البلديات ، مادة 42

ويفقد الرئيس ونائبة وأي عضو من الأعضاء عضويته في المجلس البلدي ، في حال تغيبه عن حضور ثلاث جلسات متتالية من جلسات المجلس ، أو عن ما مجموعة ربع عدد الجلسات التي عقدها المجلس خلال السنة ، ما لم يقدم عذرا مشروعا يقبله المجلس ، كذلك إن عمل في قضية ضد المجلس أو فقد مؤهلات العضوية التي مر ذكرها [1] ، وتتم إستقالة الرئيس من رئاسة المجلس وإستقالة نائب الرئيس وإستقالة العضو من عضوية المجلس بكتاب يقدمه إلى المجلس ، وتعتبر الإستقالة نهائية من تاريخ تسجيل الكتاب في دفاتر البلدية [2].

أما عن جلسات المجلس ، فإنها تعقد في دار البلدية ، حيث يجتمع المجلس في جلسة عادية واحدة على الأقل كل أسبوع ، على أن يبلغ أعضاء المجلس بموعد كل جلسة والقضايا التي سيتم مناقشتها خلال الجلسة قبل يوم واحد على الأقل من عقدها ، ولا يجوز النظر والبحث في أي موضوع لم يتم أدراجه في جدول أعمال الجلسة ، تكون جلسات المجلس علنية ويجوز عقد جلسات سرية إذا كانت تتعلق بالآداب العامة أو بالأمور المتعلقة بشؤون الموظفين والجهاز الإداري في البلدية [3].

---

1 – قانون البلديات ، مادة 37

2– قانون البلديات ، مادة 36

3– قانون البلديات ، مادة 40

وظائف المجلس البلدي

تقع على عاتق المجلس البلدي العديد من الوظائف والصلاحيات ، التي يمارسها من خلال موظفيه ومستخدميه ، أو من خلال متعهدين أو مقاولين أو شركات يعطيهم المجلس إمتيازات لا تتجاوز ثلاثين سنة وفي هذه الحالة يشترط موافقة مجلس الوزراء على مدة الإمتياز وشروطه [1].

أما الوظائف التي تناط بالمجلس البلدي فهي عديدة ، حيث يناط به تخطيط البلدات وفتح الشوارع وإلغاءها وتعبيدها ، وإنشاء الأرصفة و إنارتها ، وعلى المجلس إصدار رخص البناء ، ومراقبة إنشاء الأبنية وتحديد موقع البناية وشكلها ومساحتها بالنسبة إلى مساحة الأرض وضمان توفر الشروط الصحية فيها .

و يزود المجلس البلدي السكان بالمياه ، وينظم توزيعها كما يحدد أسعارها وبدل الإشتراك فيها ، وعلى المجلس أن يراقب الينابيع و الأحواض و الابار خوفا من التلوث ، وبالإضافة إلى تزويد السكان بالمياه فإن المجلس يعمل على تزويدهم بالكهرباء والغاز ، ومعاينة مواصفات محطات التوليد والتحويل وشبكة التوزيع والمجلس هو من يحدد أسعار الإستهلاك وبدل الإشتراك و يعمل المجلس على إنشاء الأسواق ويشرف على تنظيمها ، كما يعاين البضائع التي تباع في كل منها ، وكذلك الأمر بالنسبة للحرف والصناعات حيث يعمل المجلس على تنظيمها ، وتعيين أحياء خاصة لكل حرفة من الحرف ويشرف على توفر الشروط الصحية فيها [2].

---

1 – قانون البلديات ، مادة 41

2– نفس المصدر

ومن الناحية الصحية ، فإن المجلس يشرف على إنشاء خطوط المجاري العامة وما يتبعها من محطات تكرير ، ويجمع النفايات من الأبنية والشوارع والطرق ويقوم بنقلها وحرقها أو طمرها لإستعمالها سمادا فيما بعد ، ويعمل المجلس على مكافحة البعوض والحشرات وإبادتها لما قد تسببها من أمراض وخاصة إنتشار مرض الملا ريا [1].

يراقب المجلس المحلات العامة كالمقاهي والمطاعم والسينما وغيرها من المحلات العامة ، ويحدد مواعيد فتحها وإغلاقها و يستوفي رسوما على بيع تذاكرها ، كما يراقب الفنادق ويعمل على تنظيمها وتحديد أسعارها ويقع على عاتق المجلس إنشاء المتنزهات والحدائق والحمامات العامة ، ومحلات السباحة في البرك والبحيرات ومراقبتها وتنظيمها [2].

يتخذ المجلس الإحتياطات لمنع الحرائق وإخمادها ، وذلك من خلال إنشاء المطافئ ومراقبة الوقود والمواد المشتعلة وتنظيم بيعها وطرق خزنها ، ويتخذ المجلس الإحتياطات لمنع أضرار الفيضانات والسيول وعليه إغاثة منكوبي الحرائق والفيضانات والزلازل والكوارث الاخرى وجمع التبرعات لهم وتوزيعها عليهم .

و ينشىء المجلس مراكز للإسعاف ومعازل صحية ومستشفيات وصيدليات وغيرها من المؤسسات الصحية ولضمان حسن العمل فيها يشرف المجلس على مراقبتها ، هذا بالإضافة إلى إنشاء المدارس والمتاحف والمكتبات والنوادي الثقافية والرياضية والإجتماعية والموسيقية ومراقبتها [3].

---

1 –ارشيف بلدية القدس، 951 ، 3 ، لعام 1950/ 1951 ، 10

2– قانون البلديات ، مادة 41

3– نفس المصدر

و يراقب المجلس الأغذية كالخبز واللحوم والخضروات وغيرها من المواد الغذائية ويتخذ الإجراءات لمنع الغش وإتلاف الفاسد منها ، كما يعمل على محاربة الغلاء وذلك من خلال تحديد أسعار المواد الغذائية ولضمان الشروط الصحية في الأغذية يعمل المجلس على فحص الحيوانات والدواجن المراد ذبحها ، وإتخاذالإحتياطات لمنع إصابتها بالأمراض ، وتعيين مواقع لبيعها ومراقبة ذبحها وتصريف بقاياها وإنشاء المسالخ[1].

و ينظم المجلس أسواق خاصة لبيع الحيوانات والمواشي ، ويراقب الدواب التي تستخدم في عمليلت النقل والعتاله ، كما يعمل المجلس على مراقبة الكلاب وإنشاء المعازل الصحية للمريضة منها ومعالجتها وترخيصها،ومن وظائف المجلس البلدي الاخرى، إنشاء المقابر والعمل على تنظيمها ومراقبتها وتعيين مواقعها ومواصفاتها ونقل الموتى ودفنهم ، كما يمنع التسول ويعمل على إنشاء الملاجئ للعجزة ومراقبة جمع التبرعات في الاماكن العامة ، وكذلك مراقبة الباعة المتجولين والمصورين المتجولين والبسطات والمظلات ومراقبة اللوحات والإعلانات.

ويشرف المجلس البلدي على هدم الأبنية المتداعية وذلك خشية خطر سقوطها أو بسبب إضرارها بالصحة العامة ، وخاصة المباني التي تنبعث منها روائح كريهة ، ويتم هدم هذه الأبنية بعد إنذار أصحابها أو من يشغلها ، كما يشرف المجلس البلدي على الأوزان والمكاييل والمقاييس ووزن ما يباع بالجملة في الأسواق العامة [2].

---

1 – قانون البلديات ، مادة 41

2– قانون البلديات ، مادة 41

الشؤون المالية

تتكون واردات البلدية من الضرائب والرسوم والأموال الاخرى المفروضة بمقتضى أحكام هذا القانون و يجري تحصيل الواردات من قبل مجلس البلدية أو من قبل الحكومة أو من خلال متعهدين أو مقاولين[1] ومن الضرائب التي تجبيها البلدية ضريبة الأبنية والأراضي حيث تخضع الأبنية الواقعة ضمن سور مدينة القدس القديمة لضريبة الأبنية والأراضي وذلك على الرغم من إعفائها من الضريبة الحكومية وتتولى أمانة القدس تخمين قيمة الإيجار السنوي ، وتبلغ قيمة هذه الضريبة سبعة في المائة من قيمة الإيجار السنوي للمباني بما في ذلك الساحة التي تقوم عليها ، وخمسة في المائة من صافي قيمة الايجار السنوي للأراضي التي ليست ساحة للمباني [2].

أما الرسوم فإن البلدية تستوفي رسوم الدلالة من مشتري الأموال المنقولة التي تباع في المزاد العلني ضمن منطقة البلدية بنسبة ثلاثة بالمائة من بدل المزايدة الأخيرة ، وتجري جميع البيوع بالمزاد العلني بواسطة دلالين يعينهم الرئيس وتلزم البلدية رسوم الدلالة في مطلع كل سنة مالية بالمزاد العلني[3] ، ويخصص للبلديات رسوم جمركية على المشتقات النفطية التي تنتجها شركة مصفاة البترول الأردنية بنسبة ستة بالمائة [4].

---

1 – قانون البلديات ، مادة 46

2– قانون البلديات ،– مادة 47

3– قانون البلديات ، مادة 48

4– قانون البلديات ، مادة 49

و يخصص للبلديات خمسة وثلاثون بالمائة من الرسوم التي تستوفى بمقتضى قانون النقل على الطرق عن رخص إقتناء المركبات [1] ، كما تخصص للبلديات الغرامات التي تستوفى عن مخالفات قانون النقل على الطرق ، وعن المخالفات الصحية والبلدية [2].

و توزع حصيلة الواردات التي تجمعها الحكومة على البلديات بالنسب التي يقررها مجلس الوزراء مع الاخذ بعين الإعتبار عند تعيين حصة كل بلدية ما يلي ، عدد السكان في منطقة البلدية ، ونسبة مساهمة البلدية في جلب الايرادات ، وإذا ما كانت تترتب عليها مسؤوليات ليس لها طابع محلي [3].

تتحمل البلدية مسؤولية جباية أموالها ، فإذا استحق مبلغ للبلدية ولم يدفع خلال أسبوعين من تاريخ إستحقاقه يصدر الرئيس إنذارا تحريريا للمكلف بدفع المبلغ ، ويبين فيه نوع الإستحقاق ومقدار المبلغ الذي يجب دفعه والمدة التي أستحق عنها ، ويحق لكل مكلف يعترض على صحة التكليف أن يرفع بذلك دعوى لدى المحكمة وفي حال أن المكلف لم يدفع المبلغ المترتب عليه ، يقرر الرئيس حجز وبيع ما يكفي لتسديد المبلغ من أموال المكلف المنقولة [4]، ويحق لمجلس الوزراء بناء على قرار مجلس البلدية ان يقرر شطب أي مبلغ للبلدية تعذر تحصيله وذلك بعض مضي ثلاث سنوات على إستحقاقه ، أو إذا أتضح لمجلس الوزراء أن ذلك أقرب إلى تحقيق العدالة أو أن ذلك أنفع لمصلحة البلدية [5].

---

1 – قانون البلديات ، مادة 50

2– قانون البلديات ، مادة 51

3– قانون البلديات ، مادة 52

4– قانون البلديات ، مادة 53

5– قانون البلديات ، مادة ، 54

تتجمع الأموال التي تستوفيها البلدية أو تستوفى بالنيابة عنها أو تؤول إليها بمقتضى أحكام هذا القانون في صندوق البلدية ومنه تدفع النفقات التي يقرر المجلس إنفاقها [1].

توضع للبلدية ميزانية سنوية يعمل بها بعد أن يتم إقرارها من جانب المجلس وتصديقها من قبل الوزير ، ولا يجوز أن تتجاوز النفقات ما خصص لها في ميزانية السنة السابقة إلى أن يتم تصديق الميزانية الجديدة ، كما أنه يجوز نقل المخصصات من فصل الى اخر بقرار من المجلس وموافقة الوزير [2].

يحق للوزير وأي موظف يعينه الوزير أن يقوم بأي وقت بتفتيش البلدية وبإجراء فحص فجائي على صندوقها والكشف على جميع المعاملات المالية والإدارية الخاصة بالبلدية والإطلاع على قرارات المجلس ومحاضر التحقيق وتفتيش المستودعات ، ومقابلة أي موظف أو مستخدم وإستجوابه ، وعلى الرئيس والأعضاء وموظفي البلدية ومستخدميها أن ينفذوا طلباته وأن يجيبوا على الاسئلة التي يطرحها ، وأن يعملوا على تسهيل مهمته [3].

---

1 – قانون البلديات ، مادة ، 55

2– قانون البلديات ، مادة ، 56

3– قانون البلديات ، مادة ، 60

إنتخابات البلدية عام 1955

في مطلع عام 1955 كان مجلس البلدية لا يزال مؤلفا من :عمر الوعري رئيسا و حنا عطا الله نائبا للرئيسوعضوية كل من عارف العارف و سليم معتوق و روحي الخطيب و نهاد أبو غربية و راشد الحداد و فؤاد النشاشيبي و فايز العلمي و جورج فرح و انطون لورنس وأمين مجج [1].

وعملا بقرار الحكومة لإجراء إنتخابات للمجالس البلدية في جميع أنحاء المملكة فقد عين يوم 15 /أيلول /1955موعدا لإجراء الإنتخابات ، وعلى إثر ذلك تم تشكيل اللجنة الإنتخابية للإشراف على عملية التحضير لإجراء الإنتخابات وتشكلت هذه اللجنة من :عدنان يونس الحسيني رئيسا وعضوية كل من حنا عطا الله ونهاد أبو غربية و انطون لورنس وزكي الغول وغالب الخالدي وروحي الخطيب و جورج أسعد خضر [2].

عقدت اللجنة الإنتخابيةأولى جلساتها بتاريخ 21تموز1954 ، وقد تغيب عن الجلسة العضوان روحي الخطيب ، وجورج أسعد خضر ، وفي بداية الجلسة طلب رئيس اللجنة من الأعضاء الموافقة على تعيين أحمد راغب العفيفي كاتبا للجنة ، فوافق الأعضاء بالإجماع على هذا التعيين فدعي أحمد العفيفي لقاعة الجلسة [3].

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 956 ، 1 ، لعام 1956/1955، 1

2–نفس المصدر ، 2

3– ارشيف بلدية القدس ، ملف الانتخابات ، 4

وبعدئذ باشرت اللجنة أعمالها ، وكان أول قراراتها هو إعداد سجل الناخبين ، حيث بحثت اللجنة في أحسن وأنجع الطرق التي يجب إتباعها لتحضير سجل الناخبين ، واتخذت قرارا حول إصدار أعلان في الجرائد المحلية ، وتعليق نسخ منه على لوحات الإعلانات في الشوارع ، وإذاعته على الراديو ، لحث السكان للإسراع بتسجيل أسمائهم في سجل الناخبين في دائرتي المتصرفية والبلدية ، على أن يذكر في ذلك الإعلان الشروط والمؤهلات التي يجب أن تتوفر في الناخب ، وأوضحت أنه يحق لكل شخص لا يقل عمره عن الثمانية عشر عاما ، وكان قد دفع خلال الاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ 21تموز1954 ضريبة بلدية أو حكومية أو أية رسوم بلدية مهما كان نوعها ، أن يسارع في تسجيل أسمه في سجل الناخبين ويمارس حقه في الإنتخابات.

لأجل ذلك أنتدبت هيئة البلدية العدد الكافي من الموظفين للقيام بنسخ أسماء الأشخاص الذين دفعوا الضرائب وبدء هؤلاء الموظفين بجمع أسماء دافعي الضرائب ليس من سجلات البلدية فحسب بل من سجلات دائرتي المالية وضريبة الدخل ، وذلك ليجمعوا أكبر عدد ممكن من أسماء من يحق لهم الإشتراك في الإنتخابات البلدية ، وقد واجهت اللجنة الإنتخابية صعوبة في تسجيل أسماء الناخبين ، ويعود السبب في ذلك إلى أن سجلات الضرائب البلدية والحكومية لا تحتوي إلا على بعض أسماء المالكين ، بينما يكون في أغلب الاحيان لهؤلاء المالكين شركاء عديدون لا ذكر لهم في السجلات ، كما أن هذه السجلات لا تحتوي على أسماء شاغلي الابنية ، لأن الضريبة المستحقة على الساكن كانت تحصل من المالك الذي كان بدوره يستردها من الساكنومن هذا يتضح أن جميع سكان المدينة رغم ان أسمائهم غير واردة في سجلات الضريبية إلا انلهم حق الانتخاب [1].

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، ملف الانتخابات ، 4

عقدت اللجنة جلستها الثانية بتاريخ 31 تموز1954 وترأس هذه الجلسة السيد حنا عطا الله وذلك لتغيب رئيس اللجنة عدنان يونس الحسيني ، وخلال الجلسة أطلعت اللجنة على الجداول التي تم تحضيرها من قبل رئيس البلدية بالوكالة وكاتب المدينة ، وقررت طبعة على تسع نسخ على أن يتم تعليق الجداول في الساحات التالية ، دار البلدية و دار المتصرفية و مركز شرطة الحرم الشريف و لوحة اعلانات باب العمود ومركز شرطة رأس العمود و ساحة كنيسة القيامة ، كما قررت اللجنة نشر إعلان في الجرائد المحلية يلفت فيه نظر الجمهور للإطلاع على جداول أسماء الناخبين في الأماكن التي تقرر وضعها فيها [1].

وقد نشرت اللجنة بتاريخ 7اب1954 إعلان في صحيفة الدفاع ، وصحيفة فلسطين والجهاد ، حددت فيه موعد عرض السجل للإطلاع عليه في يوم الأحد الموافق 8أب1954 ، كما حددت الأماكن التي سيعرض فيها السجل وهي الأماكن التي سبق ذكرها ، وأنه يجوز لكل شخص خلال أربعة عشر يوما من تاريخ نشر السجل ، أن يقدم إعتراضه على السجل في حال أنه لم يتم إدراج أسمه في ذلك السجل ويدعي وجوب إدراجه فيه ، أو في حال إعتراضه على إدراج أسم اخر فيه [2].

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، ملف الانتخابات ، 10

2– نفس المصدر ، 11

نظرت اللجنة في الإعتراضات التي قدمت على سجل الناخبين في جلستها الرابعة التي عقدت بتاريخ 26أب1954 ، وأطلعت اللجنة على الإعتراض المقدم من نصري نصر الذي أعترض فيه على تسجيل أسم عارف العارف في جدول أسماء الناخبين ، وذلك بسبب عدم إقامة الأخير في مدينة القدس ضمن حدود منطقة البلدية ، كما وقدم عارف العارف دفاعه ضد إدعاء نصري نصر ، وطلب منااللجنة إبقاء أسمه في سجل أسماء الناخبين ، بعد أن أثبت للجنة أن له مكان إقامة في مدينة القدس في محلة سعد وسعيد ونتيجة لذلك قررت اللجنة رفض الإعتراض والإبقاء على أسم عارف العارف ضمن الأسماء الموجودة في سجل الناخبين، وبعدئذ إنتقلت اللجنة لبحث باقي الإعتراضات وأصدرت قراراتها على كل طلب [1].

وبعد إتمام هذه الإجراءات قررت الحكومة تأجيل موعد الترشح لعضوية المجلس البلدي ، إلا انه بتاريخ 23حزيران1955 صدر إعلان في الجريدة الرسمية بأن الترشيح لعضوية المجلس البلدي ، سيجري خلال المدة الواقعة بين الساعة الثامنة من صباح يوم الخميس الموافق 1ايلول1955 ، وبين الساعة السادسة من مساء يوم الأثنين الموافق 5ايلول1955 ، كما أعلن بأن موعد الإقتراع لعضوية المجلس البلدي سيكون في يوم الخميس الموافق 15ايلول1955 [2].

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، ملف الانتخابات ، 26

2– نفس المصدر ، 27

رشح السادة الواردة اسماؤهم فيما يلي أنفسهم للإنتخابات وحاز كل واحد منهم على عدد الأصوات الواردة مقابل أسمه (1)

الاسم	عدد الاصوات	النتيجة
1 – يوسف النجار	1263	فاز بالعضوية
2- عارف العارف	1205	فاز بالعضوية
3- روحي الخطيب	1104	فاز بالعضوية
4-نهاد ابو غربية	1094	فاز بالعضوية
5-عمر الوعري	1049	فاز بالعضوية
6-عبد المحسن ابو ميزر	994	فاز بالعضوية
7- حسين عابدين	945	فاز بالعضوية
8-فؤاد النشاشيبي	858	فاز بالعضوية
9- فايز العلمي	843	فاز بالعضوية
10-امين مجج	836	فاز بالعضوية
11- محمد طاهر الداودي	829	لم يفز بالعضوية
12 – محيي الدين العسلي	719	لم يفز بالعضوية
13- متيا مروم	711	تم تعينه من قبل الحكومة
14- جورج فرح	575	لم يفز بالعضوية
15-سليم معتوق	550	لم يفز بالعضوية
16- راشد الحداد	478	لم يفز بالعضوية
17- حنا عطا الله	370	لم يفز بالعضوية
18- انطون لورنس	343	لم يفز بالعضوية
19- جورج خضر	268	لم يفز بالعضوية

1 – ارشيف بلدية القدس ، 956 ، 1 ، لعام 1956/1955، 2

وقد تسلم الأعضاء الذين فازوا في الإنتخابات مناصبهم بتاريخ 17 أيلول 1955 ، ونشر أمر تعيينهم بالجريدة الرسمية [1] وبتاريخ 25ايلول 1955 ، قرر مجلس الوزراء تعيين السيد عارف العارف رئيسا للمجلس البلدي ثم أجتمع المجلس في دار البلدية بتاريخ 29ايلول1955 وأنتخب الدكتور أمين مجج نائبا للرئيس[2].

ونتيجة لإشتراك رئيس المجلس ، عارف العارف في الوزارة الأردنية ، أجتمع المجلس البلدي بتاريخ 21ايلول1955 ، وبناء على طلب الأعضاء أعلن الرئيس بالوكالة أمين مجج ، أن السيد عارف العارف قد فقد عضويته في المجلس وذلك إستناداإلى المادتين 37 و 18 من قانون البلديات لسنة 1955 ، بإعتبارأن السيد عارف العارف قد أصبح موظفا في الدولة ، وكان الدكتور أمين مجج قد عين رئيسا بالوكالة وتسلم مهام عمله في البلدية إعتبارا من صباح يوم 17/كانون اول /1956.

وعلى إثر ذلك صدر قرار مجلس الوزراء بإلغاء عضوية السيد عارف العارف من المجلس ، فقد تم تعيين السيد محيي الدين العسلي عضوا في المجلس خلفا للسيد عارف العارف ، كما تم تعيين الدكتور جورج فرح عضوا فيه[3].

---

1 – الجريدة الرسمية للملكة الاردنية ، العدد 1240 ، الصادر بتاريخ 1955/9/17

2– ارشيف بلدية القدس ، 956 ، 1 ، لعام 1956/1955، 2

3– نفس المصدر ، 3

كما جرت العديد من التغيرات في تشكيلة المجلس ، فقد قدم العضو محمد طاهر الداودي إستقالته بتاريخ 22 نيسان1956 ، وقد قبلت الإستقالة ، وعلى إثر ذلك عين السيد متيا مروم عضوا في المجلس بقرار من وزير الداخلية [1] ، كما قدم العضو حسين عابدين إستقالته من المجلس بتاريخ 2كانون ثاني1957 وذلك على إثر تعيينه مدعيا عاما في المدينة وقد قبلت إستقالته من المجلس ، وبتاريخ 4كانون ثاني1957 ، تم تعيين الدكتور سليم معتوق عضوا في المكان الذي شغر بإستقالة حسين عابدين[2].

وقرر مجلس الوزراء العالي بتاريخ 13كانون ثاني1957 تعيين السيد روحي الخطيب رئيسا لمجلس بلدية القدس وبتاريخ 19كانون ثاني1957 تسلم روحي الخطيب رسميا مهام منصبه بحضور محافظ مدينة القدس وأعضاء المجلس ،وقد باشر عمله إعتبارا من هذا التاريخ ،هذا وقد تم تعين السيد راشد الحداد في المجلس وذلك بعد وفاة السيد محيي الدين العسلي [3]

---

1 –انظر الجريدة الرسمية للملكة الاردنية ، ملحق رقم 1 ، العدد 1277، الصادرة بتاريخ 1956/6/2

2–ارشيف بلدية القدس ، 957 ، 1 ، لعام 1957/1956،1

3– نفس المصدر ، 2

الفصل الثالث

انجازات المجلس البلدي من عام 1949- 1957

كانت إدارة البلدية في هذه الفترة تتشكل من خمس دوائر رئيسية ،وهي الإدارة العامة ، والإدارة المالية ودائرة الهندسة ، ودائرة الصحية ، ودائرة المياة ، ومن خلال هذة الدوائر تعمل البلدية على تنفيذ كافة الأعمال التي تقع على عاتقها حيث تختص كل دائرة من هذه الدوائر بوظائف محددة تكون هي المسؤلة عن تنفيذها .

تعمل الإدارة العامة تحت إشراف كاتب المدينة ومدير المالية ، ومهام هذه الدائرة الأعمال الإدارية وشؤون الموظفين والمراسلات مع الحكومة والمؤسسات الرسمية ومع السكان ، ومن أعمالها عقد الإتفاقيات والإشراف على تنفيذها ، والإعلان عن العطاءات وإجراء المزاودات وتأجير أملاك البلدية ، هذا بالإضافة إلى تحضير جدول أعمال المجلس ولجانه الفرعية وتنظيم محاضر الجلسات و تنفيذ قرارات المجلس وإحالة المسائل الفنية للدوائر المختصة في البلدية للعمل بموجب توجيهات ومقرارات المجلس ، وتكون هذه الدائرة مسؤولة ايضا عن تسجيل جميع الرسائل التي ترد إلى البلدية والصادرة عنها ، وعن طبع جميع الرسائل والمستندات الاخرى لجميع دوائر البلدية [1].

1-ارشيف بلدية القدس ، 956 ، 1 ، لعام 1956/1955، 3

تهتم هذه الدائرة أيضا بمساعدة سكان المدينة للحصول على جوازات السفر وبطاقات الإعاشة من وكالة الغوث ، وذلك بإصدار الشهادات لهم والتوصية بهم للسلطات المختصة ، وتعنى هذه الدائرة بالإستفسار عن وضع بعض السكان المالي عندما يطلب اليها الشهادة لدى مجلس الإعمار مثلا وفي قضايا الإدانة ،وهذه الأعمال تتطلب الدقة من البلدية لأنها كانت حريصة على عدم إعطاء شهادات غير صحيحة [1].

يتبع للإدارة العامة قسم المفتشين وهو يعمل تحت إشرافها ، والمسؤول عن هذا القسم يعرف برئيس المفتشين ويتألف القسم من رئيس المفتشين ومساعده وأحد عشر موظف يعرفون بالمفتشين ، تقع على عاتق قسم المفتشين العديد من الأعمال ، فهو يعمل على حفظ النظام في الأسواق والشوارع العامة و مراقبة الباعة المتجولين ومنعهم من وضع سلالهم في الشوارع وبدلا من ذلك يتم إرسالهم للأسواق العامة ويعمل هذا القسم ايضا على تعيين الأماكن الخاصة للمرخصين من الباعة المتجولين ، بالإضافة إلى مراقبة غير المرخصين من الحمالة وإرسالهم للدائرة تمهيدا لمنحهم الرخص اللازمة ،وتقديم المخالفين منهم للمحاكمة [2].

ويختص هذا القسم أيضا بحفظ النظام في المسلخ البلدي ومنع الأشخاص غير المرخصين من الدخول إليه ومصادرة اللحوم المذبوحة خارج المسلخ وإحضارها إلى الدائرة وذلك من أجل إتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين ، وهو مسؤول عن تبليغ الإخطارات الصادرة من دائرة البلدية وخاصة إخطارات ضريبة البلدية على الأملاك والإخطارات الواردة من بلديات المدن الاخرى[3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 956 ، 1 ، لعام 1956/1955، 3

2- نفس المصدر ، 4

3- نفس المصدر ، 5

وهو مسؤول عن تنفيذ أوامر هدم السقائف والإنشاءات غير المرخصة التي تصدر أحكام بهدمها ، ويراقب هذا القسم حركة الحيوانات وسيرها في المدينة القديمة ويعمل على تنظيمها ، كما يراقب إلصاق الإعلانات على لوحات البلدية ومنع إلصاقها على جدران الشوارع ،كما يعنى بمسك الدراجات غير المرخصة وإرسالها إلى الدائرة المختصة من أجل ترخيصها [1].

أما الدائرة المالية فيشرف عليها مدير المالية ويساعده ثلاثة محاسبيين ،وتقسم هذه الإدارة إلى ثلاثة أقسام قسم الإيرادات ، وقسم النفقات ،وقسم الضرائب والرسوم ، ولكل فرع من الفروع المذكورة محاسب مسؤول عن إدارة أعمال ذلك الفرع تحت إشراف مدير المالية ، ويتألف جهاز القسم من ،مدير المالية ومحاسب الإيرادات ومحاسب للنفقات ومحاسب الضرائب وأمين للصندوق بالإضافة إلى كاتب أول ويساعده أثنان من الكتبة هذا بالإضافة إلى أثنين من الجباة و مراسلين ، وتكون الإدارة المالية مسؤولة عن تقديم التقرير المالي السنوي إلى المجلس البلدي [2].

أما دائرة الهندسة فكان يشرف عليها مهندس المدينة ويساعده عدد من الموظفين وهم ، مساعد المهندسومفتشا أبنية بالإضافة إلى رسام وكاتب أول وكاتب ومراقب عمل ومساعد مفتش أبنية ومراسل وغفير، كما أن الدائرة كانت تستخدم موظفين أضافيين عند الحاجة ، وذلك بهدف القيام بالعمل على أكمل وجه[3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 956 ، 1 ، لعام 1956/1955، 4

2– ارشيف بلدية القدس، 952 ، 1 ، لعام 1951 / 1952 ، 7

3– ارشيف بلدية القدس، 952 ، 2 ، لعام 1951 / 1952 ، 11

يتلخص عمل دائرة الهندسة في إنشاء الطرق الجديدة ، وصيانة الطرق القديمة التي تحتاج إلى أعمال صيانة هذا بالإضافة إلى صيانة الملاعب الرياضية ، ويقع على هذه الدائرة مسؤولية تأمين مستلزمات حركة السير التي تتمثل في وضع إشارات السير اللازمة في الطرق هذا بالإضافة إلى دهن وصيانة جميع الإشارات المرورية ، كما تشرف دائرة الهندسة على إنشاء الحدائق والبساتين والساحات العامة [1].

تعمل دائرة الهندسة أيضا على إنشاء خطوط المجاري العامة في المدينة ، وصيانة مجاري مياه الشتاء كما أن مسؤولية تنظيم المدن والنظر في طلبات البناء وإصدار الرخص للأبنية جميعها مسؤوليات تقع على عاتق دائرة الهندسة ، هذا بالإضافة إلى صيانة السيارات وإنارة الشوارع في المدينة[2].

أما الدائرةالصحية فهي تشرف على مراقبة المكاره الصحية في المدينة ، وخدمات التنظيف لشوارعها ،كما تشرف على العمل في المسلخ البلدي من حيث سلخ الذبائح و فحصها ثم نقلها في عربات خاصة إلى المدينة ، ويقع على عاتق هذه الدائرة ايضا دراسة رخص الأبنية من الناحية الصحية ، والنظر في عمليات إيصال وربط المياه ، ويهتم قسم البيطرة في الدائرة بمراقبة الكلاب الضالة وغير المرخصة ، بالإضافة إلى ذلك تشرف على المجاري العامة في المدينة من الناحية الصحية ، كما يعمل طاقم الدائرة الصحية على مكافحة مرض الملاريا ، ومراقبة اصحاب الحرف والصناعات في المدينة [3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 952 ، 2 ، لعام 1951 / 1952 ، 11 ،12

2– نفس المصدر ، 13

3– ارشيف بلدية القدس ، 957 ، 3 ، لعام 1957/1956، 1،2،3،4،5

يتألف جهاز الدائرة الصحية من عدد من الموظفين وهم : مدير الشؤون الصحية ومساعده ، ومفتشي المؤسسات العمومية ، وكاتب أول ، ومن مفتشي المكاره الصحية ، ومفتش التنظيفات و مراقب المسلخ ،و سائقي سيارة ،ومعماري المجاري ، ومراقب الإنشاءات الصحية ، ومفتش لحوم [1].

أما دائرة المياه فهي تشرف على إستلام المياه المضخوخه من ينابيع عين فارة وبرك سليمان وبئر أيوب وتوزيعها على القدس وبيت لحم وبيت ساحور ، ويضم هذا القسم أيضا فرعا للحسابات ، يشرف على النفقات التي تتطلبها عمليات إضافات شبكة التوزيع وصيانتها وأية نفقات اخرى ، كما يشرف على حسابات المشتركين ، من قراءة عدادات وإصدار فواتير وجمع الأثمان .

يتألف جهاز هذه الدائرة من : مدير و كاتب أول ويساعده كاتبان و اثنان من الجباه وخمسة من مفتشي الخطوط وموظفين مهنيين لتركيب الأنابيب وصيانتها ، وموظفيين مهنيين لفحص عدادات المياة وصيانتها ومراقبة الإيصالات الجديدة و موزعي المياه من الحنفيات ومراسل [2].

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 957 ، 3 ، لعام 1957/1956، 1

2– ارشيف بلدية القدس ، 957 ، 4 ، لعام 1957/1956، 1

بعد الحديث عن الدوائر التي تتشكل منها بلدية القدس ،لا بد من توضيح أهم الأعمال والإنجازات التي قامت بها كل دائرة من هذه الدوائر

أولا : الإدارة العامة

أشرفت الإدارة العامة على التحارير التي ترد إلى البلدية ، وقد بلغت التحارير الواردة عام 1950 حوالي 5000 تحريرا أما التحارير الصادرة فقد زادت عن هذا العدد ، كما أصدرت حوالي 2000 شهادة للسكان تمكنهم من الحصول على المساعدات من وكالة الغوث[1] ، أما في عام 1951 فقد بلغت التحارير الواردة حوالي 2084 تحريرا ، أما التحارير الصادرة فقد زادت عن هذا العدد ، وفيما يتعلق بالشهادات التي أصدرتها للسكان للحصول على المساعدات من وكالة الغوث فقد بلغت 1269 شهادة [2].

وفي عام 1952 بلغ عدد التحارير الواردة 3048 تحريرا ، وبلغ عددالتحارير الصادرة 2768 تحريرا ، ولا يدخل في هذا الرقم الأخير التحارير الصادرة من رؤساء دوائر البلدية ، وخلال هذا العام عقدت الإدارة العامة 54 إجتماعا واتخذت 382 قرارا بخصوص القضايا التي عرضت عليها [3].

أما قسم المفتشين التابع للإدارة العامة فقد قام بأعماله على أكمل وجه ، ومن أهم الأعمال التي قام بها هذا القسم خلال عام 1953 ، تنظيم الباعة المتجولين وبائعات الخضرواتومنعهم من الجلوس في الشوارع وحصر معظمهم في الأسواق العامة

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 951 ، 1 ، لعام 1950/ 1951، 4

2–ارشيف بلدية القدس، 952 ، 1 ، لعام 1951 / 1952 ، 6

3– ارشيف بلدية القدس ، 953 ، 1 ، لعام 1953/1952 ، 3

كما أهتم بمنح التراخيص للباعة المتجولين بالتعاون مع دائرة الصحة المركزية ، مع فرض الشروط الضرورية عليهم بحسب ما تتطلب أنواع السلع التي يبيعونها ، كما قام المفتشون بحملة عامة للتفتيش على الدرجات ، وقد اصدرت البلدية خلال السنة 51 رخصة للدرجات [1].

وقد عني هذا القسم عناية خاصة بالعتالة ولم يسمح إلا للمرخصين منهم بالعمل ، وقد بلغت الرخص الصادرة خلال السنة 166 رخصة ، واهتم ايضا باالمحافظة على النظام في المسلخ البلدي من الصباح الباكر حتى نهاية عملية الذبح بصورة منتظمة يوميا ، وكان يمنع كل شخص من دخول المسلخ إلا إذا كان مرخصا بموجب قانون المسلخ ، وقد بلغ عدد الرخص التي صدرت خلال السنة 60 رخصة ، كما وكان يراقب الذبائح في الأسواق ويضبط اللحوم المهربة وغير المذبوحة في المسلخ [2].

وقام القسم بحملة واسعة في كافة أنحاء المدينة لضبط المتسولين ونقلهم للملجأ ، ومنعوا منعا باتا من التجول في المدينة ، وقد بلغ عدد من القي القبض عليهم وحجزوا في الملجأ 87 متسولا ، عدا الأولاد والفتيات الأحداث والنساء الذين تم نقلهم إلى روضة الزهور وإصلاحية رام الله وقد بلغ عددهم 33 شخصا ونتيجة لهذه الحملة نجحت البلدية بإبعاد المتسولين عن السياح والحجاج الذين يأمون المدينة [3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 954 ، 1 ، لعام 1954/1953 ، 3

2– نفس المصدر ، 3،4

3– نفس المصدر

وقام مفتشو البلدية بحملة منظمة لحفظ النظام في المدينة ، وذلك لمنع الأفراد من مخالفة أنظمة البلدية وقد أحيل للمحاكمة 172 شخصا ، وفرضت عليهم غرامات بلغت قيمتها 47 دينارا و 600 فلس ،وهذه المخالفات تتمثل بعدم رفع الحيوانات والدواجن من البيوت وتنظيف محلها ، ولعدم القيام بالتصليحات المطلوبة للمجاري وحفر القاذورات وبيوت الخلاء الخاربة ، وأيضا لطرح النفايات والمياة العادمة على الشوارع العامة و لحيازة لحوم مهربة وغير مذبوحة في المسلخ البلدي [1] وخلال مواسم الأعياد عني قسم المفتشين عناية خاصة بمنع الحيوانات من الدخول إلى المدينة خلال أوقات النهار ، وبهذه الطريقة تأمنت النظافة التامة وحركة المرور في جميع أقسامها ، وحوفظ على راحة السياح وعدم إزعاجهم ، وهذه الإجراءات جعلت السياح يظهرون دهشتهم وإمتنانهم[2]،واهتم المفتشون كذلك بتبليغ الإخطارات الصادرة من دائرة البلدية وقد بلغت خلال السنة 491 إخطارا لدفع ضريبة البلدية على الأملاك ، و 101 إخطارا واردة من البلديات الاخرى [3].

أما الدائرة المالية التابعة للإدارة العامة ، فقد اهتمت بفرض الضرائب ، حيث فرضت في عام 1950 مجموعة من الضرائب تتمثل في ضريبة الأملاك على الأبنية والأراضي غير المنقولة ، وهذه الضريبة تحصل من المالك الذي يحق له إسترجاع 8% من المستأجر وتبلغ قيمتها 21% [4]

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 954 ، 1 ، لعام 1954/1953 ، 4

2– نفس المصدر ، 4

3– ارشيف بلدية القدس، 951 ، 1 ، لعام 1950/ 1951 ، 8

4– نفس المصدر ، 9

وضريبة الأملاك على الأراضي الغير مشغولة وتحصل من المالك وقيمتها 2% ، وأيضا ضريبة المعارف على جميع الأبنية والأراضي المشغولة وتحصل من المستأجر بقيمة 3% ، وضريبة المجاري على جميع الأبنية والأراضي المشغولة والمربوطة بالمجاري العامة وتحصل من المستأجر وقيمتها 4% .

وقد عادت البلدية وألغت الضريبتين الأخيرتين وذلك بالنظر إلى الإحتجاجات التي قدمها السكان بسبب سوء أوضاعهم الإقتصادية وفقرهم وعدم قدرتهم على الدفع ، على أن تنظر البلدية في إعادة فرض هاتين الضريبنين في الوقت المناسب [1].

فرضت البلدية أيضا ضريبة الحرف والمهن ، وهذه الضريبة تجبى بموجب جدول ملحق بنظام الحرف والمهن ، وتختلف نسبة الضريبة بحسب نوع الحرفة أو المهنة ، وبلغت واردات هذة الضريبة خلال السنة 5،186 دينارا و750 فلسا [2].

وقد ألغت الحكومة إعتبارا من بداية السنة 1952/1951 ضريبة الحرف والمهن ، كما وألغت رخص الحرف والصناعات واستبدلته بنظام المؤسسات العمومية [3] ، إلا أن البلدية عادت وفرضت ضريبة الحرف والمهن عام 1954/1953 [4].

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 951 ، 1 ، لعام 1950/ 1951 ، 9

2– نفس المصدر ’ 10

3– ارشيف بلدية القدس، 952 ، 1 ، لعام 1951 / 1952 ، 8

4– ارشيف بلدية القدس ، 954 ، 1 ، لعام 1954/1953 ، 7

وفي نفس العام عملت البلدية على تخفيض ضريبة البلدية على الأملاك، فبينما كانت تحصل هذه الضريبة بقيمة 21% من المالك ، الذي كان بدوره يسترجع 8% من المستأجر ، قرر المجلس البلدي تخفيض هذه الضريبة في هذه السنة الى 18% مع الحق للمالك باسترجاع 7% من المستأجر ، وقد بلغ عدد المكلفين لتسديد هذه الضريبة حوالي 300 مكلف في قسمي المدينة ، حيث كانت القدس مقسمة إلى قسمين ، داخل السور وهذا القسم يعرف بالمدينة القديمة ، والقسم الثاني يشمل الأحياء التي تقع خارج أسوار المدينة القديمة وكانت المدينة القديمة مؤلفة من 59 حوضا بينما القسم االثاني مؤلف من 46 حوضا ، وبلغت الضريبة المحققة خلال هذه السنة 32،499 دينارا و 460 فلسا ، وقد بلغت الإعفاءات التي نزلت من سجل الضرائب 21،391 دينارا و958 فلسا [1].

إستمرت البلدية بتحصيل ضريبة الأملاك بنسبة 18% في بداية عام 1955/1954 ،إلا أن صدور قانون البلديات قد حال دون الإستمرار بتحصيل الضريبة على هذا الأساس ، وبعد مراجعة الجهات المختصة تقرر فرض هذه الضريبة بنسبة 18% عن ثلاثة أشهر ، وفرضها لاحقا بمعدل 5% عن باقي السنة ، وبلغت الضريبة المحققة هذه السنة 17،939 دينارا و 585 فلسا [2]، وهنا نلاحظ الفرق الواضح بين قيمة الضريبة المحققة خلال عام 1954/1953 وبين عام 1955/1954 .

---

1 –ارشيف بلدية القدس ،1،954، لعام 1954/1953 ،8

2- ارشيف بلدية القدس ، 1،955، لعام 1955/1954،6

و يعود تخفيض قيمة الضريبة إلى فقر الكثيرين من المالكين وخصوصا أصحاب الأملاك في المدينة القديمة حيث أن أكثرهم فقراء عاطلين عن العمل ، يعيشون على المساعدات وما يصيبهم من المؤن التي توزع عليهم من قبل وكالة الغوث ، وهذا يعود إلى حالة المدينة التي لا تزال غير مستقرة ، وبالتالي فإن البلدية كانت عاجزة عن إستيفاء ضرائبها 100 % رغم كل ما تتخذه من إجراءات [1].

وتشرف الدائرة المالية على الصندوق المالي للبلدية وتقدم تقرير حول الرصيد المالي ، وكانت البلدية في بداية نشأتها تعاني من ضيق مالي بسبب قلة مواردها ، فبينما كانت موازنتها سنة 1948/1947 حوالي ثلاثة ارباع مليون جنية ، هوت دفعة واحدة بعد إنتهاءالإنتداب إلى 28،605 دينار ، وذلك بعد إحتلال القوات الإسرائيلية للقسم الغربي من المدينة ، ولم يبق تحت إشراف البلدية سوى المدينة القديمة ، التي كانت في حالة تعسة مع جزء صغير من حي باب الساهرة ، غير أن النشاط أخذ يدب تدريجيا في قلوب سكانها الذين أخذوا يصلحون أملاكهم في أحياء باب الساهرة وواد الجوز والشيخ جراح والثوري ، حتى أصبحت معظم منازل هذه الأحياء عامرة ومأهولة ، وأخذ الإطمئنان يعود للكثيرين من السكان مما شجعهم على عقد القروض ، ليس فقط لإصلاح منازلهم المهدمة بل ولبناء منازل جديدة ، ولكن على نطاق ضيق وذلك لصعوبة الحصول على القروض المالية [2]و في عام 1952/1951 بلغ رصيد الصندوق بتاريخ 1 نيسان1952 1785 دينار و 476 فلس وقد شمل على 1710 دينارا و574 فلسا في البنك ، و74 دينارا و 902 فلسا في الصندوق ، وقد بلغت الواردات 87،854 دينارا و 530 فلسا[3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 955 ، 1 ، لعام 1955/1954، 6

2–ارشيف بلدية القدس، 951 ، 1 ، لعام 1950/ 1951 ، 1

3– ارشيف بلدية القدس، 952 ، 1 ، لعام 1951 / 1952، 7

كما بلغ رصيد الصندوق في عام 1954/1953 ، 44،061 دينارا و 41 فلسا ، ويشمل هذا المبلغ الأرصدة التالية ، حساب النقد في اليد 13 دينارا و 375 فلسا ، حساب البنك العربي الجاري 32،008 دينارا و 564 فلسا ، حساب قروض مع البنك العربي 99 دينارا و 921 فلسا ، حساب قروض مجلس الإعمار مع البنك العثماني 11،939 دينارا و181 فلسا ، وبلغ مجموع الواردات خلال السنة 99،792 دينارا و 97 فلسا بينما بلغت النفقات 94،560 دينارا و 81 فلسا [1].

إستمرت الزيادة في رصيد الصندوق عام1955/1954 ، حيث بلغ رصيد الصندوق هذه السنة 108،290 دينارا و 544 فلسا ، كما بلغ مجموع الواردات 177،604 دينارا و 352 فلسا ، أما النفقات فقد بلغت 113،621 دينارا و 365 فلسا [2]، وفي عام 1955 / 1956 بلغ رصيد الصندوق 115،352 دينارا و 39 فلسا ، وبلغ مجموع الواردات 139،777 دينارا و 344 فلسا ، وبلغت النفقات 134،527 دينارا و 704 فلسا [3].

يتضح من العرض السابق لرصيد الصندوق أن هناك تفاوت في قيمة الرصيد ، وذلك يعود إلى الإختلاف في قيمة الواردات وفقا للمعطيات الاقتصادية غير الثابتة .

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 954 ، 1، لعام 1954/1953 ، 5

2– ارشيف بلدية القدس ، 955 ، 1 ، لعام 1955/1954 ، 4

3– ارشيف بلدية القدس ، 956 ، 1 ، لعام 1956/1955، 6

ثانيا دائرة الهندسة

تقع على عاتق دائرة الهندسة العديد من المسؤوليات والأعمال التي تم ذكربعضها سابقا ، أما أهم الأعمال والإنجازات التي قامت بها هذه الدائرة خلال الفترة المذكورة في كل مجال من مجالات إختصاصها فهي

1 – فتح الطرق الجديدة :-

منذ عام 1949 حتى عام 1950 لم تقم البلدية بفتح أي طريق خلال هذه الفترة و يعودذلك إلى صعوبة الوضع المالي ، وإلى حالة عدم الإستقرار التي كانت تعيشها االمدينة ، ألا انها في عام 1952/1951 عملت على فتح وتسوية طريقين في كرم رصاص وهما رقم 28/11 و 29/11 وتبلغ مساحتها 4300 مترا مربعا [1] ، كما أنها فتحت وسوت طريق حي الثوري الممتدة ما بين طريق أريحا والحي المذكور ورصفت منها مقدار 3000 متر مربع بالجبس وذلك في عام 1953/1952 ، وبلغت تكاليف ذلك 2519،093 دينارا وبذلك أتمت المرحلة الأولى من تسهيل الإتصال السريع ما بين حي الثوري والمدينة[2].

زاد نشاط دائرة الهندسة في عام 1953 /1954 حيث قامت بفتح العديد من الطرق ومن أهمها ، طرق المنطقة التجارية الواقعة في باب الساهرة ، وتبلغ مساحة طريق العربات المزفته 3046 مترا مربعا بتكلفة 2560 دينارا تقريبا ، كما أتمت البلدية فتح ورصف الطريق الماره في حي وادي الجوز والممتدة من ساحة المتحف الفلسطيني لغاية المدرسة المأمونية في باب الساهرة ، ورصفتها بالجبس كما قامت بإنشاء جبه الأرصفة وحجارة المجرى فيها،ورصفت بالإسفلت قسما من هذه الطريق تبلغ مساحته 2200 مترا مربعا [3].

---

[1] – ارشيف بلدية القدس، 952 ، 2 ، لعام 1951 / 1952، 11

2– ارشيف بلدية القدس ، 953 ، 2 ، لعام 1952/ 1953، 1

3– ارشيف بلدية القدس ، 954 ، 2 ، لعام 1954/1953 ، 9

فتحت كذلك الطريق الممتدة ما بين طريق أريحا لغاية ساحة باب الخليل، وعملت التسوية الترابيه لها تمهيدا لرصفها بالجبش، كما تم توسيع بوابة باب المغاربة وإنشاء الجدران الإستنادية اللازمة داخل السور وخارجة [1].

أتمت البلدية في عام 1955/1954 تعبيد الطريقين رقم 21/2 و 3/2 في وادي الجوز بالإسفلت وأنشأت الجدران الإستنادية على جانبي الطريق ، وتبلغ مساحة طريق العربات المزفته 5827،2 مترا مربعا، كما تم تعبيد طريق باب المغاربة إبتداء من ملك ال عبده لغاية ساحة حارة اليهود بالإسفلت، وأنشأت الجدران الإستنادية على حدود بستان الجثمانية وعلى حدود مقبرة باب الرحمة الإسلامية، هذا بالإضافة إلى توسيع الطريق من بوابة النبي داود لغاية دير الارمن واعيد إنشاء الجدران الإستنادية على الطريق .

تم أيضا وبمساعدة الدفاع المدني فتح وتعبيد طريق فرعية تصل طريق نابلس (قرب فندق الامباسادور) بالساحة الواقعة أمام كرم رصاص ، وتبلغ مساحة الطريق المذكورة 1470 مترا مربعا ، كما تم أيضا وتحت إشراف وزارة المواصلات فتح وتسوية طريق للطوارىء تمتد ما بين طريق نابلس ووادي الجوز، ولم ترصف هذه الطريق بالإسفلت [2].

كما رصفت البلدية في عام 1956/1955 القسم الأخير من طريق باب المغاربة بالإسفلت وبلغت مساحته 3639 مترا مربعا ، كما أنشأت الجدران الإستنادية على طرفي هذا القسم من الشارع ، وتم تسوية وتعبيد طريق حي الثوري إبتداء من الجثمانية على طريق أريحا لغاية عين أم الدرج [3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 954 ، 2 ، لعام 1954/1953 ، 9

2– ارشيف بلدية القدس ، 955 ، 2 ، لعام 1955/1954 ، 8

3–ارشيف بلدية القدس ، 956 ، 2 ، لعام 1956/1955، 1

وفي عام 1957/1956 تم تعبيد وإعادة إنشاء طريق الزهراء في جزئها الواقع ما بين طريق صلاح الدين وزاوية المطعم الوطني وقد بلغت مساحة طريق العربات المعبدة 747 مترا مربعا ، وساهمت البلدية بمبلغ 2500 دينارا مع وزارة الأشغال العامة للقيام بتوسيع وتعبيد طريق أريحا في قسمها الواقع ما بين كنيسة الجثمانية وحي رأس العمود وجرى تعبيد جزء من طريق حي الثوري الواقعة ما بين طنطور فرعون إلى عين أم الدرج ، وذلك بواسطة المتعهد خليل حنا جدعون وبلغت مساحة طريق العربات المعبدة 1487، 73 مترا مربعا [1].

2- صيانة الطرق

أنجزت الدائرة الهندسية للبلدية العديد من الأعمال في هذا المجال ، ولا يمكن عرض جميع الأعمال التي أنجزتها ، إلا اننا سنقدم مجموعة من أهم هذه الأعمال ، ولا بد من الذكر أن أعمال الصيانة عام 1951/1950إقتصرت على بعض الترقيعات في طرق المدينة الجديدة ، فقد غطي بالإسفلت ما يقرب من 435 مترا مربعا ، وأصلحت طريق الجبشة وطريق زاوية الهنود داخل المدينة القديمة بالباطون أولا بمساحة 200 متر مربع ، ثم غطيت بالإسفلت بمساحة 600 متر مربع ، كما أصلح الرصيف الشرقي لساحة باب العامود وانشئ رصيف جديد أمام عمارة الأوقاف الجديدة على طريق صلاح الدين [2]واصلت البلدية عملية إصلاح الطرق في عام 1952/1951 ، فعملت على إصلاح طرق المدينة الواقعة خارج السور حيث قامت بتزفيت مواقع سير السيارات ما بين حواجز الطرق العسكرية [3].

1- ارشيف بلدية القدس ، 957 ، 2 ، لعام 1957/1956، 1

2- ارشيف بلدية القدس، 951 ، 2 ، لعام 1950/ 1951 ، 5

3- ارشيف بلدية القدس، 952 ، 2 ، لعام 1951 / 1952، 11

أصلحت كذلك طريق الواد إبتداء من طريق باب السلسة حتى طريق باب العمود بعضها بالباطون وبعضها بالإسفلت ، كما أصلحت طريق بطريركية اللاتين حتى مدرسة الفرير ، كما عملت على إصلاح الخنادق التي حفرتها كل من دائرة البريد وشركة كهرباء القدس وكذلك الخنادق التي حفرتها دائرة المياه والدائرة الصحية، داخل المدينة وخارجها [1].

غطت البلدية في عام 1953/1952 ، طريق أريحا ما بين ساحتي باب العمود وباب الساهرة بطبقة من الإسفلت ، وغطت كذلك الطريق الممتدة من باب الإسباط فمستشفى الحكومة فباب القطانيين داخل المدينة القديمة بوجه من الإسفلت ، وبلغت مساحة هذه الطرق 5416 مترا مربعا ، وقامت كذلك بعمل وجه من الإسفلت على الطرق خارج الأسوار ، ومن تلك الطرق طريق نابلس وطريق الرشيد وطريق صلاح الدين وتبلغ مساحة الطرق المذكورة 23845 مترا مربعا [2].

وتم إعادة رصف طريق عقبة الخانقاه الصلاحية ، وعدلت تسويتها وتبلغ مساحة الطريق المذكورة 530 مترا مربعا ، بالإضافة إلى إعادة رصف الطريق الموصلة إلى جامع عمر فكنيسة القيامة حتى أول سوق الدباغة ، وتبلغ مساحة الطرق المذكورة 246 مترا مربعا ، وتم إعادة رصف طريق عقبة المفتي وعدلت تسويتها ، وتبلغ مساحة الطرق المذكورة 462 مترا مربعا [3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 952 ، 2 ، لعام 1951 / 1952، 11

2– ارشيف بلدية القدس ، 953 ، 2 ، لعام 1952/ 1953، 1

3– نفس المصدر،2

وفي عام 1954/1953 تم إعادة رصف طريق الدباغة بالبلاط الحجري ما بين ساحة كنيسة القيامة ومدخل سوق العطارين ، وتبلغ مساحة الطريق المذكورة 563 مترا مربعا ، كما تم إعادة رصف طريق العمري في باب حطة بالبلاط ، وتبلغ مساحة الطريق المذكورة 359 مترا مربعا ، وعملت البلدية على توسيع طريق نابلس عند جسر الشيخ جراح ، إلى عرضها المقرر حسب المخططات المصدقة ، وانشئت جدران إستنادية على جانبي الطريق [1].

وقد استمرت البلدية في أعمال الصيانة للطرق عام 1955/1954 ، ومن أهم الأعمال التي أنجزتها خلال السنة إعادة رصف طريق المئذنة الحمراء بالمدينة القديمة ، وتبلغ مساحة الطريق المذكورة 340 مترا مربعا هذا بالإضافة إلى إعادة رصف طريق المولوية بالمقادم الحجرية وتبلغ مساحتها 1062 مترا مربعا، كما غطيت طريق باب العمود من الداخل بطبقة من الإسفلت ، وتبلغ مساحة الطريق المذكورة 270 مترا مربعا ورقعت قشرة طريق أريحا إبتداء من ساحة باب الساهرة لغاية كنيسة الجثمانية ، وطريق باب الاسباط إبتداء من طريق أريحا لغاية سور المدينة بالإسفلت ، وبلغت مساحة هذه الترقيعات 891 مترا مربعا [2].

أما في عام 1956/1955 لم تتوفر المخصصات اللازمة لعمل صيانة تامة للطرق ، وانحصرت أعمال صيانة الطرق التي تمت خلال هذا العام على بعض الترقيعات الضرورية في مختلف الطرق المزفته داخل المدينة وخارجها ، وأجريت بعض أعمال الصيانة لطريق عين فاره والقسم الترابي من طريق حي الثوري[3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 954 ، 2 ، لعام 1954/1953 ، 9

2– ارشيف بلدية القدس ، 955 ، 2 ، لعام 1955/1954 ، 9

3– ارشيف بلدية القدس ، 956 ، 2 ، لعام 1956/1955، 1

عادت البلدية في عام 1957/1956 إلى نشاطها في عملية إصلاح الطرق ، حيث جرى خلع حجارة المقادم في طريق حارة الأرمن وتسويته ، ومن ثم أعيد تبليط سطح الطريق بالمقادم وذلك في الجزء الواقع ما بين طريق سوق الحصر لغاية القنطرة الواقعة في الجهة الغربية من دير السريان ، وبلغت مساحة الطريق التي جرى تبليطها 1032 مترا مربعا ، كما جرى خلع حجارة المقادم وإعادة تسوية طريق حوش الغزلان داخل البلدة القديمة ، ومن ثم أعيد تبليط سطح الطريق بالمقادم ، وذلك في الجزء الواقع ما بين طريق السلسلة حتى اخر العقبة عند ملك أوقاف ال النمري ، بلغت مساحة الطريق التي جرى تبليطها 141 مترا مربعا ، وقد تسببت الأمطار التي هطلت في هذا العام بهدم جزء من الجدار الإستنادي لطريق باب المغاربة المتاخم لحديقة الجثمانية التابعة لدير اللاتين ، ولقد جرى إعادة إصلاح السور والطريق وبلغت مساحة السور 50 مترا مربعا [1].

3 – صيانة مجاري مياة الشتاء :-

أهتمت دائرة الهندسة التابعة لبلدية القدس بصيانة وإصلاح مجاري مياة الشتاء في المدينة ، وقامت في هذا المجال بالعديد من الأعمال ففي عام 1951/1950، قامت بصيانة تامة لمجرى مياة الشتاء إبتداء من طريق نابلس في الشيخ جراح حتى نهايته عند عين أم الدرج في سلوان ، وأصلح ووسع الجسر القائم فوق المجرى المذكور في وادي الجوز بالقرب من جامع عابدين ، وأصلحت بعض مصافي مياة الشتاء داخل المدينة وخارجها [2].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 957 ، 2 ، لعام 1957/1956، 2

2– ارشيف بلدية القدس، 951 ، 2 ، لعام 1950/ 1951 ، 6

و في عام 1952/1951، أنشأت مصفاة جديدة للمياة عند ملتقى شارع حارة اليهود ، كما وضعت مصفاة ومواسير مياة للأمطار على طريق أريحا بالقرب من المدرسة الرشيدية ومدخل المتحف الوطني الفلسطيني [1] ، كما أصلحت في عام 1953/1952 مجاري مياه الشتاء في وادي الجوز وعزلت جميع الأتربة والأوساخ منها[2].

توقفت أعمال الصيانة لمجاري مياة الشتاء منذ عام 1953 ، حيث لم تكن هناك حاجة إلى اجراء إصلاحات ذات أهمية ، واقتصرت الأعمال على تنظيف وتسليك هذه المجاري ،إلاأن البلدية عادت وزاولت نشاطها في هذا المجال في عام 1955 ، حيث هطلت بتاريخ 23 تشرين ثاني1955 أمطارا غزيرة غير عادية لم يسبق أن شهدت مثلها المدينة ، وقد بلغ من شدة انهمارها أن سجل مقياس الأمطار هطول ما يقرب من 90 مليمترا خلال ساعتين ونصف الساعة ، وعجزت لذلك مجاري مياة الشتاء عن تصريف هذه الكمية الهائلة من المياة وقد ترتب عن هذا الوضع حدوث فيضانات في وادي الجوز ، وطغت السيول العنيفة على حديقة دير الأرمن فهدم السور الإستنادي الذي يفصل حديقة الأرمن عن ساحة كنيسة العذراء مريم ، وامتلأت الساحة الخارجية للكنيسة حتى مستوى الطريق بالمياة ، كما غمرت المياة الكنيسة حتى السقف ، عملت البلدية بعد حدوث هذه الفيضانات مباشرة على تصريف الماء من ساحة الكنيسة ونضح الماء من داخلها وقد استغرقت عملية نضح الماء من داخل الكنيسة مدة 11 يوما [3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 952 ، 2 ، لعام 1951 / 1952، 12

2– ارشيف بلدية القدس ، 953 ، 2 ، لعام 1952/ 1953، 2

3– ارشيف بلدية القدس ، 956 ، 2 ، لعام 1956/1955، 2

4- المجاري العامة :-

تتألف المجاري العامة للمدينة من ثلاثة شبكات ، شبكة المجاري في المدينة القديمة ، وشبكة المجاري في وادي الجوز وباب الساهرة ، وخط المجاري العام في وادي الربابة ، و تتألف شبكة المجاري في المدينة القديمة في معظمها من أقنية منشأة من الحجر ومغطاة بالبلاط ، أما شبكة المجاري في وادي الجوز وباب الساهرة فأنها متصلة بخط المجاري العام الذي يخدم بعض الاحياء الشمالية الغربية من مدينة القدس المحتلة وبالنسبة لخط مجاري وادي الربابة ، فهذا الخط يبدأ في المنطقة الغربية من المدينة وينتهي في المنطقة الشرقية حيث يتصل بخطوط مجاري المدينة القديمة ووادي الجوز فتشكلان خطا واحدا للمجاري[1].

منذ عام 1949 حتى عام 1952 لم تقم دائرة الهندسة بانشاء خطوط جديدة للمجاري العامة في المدينة كما أنها لم تقم بأي إصلاحات تذكر خلال هذه الفترة ، ولعل ذلك يعود إلى إعتمادها على الخطوط القديمة وعدم الحاجة إلى إنشاء خطوط جديدة .

أنشأت البلدية في عام 1954/1953 شبكة مجاري عامة ضمن المنطقة التجارية في باب الساهرة وبلغت تكاليف هذا المشروع 6625،834 دينارا وقد تم بموجب هذا المشروع مد 335،84 مترا من مواسير الفخار المدهون ، كما أنشئت شبكة للمجاري العامة من طريق صلاح الدين إلى وادي الجوز ، وبلغت تكاليف هذا المشروع 2929،109 دينارا وقد تم مد 374،55 مترا من مواسير الأسمنت[2].

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 951 ، 2 ، لعام 1950/ 1951 ، 6

2- ارشيف بلدية القدس ، 954 ، 2 ، لعام 1954/1953 ، 10

عادت البلدية في عام 1955 /1956 وقامت بإنشاء خطين فرعيين للمجاري العامة من مواسير الفخار الأول يبتدئ بالقرب من دار العدل ويرتبط في خط المجرى العام ، والثاني يبتدئ من طريق رقم 2/3 ويرتبط في خط المجرى العام ، وكان هذا المشروع على حساب أصحاب الأملاك المجاورة وتحت الإشراف الفني للدائرة ، وقد اتصلت بهذا الخط عدة أملاك مجاورة كانت مجاريها دوما مصدر مكاره صحية [1].

وفي عام 1957/1956 أعيد إنشاء بعض المجاري الفرعية لشبكة المجاري في المدينة القديمة بمواسير الفخار المدهون حيث كان الإبقاء على تلك المجاري على حالتها له أثار صحية سيئة ، وقد أثر هطول الثلوج والأمطار الغزيرة في هذا العام تأثيرا سيئا على المجاري العامة وأحدث أضرار كبيرة فيها [2].

5- تنظيم المدينة:-

تنظر الدائرة الهندسية في مشاريع تنظيم المدينة ، وتصدر الموافقة أو الرفض لهذة المشاريع ، وهناك لجنة محلية تتطلع على طلبات تنظيم المدن ، والتي درست العديد من الطلبات خلال الفترة التي نتحدث عنها وسنورد هنا أهم مشاريع تنظيم المدن التي وافقت عليها اللجنة المحلية فمثلا ،عقدت اللجنة المحلية في عام 1951/1950 ، عشرة إجتماعات ، وعقدت اللجنة الفرعية التابعة لها مئة وستة عشر إجتماعا نظرت خلالها في أربعمائة وستة موضوعا ، وأجازت اللجنة بصورة نهائية مشاريع التنظيم الاتية[3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 956 ، 2 ، لعام 1956/1955، 2

2- ارشيف بلدية القدس ، 957 ، 2 ، لعام 1957/1956، 3

3- ارشيف بلدية القدس، 951 ، 2 ، لعام 1950/ 1951 ، 7

مشروع منطقة الدكاكين في المدينة القديمة ، ومشروع توسيع المنطقة التجارية في باب العامود ، ومشروع تخطيط طريق رقم 21 في دير الثوري ، كما وافقت على مشروع تقسيم أرض الزغل في حي الثوري ، وتقسيم أرض الصمصونية في باب العمود [1].

وفي عام 1951 /1952 عقدت اللجنة المحلية تسع إجتماعات ، كما عقدت اللجنة الفرعية سبع إجتماعات نظرت خلالها في مئتي وستون موضوعا ، وأهم ما نظرت فيه هو وضع مشاريع السنة السابقة التي تم ذكرها موضع التنفيذ بعد أن إجتازت جميع مراحلها القانونية ، كما نظرت في مشروع تنظيم منطقتي سلوان و رأس العمود ، ومشروع تقسيم أرض خضر كمال نجم في منطقة رأس العمود [2].

إجتمعت اللجنة المحلية في عام 1953/1952 ، ستة عشر مرة ، كما عقدت اللجنة الفرعية أثنتي عشر جلسة ، وعلى إثر ذلك تم التصديق على مشروع إعادة تصنيف مقبرة الغزاة في باب الساهرة ووضعه موضعالتنفيذ ، كما أودع للنشر مشروع تقسيم أرض وقف محمد أشتية على طريق صلاح الدين، ويتضمن هذا المشروع إنشاء مربعات تجارية على حد الطريق ودور للسكن في القسم الخلفي من الأرض[3].

نظرت اللجنة المحلية عام 1954/1953 في مئة وسبع وتسعين موضوعا ، منها ، مشروع منطقة حفظ الطبيعة الذي وضع موضع التنفيذ بعد أن نال موافقة وزير الداخلية ، وبموجب هذا المشروع فتحت مساحات واسعة من الأراضي للبناء ، كانت مقيدة في الماضي كمناطق طبيعية محتفظ بها[4].

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 951 ، 2 ، لعام 1950/ 1951 ، 7

2– ارشيف بلدية القدس، 952 ، 2 ، لعام 1951 / 1952، 13

3– ارشيف بلدية القدس ، 953 ، 2 ، لعام 1952/ 1953، 2

4– ارشيف بلدية القدس ، 954 ، 2 ، لعام 1954/1953 ، 11

وعقدت اللجنة المحلية عام 1955/1954 ، ثماني عشرة جلسة نظرت خلالها في 271 موضوعا ، منها مشروع تنظيم مدن تفصيلي لإنشاء وحدات سكنية في محلة الشيخ جراح وقد وضع المشروع موضع التنفيذ ومشروع تنظيم مدن تفصيلي لعقبة الصوانة ووضع موضع التنفيذ ، هذا بالإضافة إلى مشروع هيكلي معدل لمنطقتي رأس العمود وسلوان ، ومشروع تنظيم مدن لتقسيم أرض صيام في الشيخ جراح ، وكذلك مشروع تنظيم مدن هيكلي لتغيير صفة أرض السمار وقد وضع موضع التنفيذ [1].

أما في عام 1956/1955 فقد عقدت اللجنة المحلية أربع وعشرين جلسة أطلعت فيها على ثلاثمائة وثمان وثلاثين موضوعا منها ، مشروع تنظيم مدن هيكلي لإعادة تصنيف منطقة باب المغاربة ووضع موضع التنفيذ ، ومشروع هيكلي معدل لأرض كرم النعجة في قرية الطور وقد وضع موضع التنفيذ ، بالإضافة إلى إيداع مشروع تخطيط طريق وادي حلوة [2] ، وفي العام التالي نظرت اللجنة المحلية في مئتي وثلاث وخمسين موضوعا ومن أهمها مشروع جامعة القدس ، حيث أنه بتاريخ 1 نيسان1956 لبى رئيس مجلس أمناء جامعة القدس دعوة اللجنة المحلية وقدم وجهة نظره ، وقد رحبت اللجنة المحلية بهذا المشروع ، وطلبت من مجلس أمناء الجامعة بأن يوافيها بمشروعه كاملا من مخططات واضحة في أقرب وقت ممكن ، إلا أن مجلس الأمناء لم يقدم المخططات المطلوبة ، ولعدم وجود دليل مادي على تقديم المشروع لم يتم مباشرة العمل به [3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 955 ، 2 ، لعام 1955/1954 ، 11

2– ارشيف بلدية القدس ، 956 ، 2 ، لعام 1956/1955، 3

3– ارشيف بلدية القدس ، 957 ، 2 ، لعام 1957/1956، 4

6- رخص البناء

تختص الدائرة الهندسية بإصدار رخص البناء ، و الجدول التالي يوضح رخص البناء للبيوت التي أصدرتها الدائرة خلال الفترة ما بين عامي 1957/1950 .

السنة	الرخص الدائمة	الرخص المؤقتة
1951/1950	131	39
1952/1951	107	57
1953/1952	167	59
1954/1953	173	85
1955/1954	176	144
1956/1955	188	73
1957/1956	102	59

7- إنشاء فرقة الإطفائية

عملت البلدية منذ العام الأول لتأسيسها على إنشاء فرقة الأطفائية ، وإستكمالا لإنشاء هذه الفرقة طلبت الدائرة الهندسية للبلدبة في عام 1951/1950 من إنجلترا تزويدها ببعض الخراطيم والأدوات الناقصة وكان من المرتقب ان تكون فرقة الأطفائية نواة لفرقة أطفائية كبيرة يكون لها دور فعال في مواجهت الغارات الجوية ومن الجدير بالذكر أن هذه الفرقة هي الفرقة الوحيدة في جميع مناطق الضفة الغربية وكان مقرها في الحرم الشريف مما جعل دائرة الأوقاف تساهم في نفقاتها بمعدل 20 دينارا في الشهر [2].

1- ارشيف بلدية القدس، 951 ، 2 ، لعام 1950/ 1951 ، 7

لم يكتمل تجهيز فرقة الإطفائية في عام 1952/1951 حيث لم تصل الخراطيم والأدوات التي طلبتها الدائرة من إنجلترا ، كما توقفت دائرة الأوقاف عن المساهمة في نفقاتها ولكنها سمحت بإستمرار وجود فرقة الإطفائية في ساحة الحرم الشريف ، وعلى الرغم من عدم تجهيز الفرقة تجهيزا كاملا إلا انها ساهمت في إطفاء الحريق الذي حصل في مستشفى المطلع ، كما رابطت الفرقة داخل كنيسة القيامة خلال أسبوع عيد الفصح وذلك كإجراء احتياطي خوفا من إندلاع النيران [1].

وصلت خراطيم المياة وقطع الغيار لسيارة الإطفائية من إنجلترا عام 1952/ 1953 كما عين في هذا العام رئيسا للفرقة، وطلبت الدائرة من البلدية إرساله إلى مصر ليتلقى دورة تدريبية هناك ، ولم تحدث خلال هذه الفترة أية حرائق ذات بال في المدينة [2]، وبالفعل تم إرسال رئيس فرقة الإطفائية في العام التالي إلى مصر لقضاء الدورة التدريبية [3] ، وفي عام 1955/1954 تم تزويد الفرقة بسيارتي اطفاء[4].

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 952 ، 2 ، لعام 1951 / 1952، 12

2- ارشيف بلدية القدس ، 953 ، 2 ، لعام 1952/ 1953، 2

3- ارشيف بلدية القدس ، 954 ، 2 ، لعام 1954/1953 ، 11

1- ارشيف بلدية القدس ، 955 ، 2 ، لعام 1955/1954 ، 11

ثالثا : الدائرة الصحية

تهتم هذه الدائرة بالمحافظة على الحالة الصحية في المدينة ، وأن ذلك يتطلب منها القيام بالعديد من الأعمال على النحو التالي:

1-التفتيش الصحي :-

قام مفتشو الصحة بواجباتهم اليومية حسب المعتاد ، وذلك بإجراء التفتيش المنظم على جميع أنحاء المدينة وذلك للعثور على المكاره الصحية وأتخاذ التدابير اللازمة لسرعة تلافيها ولتأمين النظافة العامة ، وأكثر المكاره الصحية التي كانت تواجه المفتشين ، هي وجود أكواما من النفايات والمياة القذرة التي تطرح حول البيوت ، هذا بالإضافة إلى وجود العديد من بيوت الخلاء والمجاري الخربة التي تشكل خطرا على الصحة العامة [1].

2- خدمة التنظيفات :-

قام عمال التنظيفات برفع النفايات من الشوارع العامة والأزقة والمساكن والمؤسسات العامة والخاصة بالإضافة إلى المحلات التجارية يوميا ، وقد حوفظ على نظافة الشوارع العامة طوال النهار على الوجه الأكمل ، كما قام المفتشون بجولات متعددة طيلة النهار لمنع الناس من طرح النفايات في الشوارع ، وإجبار أصحاب البيوت والدكاكين على الإحتفاظ بأوعية مخصصة للنفايات للمحافظة على نظافة تامة داخل وحول محلاتهم [2].

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 951 ، 3 ، لعام 1950/ 1951 ، 10

2- نفس المصدر ، 11

قامت البلدية كذلك بطراشة القناطر في معظم أحياء المدينة ، وعملت على إقناع أصحاب الدكاكين لتنظيف دكاكينهم وطراشتها ودهنت الأبواب والأخشاب فيها ، وقد نجحت هذه الإجراءات نجاحا ملحوظا دون اللجوء إلى الشدة او إصدار إنذارات خطية [1].

أدخلت تحسينات جسيمة على خدمة التنظيفات عام 1952/1951 ، ففي السابق كانت تقتصر خدمة التنظيفات على النهار فقط ، فمنذ بداية هذا العام بالإضافة إلى الأشغال الإعتيادية التي تجري في النهار جرى العمل على تنظيف الأسواق والشوارع العامة ليلا بعد إغلاق الدكاكين وقد تكللت هذه الإجراءات بالنجاح التام مما كان له الأثر في زيادة النظافة في المدينة [2].

3- المسلخ العمومي :-

تشرف الدائرة الصحية على المسلخ العمومي ، وذلك بواسطة الطبيب البيطري الذي يعمل على فحص الحيوانات التي تذبح فيه ، وما وجد منها صالحا وضع عليه ختم المسلخ الرسمي وأرسل للأسواق ضمن سيارات مخصصة ومرخصة من قبل دائرة الصحة العامة ، وما كان منها غير صالح فإنها تصادر وتتلف تحت إشراف الطبيب البيطري [3]ففي عام 1957/1956 صادرت الدائرة الصحية الكثير من أقسام اللحوم التي تم ذبحها في المسلخ ، وأتلفت بناءا على أوامر الطبيب البيطري[4].

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 951 ، 3 ، لعام 1950/ 1951 ، 11

2- ارشيف بلدية القدس، 952 ،3 ، لعام 1951 / 1952، 16

3- ارشيف بلدية القدس، 952 ،3 ، لعام 1951 / 1952، 17

4- ارشيف بلدية القدس ، 957 ، 3 ، لعام 1957/1956، 2

وتعمل الدائرة على إصدار الرخص للعمال الذين يدخلون للمسلخ لذبح الحيوانات ، وذلك بعد اجراء الفحوصات الطبية لهم للتأكد من خلوهم من الأمراض المعدية ، كما تشرف الدائرة على النظافة العامة للمسلخ والتأكد من إزالة الدماء والأوساخ من أرض المسلخ وتنظيف الجدران تنظيفا تاما بالمياه والمواد المطهرة [1].

4- مكافحة الملاريا :-

قام عمال مكافحة الملاريا بأشغالهم في المدينة تحت إشراف دائرة الصحة العامة ، حيث كان يجري التفتيش اليومي على الابار وخزانات المياه ووضع زيت السولار فيها منعا لتولد البعوض ، غير أن الوضع الصحي في منطقة المصرارة التي تقع داخل المنطقة الحرام كان سيئا بسب تراكم القاذورات التي تأتي من المنطقة المحتلة من قبل اليهود ، والتي كانت تتجمع بصورة مستنقع يتولد فيه البعوض وتتصاعد منه روائح كريهة تهدد حياة السكان في الأحياء المجاورة .

وبالرغم من المحادثات المتكررة مع الجانب الإسرائيلي بواسطة لجنة الهدنة المشتركة فأن هذه المحادثات لم تسفر عن أية نتيجة ، وكإجراءات مؤقتة كان عمال البلدية يذهبون إلى هذه المنطقة من حين إلى اخر ويعملون مع الجانب الإسرائيلي لوضع المواد المطهرة في المستنقع ، وذلك منعا لتولد البعوض ، غير أن هذه الإجراءات لم تكن كافية ، ومن أجل ذلك ألحت البلدية على الحكومة لإرغام الجانب الإسرائيلي للقيام بالإصلاحات الضرورية بأقصى سرعة ممكنة ، ولكن دون جدوى [2].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 957 ، 3 ، لعام 1957/1956، 2

2- ارشيف بلدية القدس ، 956 ، 3 ، لعام 1956/1955، 3

5- رخص الأبنية

قبل إصدار رخص الأبنية للإنشاءات الجديدة والإضافية ، تحال طلبات الترخيصإلى الدائرة الصحية للكشف على المواقع ، وتعيين الشروط الصحية ، وهذه الشروط تدرج في الرخص من أجل تنفيذها ، وتقوم الدائرة بعد ذلك بمراقبة هذه الإنشاءات أثناء العمل وتدقق في تطبيق الشروط الصحية بموجب الخرائط المصدقة وقوانين الصحة [1]، وفيما يلي جدول يوضح عدد الرخص التي أشرفت عليها الدائرة الصحية :

الرقم	العام	عدد الرخص
1	1952/1951	131
2	1953/1952	167
3	1954/1953	140
4	1955/1954	136
5	1956/1955	176
6	1957/1956	116

6- الإشراف على الحرف والصناعات

يقوم بإشغال قسم الحرف والصناعات موظفون من دائرة البلدية ، تحت إشراف رئيس الأطباء ، وقد قام هؤلاء بالتفتيش على المؤسسات العامة ، وأوصوا بإصدار الرخص الجديدة ، وتجديد الرخص المنتهية وذلك بعد ان تأكدوا من أن أصحابها قد قاموا بتنفيذ كافة الشروط الصحية التي فرضت عليهم [2].

---

1 - ارشيف بلدية القدس ، 956 ، 3 ، لعام 1956/1955، 2

2- نفس المصدر ، 3

7- المجاري العامة

قام العمال والمفتشون بالتفتيش اليومي على خطوط شبكة المجاري العامة في المدينة بصورة منظمة واتخذت الإجراءات السريعة لتنظيف وتسليك ما وجد منها حاقن أو خارب ، وبهذه الوسيلة حفظت جميع الخطوط بحالة جيدة [1].

رابعا دائرة المياة:-

كانت مدينة القدس في عهد الإنتداب البريطاني تتزود بالمياة من ثلاثة مشاريع ، المشروع الرئيسي رأس العين ، وكان يزود مدينة القدس يوميا بكمية من المياة لا تقل عن 15000 متر مكعب ، والمشروع الثاني عين فارة والمشروع الثالث برك سليمان ، أما عن وضع هذه المشاريع خلا ل فترة المجلس البلدي المحددة فهي كما يلي [2].

أ - مشروع رأس العين :-

يقع هذا المشروع بالقرب من مدينة يافا من الجهة الشمالية ، وقد حرمت مدينة القدس العربية من مياهه على إثر نكبة فلسطين سنة 1948 [3].

---

1 - ارشيف بلدية القدس ، 955 ، 3 ، لعام 1955/1954 ، 15

2- ارشيف بلدية القدس، 952 ،3 ، لعام 1951 / 1952، 21

3- نفس المصدر ،22

ب – مشروع عين فارة :-

يقع هذا المشروع على بعد 15 كيلو مترا إلى الشمال الشرقي من مدينة القدس ، على عمق 500 متر عن مستوى مدينة القدس ، وتضخ المياة من العين بواسطة ستة موتورات مركبة في ثلاث محطات ، وتصب المياه في حوض يقع على التله الفرنسية بالقرب من قرية شعفاط ، ومنه توزع على سكان المدينة وعلى فرق الجيش المرابطة في ضواحي المدينة وعلى جميع مخيمات اللاجئين ومراكز وكالة الغوث في المنطقة ، كما أن المياه توزع من هذه العين على بعض القرى الواقعة على خط انابيب المياه ، ومن هذا المشروع تزود أيضا مدينتي رام الله والبيرة بكمية من المياه بموجب إتفاقية عقدت بين بلدية القدس وبلديتي رام الله والبيرة(1)

أما الموتورات الستة التي سبق ذكرها فقد كانت جميعها قديمة ، كما أنها أهملت في السنين الأخيرة من عهد الإنتداب ، مما اضطر البلدية لإستبدال ثلاثة موتورات منها بموتورات جديدة تم إستيرادها من إنجلترا مع قطع غيار للموتورات الباقية ، وقد بلغت نفقات هذا الأمر حوالي 1200 دينار [2].

ج – برك سليمان :-

هذا المشروع عبارة عن ثلاثة برك كبيرة تقع على بعد ستة كيلو مترات إلى الجهة الجنوبية من بيت لحم على طريق الخليل ، وتتسع لحوالي 200,000 متر مكعب ، وتتجمع فيها المياه من بعض الينابيع الصغيرة المجاورة لها ومن مياة الشتاء [3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 952 ،4 ، لعام 1951 / 1952، 21

2– نفس المصدر ،21

3–نفس المصدر ، 22

في عهد الانتداب البريطاني كانت مياه هذا المشروع تصل مدينة القدس ، وكانت توزع أحيانا على أحياء البقعه الفوقا والبقعه التحتا ، وعلى أحياء تلبيوت والثوري وقرية بيت صفافا ، هذا عندما كان يعجز مشروع رأس العين عن تزويد هذه الأحياء بالمياه ، كمأأنه كان المصدر الوحيد لتزويد بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ، أما في العهد الاردني فقد أقتصر إستعمال هذا المشروع على بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور ومنطقة بيت صفافا ، وذلك لأن خط الأنابيب الرئيسي الذي يمتد بين البرك والقدس يمر من منطقة تقع ضمن المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية ، وإن جميع المحاولات التي بذلت مع المراقبيين الدوليين ولجنة الهدنة المشتركة ووكالة الغوث ، لتحويل هذا الخط ليصل القدس عن طريق المنطقة العربية في جبل المكبر قد فشلت .[1].

د – بئر ايوب :-

يقع هذا البئر في بلدة سلوان ، وقد جرى تشغيله في الفترة الواقعة بين 21حزيران1956 إلى 6أب1956 عندما كانت الدائرة تقوم بتركيب الموتورات الجديدة في عين فارة [2].

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 952 ،4 ، لعام 1951 / 1952، 21

2– ارشيف بلدية القدس ، 957 ، 4 ، لعام 1957/1956، 3

وفيما يلي جدول بفصل توزيع المياة وأسعارها

العام	المستهلكين	الكمية م3	السعر /فلس
1952/1951	سكان القدس	123600	200
	الجيش	1745	120
	الشرطة	3240	120
	مستشفى المطلع	19300	مجانا
	اللاجئين	16893	120
53/ 1952	سكان القدس	107796	160
	الجيش	11273	120
	الشرطة	5890	120
	مستشفى المطلع	19455	مجانا
	اللاجئين	17475	120
54/1953	سكان القدس	120000	160
	اللاجئين	19481	120
	الجيش	20290	120
	الشرطة	3337	120
	مستشفى المطلع	16976	مجانا
55/1954	سكان القدس	122100	140
	اللاجئين	27981	100
	الجيش	24175	100
	الشرطة	3541	100
	مستشفى المطلع	21832	مجانا

1956/1955	سكان القدس اللاجئين الجيش الشرطة مستشفى المطلع	175000 25232 26071 2167 16538	120 100 100 100 مجانا
1957/1956	سكان القدس اللاجئين الجيش الشرطة مستشفى المطلع	188000 30491 33915 3312 16430	120 100 100 100 مجانا

يلاحظ من الجدول السابق أن أسعار المياه كانت تخفض بإستمرار ويعود ذلك إلى الأوضاع المعيشية الصعبة لسكان المدينة ، كما أن أسعار المياه للاجيئين كانت أقل من السعر لسكان المدينة ، وذلك لخصوصية وضع اللاجئين ، كما يلاحظ الزيادة في إستهلاك المياه عاما بعد عام ، وذلك بسبب عودة النشاط إلى المدينة تدريجيا هذا بالإضافة إلى الزيادة في توصيل شبكات المياه .

الإنارة

يقع على عاتق البلدية العمل على إنارة شوارع المدينة ، وكان هذا العمل منذ نشأة البلدية يقوم به متعهد خاص تكلفه البلدية ، والمتعهد الذي كلفته البلدية هو إبراهيم بكر النشاشيبي ، إلا أنه بتاريخ 18تشرين الثاني1950 أنتهى تعهد إنارة الشوارع مع الشخص المذكور ، واستلمت منذ ذلك الحين شركة كهرباء القدس هذه المسؤولية وعملت الشركة منذ ذلك التاريخ على تركيب 230 مصباحا ، كما مدت شبكة الكهرباء إلى حي الشيخ جراح [1].

1- ارشيف بلدية القدس، 951 ، 4 ، لعام 1950/ 1951 ، 9

وجدت البلدية أن هناك تباطؤ من شركة كهرباء القدس بسرعة تغيير المصابيح المحروقة أو المعطلة ، مما دفعها إلى أن تباشر بإستبدال المصابيح المذكورة ، وقد بلغ عدد ساعات الإنارة في عام 1951/1950 ، 3881 ساعة [1].

تحسنت إنارة الشوارع عام 1952/1951 تحسنا ملحوظا ، حيث مدت شبكة خطوط الإنارة إلى جميع أحياء المدينة القديمة وإلى المصرارة وكرم رصاص والشيخ جراح ، وقد أستعمل في هذا العمل ما يقرب من 4000 متر طول من مختلف أنواع الشريط الكهربائي ، وبلغ عدد المصابيح المضاءة 216 مصباحا داخل السور و58 مصباحا خارج السور ، وبلغ مجموع ساعات الإنارة 3950 ساعة [2] ، وفي عام 1955/1954 تم تركيب 24 مصباحا جديدا خارج سور المدينة ، وركب داخل البلدة القديمة 7 مصابيح جديدة [3].

قامت البلدية في عام 1957/1956 وبمساعدة شركة كهرباء القدس بصيانة شبكة إنارة الشوارع وزيادة عدد المصابيح ، وبلغ مجموع ساعات الإنارة في مصابيح البلدة القديمة وخارجها 3855 ساعة ، كما جرى تركيب 20 مصباحا جديدا لإنارة الشوارع ، نصفها داخل البلدة القديمة ونصفها الاخر خارجها [4].

---

1 – ارشيف بلدية القدس، 951 ، 4 ، لعام 1950/ 1951 ، 9

2– ارشيف بلدية القدس، 952 ،4 ، لعام 1951 / 1952، 22

3– ارشيف بلدية القدس ، 955 ، 4 ، لعام 1955/1954 ، 12

4– ارشيف بلدية القدس ، 957 ، 4 ، لعام 1957/1956، 5

الفصل الرابع

إنشاء أمانة القدس

أمانة القدس من عام 1958-1967

كان المجلس البلدي في مطلع عام 1958/1957 مؤلفا من : روحي الخطيب ، رئيسا وأمين مجج نائبا للرئيس وعضوية كل من ، عمر الوعريو فؤاد النشاشيبي و جورج فرح و فايز العلمي و نهاد أبو غربية و يوسف النجار و عبد المحسن أبو ميزر و متيا مروم و سليم معتوق و راشد حداد ، وكان هذا المجلس قد أنتخب بتاريخ 15أيلول1955 ، وخلال هذا العام جرت التعديلات التالية على المجلس ، ففي إجتماع المجلس البلدي المنعقد بتاريخ 28أيار1957 ، أخبر الرئيس المجلس بأن العضو عبد المحسن أبو ميزر قد تغيب عن حضور ثلاث جلسات عادية متتالية من جلسات المجلس ، دون تقديم عذر مشروع وعلى إثر ذلك فإنه يفقد العضوية من المجلس بموجب قانون البلديات رقم 29 لسنة 1955.

وتقدم العضو عمر الوعري بتاريخ 10أيلول1957 بكتاب إستقالته من عضوية المجلس البلدي وقد سلم الكتاب إلى رئيس المجلس ، وكان ذلك على إثر تعيينه مستشارا في محكمة الإستئناف في المملكة الليبية المتحدة ، ونتيجة لذلك وبتاريخ 10شباط 1958 تم تعيين السيدين انطون لورنس ، و جورج أسعد خضر عضويين في المجلس تلقائيا ، بدلا من السيديين عبد المحسن ابو ميزر ، وعمر الوعري[1] ،ولم يطرأ أي تغيير على هيئة المجلس البلدي خلال العام 1959/1958 وبقي كما كان في نهاية العام السابق حيث لم تجر أية تعديلات [2].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 958 ، 1 ، لعام 1958/1957، 1

2– ارشيف بلدية القدس ، 959 ، 1 ، لعام 1959/1958، 2

بقيت هيئة المجلس البلدي في عام 1960/1959 كما كانت في العام السابق ، حتى إنتهاء دورته بتاريخ 28ايلول 1959 وتقرر إجراء الإنتخابات البلدية بتاريخ 8ايلول1959 [1] ، إلا أنه قبيل إجراء الإنتخابات تم إثارة موضوع تحويل بلدية القدس إلى أمانة ، وفي هذا الخصوص كتب أنور الخطيب إلى رئيس المجلس يخبره أنه بتاريخ 29حزيران1959 قابل كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية في عمان ، و اقترح عليهما بمناسبة قرب إجراء الإنتخابات البلدية ، أن يفكرا في تحويل مجلس بلدية القدس إلى امانة القدس ، بالنظر لما تتمتع به المدينة من مكانة عالمية ، ولرفع مستواها ، على أن يكون قانونها مماثل لقانون أمانة العاصمة وقوبل هذا الإقتراح بالترحيب [2].

طلب السيد أنور الخطيب من المجلس أن يتبنى الإقتراح ويقدمه رسميا إلى السلطات المختصة وعندما أجتمع المجلس البلدي للنظر في الموضوع ، استوضح العضو سليم معتوق عن المميزات والفروق بين الأمانة والبلدية ، فكانت الإجابة من الرئيس ، أن الأمانة تكون مرتبطة مع رئاسة الوزراء مباشرة ، بينما البلدية ترتبط مع وزارة الداخلية ، كما أن درجة أمين البلدية من حيث الراتب والبروتوكول تعلو وربما تصبح في درجة وزير ، هذا بالإضافة إلى أنه لا يشترط في تعيين الأمين أن يكون من بين الأعضاء المنتخبين بل يجوز تعيينه من الخارج ،وبعد البحث والنظر لما تتمتع به المدينة من مكانة عالمية ، قرر المجلس تبني الفكرة ، والكتابة إلى المحافظ بخصوصها مع الرجاء بمساندة البلدية بالموضوع والتوصية لدى معالي وزير الداخلية بإخراج الفكرة إلى حيز الوجود [3].

---

[1] – ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 1 ، لعام 1960/1959، 2

2– ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 1، لعام 1960/1959، 7

3– نفس المصدر ، 8

وبالفعل كتب المجلس إلى المحافظ بخصوص هذا الموضوع ، وبدوره قام المحافظ بطرح الفكره على رئيس الوزراء هزاع المجالي ، الذي أكد أن رفع بلدية القدس إلى أمانة سيتم قريبا جدا ، وقبل إجراء الإنتخابات التي ستعقد بتاريخ 8 ايلول1959 [1].

وعندما قام الملك حسين بزيارة القدس بتاريخ 20 أب 1959 ، ترأس جلسة خاصة لمجلس الوزراء الأردني في المدينة المقدسة ، وقد ألقى الملك كلمة في هذه الجلسة جاء فيها " إن لهذه المدينة المقدسة مكانة خاصة في نفسي ومكانة مرموقة في تاريخنا ، ومركزا ممتازا في قلب كل مؤمن بالله ، وإننا إذ نجتمع اليوم في ربوعها فلكي يكون هذا الإجتماع بداية لسلسلة من الإجتماعات المتتالية تعقد فيها في المستقبل ، إن القدس ليست العاصمة الروحية للأردن فحسب ولكنها عاصمته الثانية ، ولقد كانت الفترة الأخيرة التي قضيتها في هذه الربوع المقدسة ، كالفترات السابقة ، عزيزة علي ، غالية عندي ، وقد أثلج صدري ما لمسته من الشعور ووحدة الهدف وقوة المعنويات بين أخواني المواطنين أبناء هذا البلد الكريم ، واني لأمل أن يسفر اجتماعنا هذا عن نتائج طيبة بالنسبة لما يمكن تقديمه للقدس حتى يتسنى لنا تجديد حيويتها وتنشيطها وازدهارها.وبعد أن أستمع المجلس إلى الخطاب الملكي واصل اجتماعاته برئاسة الملك، واتخذ مجموعة من القرارات أهمها ، إعتبار هذا الإجتماع بداية لسلسة من الإجتماعات الوزارية المتواصلة تعقد في المدينة ، تأكيد رغبة الملك في عقد المؤتمر العربي في القدس لبحث القضايا العربية وعلى رأسها قضية فلسطين ، إقرار مبدأ رفع بلدية القدس إلى درجة أمانة واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك [2].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 4 ، لعام 1960/1959، 7

2– صحيفة فلسطين ، الصادرة بتاريخ 1959/8/21

ونتيجة لذلك صدر تعديل على قانون البلديات نص على أن يكون أسم رئيس بلدية القدس بعد رفعها إلى مرتبة الأمانة ، أمين القدس [1] ، وكان هذا القرار للحكومة الأردنية مؤشرا على إجراء تغيير إيجابي في سياسة الحكومة الأردنية تجاه القدس ، وقد يعود ذلك إلى رغبة السلطة الأردنية لإرضاء معارضيها في الداخل وحسم إمكانية قلب نظام الحكم بتأثير ودعم من الجمهورية العربية المتحدة[2].

عقدت الإنتخاباتلإختيارأعضاء مجلس الأمانة بتاريخ 8 ايلول1959 ، وقد ترشح فيها 29 شخصا وفاز بالعضوية كل من : روحي الخطيب وأمين مجج و صبحي غوشة و نهاد أبو غربية و فائق بركاتومحمد طاهر الداودىو علي الطزيزو يوسف النجار و عمر الوعريو محمد داود سليمان و عبد الغني النتشة [3].

وعين مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 ايلول1959 روحي الخطيب أمينا عاما للقدس ، وافتتح مجلس الأمانة الجديد دورته بتاريخ 21أيلول1959 ، وحضر جلسته الإفتتاحية محافظ القدس حسن الكاتب و انتخب المجلس العضو أمين مجج نائبا لأمين القدس ، وذلك بموجب المادة 35 من قانون البلديات رقم 29 لسنة 1955 [4].

---

[1]– ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 4 ، لعام 1959/ 1960 ، 5 ، انظر الجريدة الرسمية للملكة الاردنية الهاشمية ، الصادرة بتاريخ 1959/9/1 ، العدد 1439

2– حلبي ، اسامة ، بلدية القدس العربية ، 29

3– ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 1 ، لعام 1960/1959، 2

4– نفس المصدر ، 3 ، انظر الجريدة الرسمية للملكة الاردنية الهاشمية ، الصادرة بتاريخ 1959/9/16 ، العدد 1441

وقد أسفرت الإنتخابات التي جرت لمجلس الأمانة عن فوز عضو مسيحي واحد وهو أمين مجج مقابل عشرة أعضاء مسلمين ، ونظرا للوضع الخاص للقدس ومجاراة للعرف والتقاليد بأن يكون هناك تمثيل أكبر للمسيحيين في المجلس ، كتب روحي الخطيب أمين القدس إلى محافظ القدس يطلب منه ، بأن يتم ملء المركزيين الشاغريين بمسيحيين على أن يتم ذلك بالسرعة الممكنة[1] ، ونتيجة لذلك قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 23 كانون أول1959 الموافقة على تعيين السيدين جورج فرح ، ومتيا مروم عضويين إضافيين في مجلس الأمانة [2].

أستمر المجلس بعمله حتى تاريخ 9أيار1961 ، حيث تقدم مجلس الأمانة بالإستقالة ، ويعود ذلك إلى إنه على الرغم من تحويل بلدية القدس إلى مرتبة أمانة ، إلاأن الخدمات والميزانيات المقدمة للمدينة لم تكن بالمستوى المطلوب ، حيث بقيت هذه الأمور كما لو ان البلدية لم ترتق إلى مرتبة الأمانة ، ولذلك قدم أعضاء مجلس الأمانة إستقالتهم[3]وقد رفضت الحكومة هذا القرار ، وجاء ذلك موضحا في كتاب وزير الداخلية إلى محافظ القدس أن قرار إستقالة مجلس أمانة القدس لم يتم بالطريقة القانونية بحيث لم تقدم إلى وزير الداخلية ، ولم تسجل في سجلات الأمانة وإن هذه الإستقالةلا تتفق مع الأصول القانونية التي تستوجبها المادة 36 من قانون البلديات رقم 29 لسنة 1955 ، وعليه فإن هذه الإستقالة تعتبر غير مقبولة وإبلاغ جميع أعضاء مجلس الأمانة بذلك والإستمرار في عملهم كالسابق [4].

---

[1] – ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 1 ، لعام 1960/1959، 4

[2] – نفس المصدر،5

[3] – حلبي ، اسامة ، بلدية القدس العربية ، 29

[4] – ارشيف بلدية القدس ، 961 ، 9 ، لعام 1961/1960، 24

حصل بعد ذلك خلاف داخل مجلس الأمانة ، ويعود هذا الخلاف إلى حدوث شجار بين موظفين من موظفي الأمانة ، وهما أيوب القراعين وجورج خوري ، حيث اعتدى العضو جورج خوري على العضو أيوب قراعين وضربه أثناء الوظيفة ، وعلى إثر ذلك شكل المجلس لجنة تحقيق مؤلفة من عضوين من أعضائه ومن أحد رؤساء الأقسام في الأمانة ، وقرر إيقاف الموظفين عن العمل .

ولدى تقديم اللجنة نتيجة تحقيقاتها للمجلس تبين أن العضو أيوب القراعين كان بريئا ، وتقرر إعادته للعمل بعد توقيف دام 41 يوما ، كما ظهر أن العضو جورج خوري كان مذنبا في حق زميله ، ونتيجة لذلك اقترح أحد اعضاء المجلس أن يتم عقاب المذنب بنقله من وظيفته كمفتش رخص أبنية إلى وظيفة داخلية لا علاقة لها بالجمهور ، وأيد هذا الإقتراح سبعة من الأعضاء ، وعارضه الرئيس وثلاثة من الأعضاء ، وعلى إثر ذلك حصل خلاف داخل المجلس بين الرئيس من جهة وبين أغلبية الأعضاء من جهة اخرى [1] ، ونتيجةلذلك قاطع أعضاء مجلس أمانة القدس إجتماعات المجلس بسبب هذا الخلاف [2].

بناءا على ما تقدم قدم رئيس مجلس أمانة القدس إستقالته من وظيفته كأمينا للقدس بتاريخ 28كانون الأول1961 ، على ان يكتفي بعضوية الأمانة ، وقد عرضت الإستقالة على مجلس الأمانة ، الذي أقر هذه الإستقالة حيث انه تم تسجيلها وأصبحت قائمة تلقائيا ، وعلى إثر ذلك تسلم نائب الرئيس أمين مجج مهام الأمين بالوكالة ، حتى إجراء الانتخابات الجديدة للمجلس [3].

---

[1] –ارشيف بلدية القدس ، 961 ،9، لعام 1961/1960، 39

[2] –نفس المصدر ’ 41

[3] –نفس المصدر ’ 42

وجرت الإنتخابات لمجلس أمانة القدس بتاريخ 15أذار1962 ، وشارك فيها ما لا يقل عن 11،000 ناخب من اصل 60،000 نسمة هم سكان المدينة في ذلك الوقت ، وقد فاز في عضوية المجلس كل من صبحي غوشة ، وحصل على 1648 صوتا و فائق بركات ، وحصل على 1264 صوتا و عبد الغني النتشة وحصل على 1221 صوتا و موسى البيطار ، وحصل على 1194 صوتا و روحي الخطيب وحصل على 1163 صوتا و نهاد أبو غربية ، وحصل على 1124 صوتا و رشيد النشاشيبي وحصل على 958 صوتا و علي الطزيز ، وحصل على 822 صوتا و زكي الغول ، وحصل على 783 صوتا و عارف العارف وحصل على 764 و خضر أبو صوي وحصل ، على 761 صوتا [1].

قرر مجلس الوزراء الأردني بالاستناد إلى المادة 27 من قانون البلديات رقم 29 لسنة 1955 تعيين إبراهيم طليل ، وأمين مجج عضوين إضافيين في المجلس [2] ، كما قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 17أذار1962 ، وإستنادااإلى الفقرة الأولى من المادة 34 من قانون البلديات رقم 1955 تعيين السيد روحي الخطيب أمينا للقدس [3] ، وبتاريخ 30تشرين ثاني1962 تم إنتخاب السيد أمين مجج نائبا لأمين القدس [4].

وقد استمر مجلس أمانة القدس بعمله حتى بداية حزيران من العام 1967 ، عندما أحتلت إسرائيل القدس الشرقية ، وقامت بحل مجلس الأمانة في أواخر شهر حزيران [5].

---

1 – حلبي ، اسامة ، بلدية القدس العربية ، 29، 98

2– ارشيف بلدية القدس ، 970 ، 5 ، 72

3– ارشيف بلدية القدس ، 970 ، 5 ، 73

4– نفس المصدر ، 74

5– حلبي ، اسامة ، بلدية القدس العربية ،30

أجهزة الامانة

بقيت الدوائر الرئيسة في الأمانة كما كانت علية في البلدية سابقا ، وهي ، الإدارة العامة ويشرف عليها كاتب المدينة ومدير المالية ، ودائرة الهندسة و يشرف عليها مهندس المدينة ، والدائرة الصحية ويشرف عليها مدير الشؤون الصحية ، وأخيرا دائرة المياه التي يشرف عليها مدير المياه ، إلا إنه قد جرى بعض التعديلات على أقسام كل دائرة من هذه الدوائر ، على النحو الاتي :

قسمت الإدارة العامة إلى خمسة أقسام وهي ، قلم الإدارة ، الذي يشرف على جميع المعاملات والمخابرات التي تقدم لرئاسة البلدية ومجلسها ولجانها الفرعية ، ويتلقى مراجعات الجمهور ، ويتابع تعليمات وتوجيهات الرئاسة لأقسام البلدية المختلفة ، وهو مسؤول كذلك عن ضبط سجل إجازات الموظفين وتسجيل الرسائل الواردة والصادرة عن الأمانة ، وطبع المستندات لجميع أقسام الأمانة [1].

أما القسم الثاني فهو قسم المالية ، الذي يشرف عليه المدير المالي ، ويساعده ثلاثة محاسبين ، ويقسم هذا القسم إلى ثلاثة فروع هي ، قسم الإيرادات و قسم النفقات و قسم الضرائب والرسوم ، ولكل فرع منها محاسب مسؤول عن إدارة أعمال ذلك الفرع تحت إشراف مدير المالية [2] ، والقسم الثالث هو قسم المفتشين ، وكانت وظائف القسم مشابهه إلى الوظائف التي كان يقوم بها في فترة البلدية ، من حيث مراقبة الأسواق العامة وتنظيم الباعة المتجولين ، ومراقبة العتالة ، وحفظ النظام في المسلخ البلدي ، ومكافحة ظاهرة التسول [3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 1 ، لعام 1960/1959، 7

2– نفس المصدر ، 17

3– نفس المصدر ، 7

و قسم الاطفائية وهو القسم الرابع التابع للإدارة العامة ، وقد عملت الأمانة على تطوير هذا القسم ، والقسم الأخير هو قسم الميكانيكا ، ويعمل هذا القسم على صيانة محطات المياه ، و يتبع لهذا القسم مشغل الأمانة الذي يعمل على صيانة سيارات الأمانة ، و المعدات الاخرى الخاصة بالأمانة [1].

أما الدائرة الهندسية فتتشكل من مهندس المدينة ، ومساعده ، ومفتشا للأبنية ، ورسامان ، وكاتب أول وكاتب ثاني بالإضافة إلى مراقب العمل ، ومساعد مفتش أبنية ، ومراسلان وغفير ، وكانت هذه الدائرة تهتم كسابق عهدها في فترة البلدية بفتح وصيانة الطرق و إنارة الشوارع و تنظيم المدينة وطلبات البناء و الإشراف على الحدائق والبساتين والساحات العامة ، بالإضافة إلى توفير مستلزمات حركة السير [2].

أما الدائرة الصحية ، فكانت تتألف من مدير الشؤون الصحية ومساعده و مفتشان للمؤسسات العمومية و كاتب أول و مفتشان للمكارة الصحية و مفتش تنظيفات و مراقب للمسلخ و سائقي سيارة و معماري المجاري ومراقب الإنشاءات الصحية ومراقب المحرقة و مفتش لحوم ، ويتلخص عمل هذه الدائرة في الإشراف على النظافة العامة و تمديد المجاري العامة وصيانتها و إنشاء شبكة مجاري مياة الشتاء وصيانتها و مراقبة الحرف والصناعات والباعة المتجولين و إيصال وربط خطوط المياه و مكافحة الحشرات والأمراض ، هذا بالإضافة إلى مراقبة المسلخ [3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 1 ، لعام 1960/1959، 8

2– ارشيف بلدية القدس ، 961 ،2 ، لعام 1961/1960، 27

3– ارشيف بلدية القدس ، 961 ،4 ، لعام 1961/1960، 46

و تتألف دائرة المياه من ، مدير وكاتب أول ، ويساعده أثنان من الكتبة و جابيان و خمس مفتشي خطوط وموظفين مهنيين لتركيب الأنابيب وصيانتها وموظفيين مهنيين لفحص عدادات المياة وصيانتها ومراقبة الايصالات الجديدة وأربعة موزعين مياة من الحنفيات ومراسل ، وتضم هذه الدائرة أيضا فرعا للمحاسبات يشرف على النفقات التي تتطلبها عمليات إضافات شبكة التوزيع وصيانتها وأية نفقات اخرى ، كما يشرف على حسابات المشتركين ، وتشرف دائرة المياة في الأمانة على إستلامالمياة التي تضخ من ينابيع عين فارة وبرك سليمان وبئر أيوب وتوزيعها على القدس وبيت لحم وبيت ساحور ، وتزويد مناطق الطور وشعفاط بواسطة متعهدين، و بيت جالا ورام الله والبيرة بواسطة مجالسها البلدية [1].

1 – ارشيف بلدية القدس ، 961 ،3 ، لعام 1961/1960، 46

أعمال أمانة القدس

بعد الحديث عن الدوائر التي تتشكل منها أمانة القدس ، لا بد من الحديث عن الأعمال والإنجازات التي قامت بها كل دائرة من هذه الدوائر.

أولا : الإدارة العامة

1 – قلم الإدارة : قام هذا القسم بالإشراف على التحارير الصادرة والواردة إلى مجلس الأمانة ، وقد بلغت التحارير الواردة في عام 1959/1958 ، 4025 تحريرا ، أما التحارير الصادرة فقد بلغت 3793 تحريرا[1] كما بلغ عدد التحارير الواردة عام 1960/1959 ، 4892 تحريرا ، مقابل 6329 تحريرا صادرا عن مجلس الأمانة [2].

2– قسم المالية: يهتم هذا القسم بإعداد الموازنة العامة للأمانة ، بالإضافة لإعداد تقارير حول الصادرات والواردات خلال العام ، ويشرف هذا القسم مع مجلس الأمانة على إعداد الموازنة ،فقد أقر المجلس موازنة السنة المالية 1959/1958 ،وصادق عليها وزير الداخلية ، وتمت الموافقة خلال السنة المذكورة على طلبي نقل وثلاثة ملاحق موازنة ، وبلغت الواردات في نهاية العام 195,538،631 دينار ، وبلغت النفقات في نهاية العام 196,969،635 دينار ، وأقر المجلس خلال السنة عقد قرض من مجلس الإعمار بمبلغ 14000 دينار ، لمشاريع المجاري في القدس ، كما أقر عقد قرض من البنك العثماني بمبلغ 7,557 دينار لشراء 687 سهما اضافيا من شركة كهرباء لواء القدس [3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 959 ، 1 ، لعام 1959/1958، 5

2– ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 1 ، لعام 1960/1959، 7

3– ارشيف بلدية القدس ، 959 ، 1 ، لعام 1959/1958، 4

وفي نموذج اخر عن إقرار الموازنة لعام 1962/1961 ، التي أقرها المجلس وصادق عليها وزير الداخلية تمت الموافقة على أربعة طلبات نقل وملحق موازنة واحد ، وبلغت الواردات في نهاية العام 239,838،951 دينار ، كما بلغت النفقات في نهاية العام 240,058،596 دينار ، وتشمل الميزانية تخفيض تصنيف ست عشرة وظيفة ، كما تشمل أيضا عشر ترقيات لموظفين أكملوا خمس سنوات في درجاتهم ، وتشمل الميزانية إستحداث ثلاث وظائف جديدة ، الأولى بالدرجة الثامنة لمساح في دائرة الشؤون الصحية ، والثانية بالدرجة التاسعة في قسم المالية ، والثالثة براتب مقطوع مقداره خمسة عشر دينارا في الشهر في قسم الشؤون الصحية وعقد مجلس الامانة في هذه السنة قرضا بمبلغ 20000 دينار مع مجلس الإعمار لإنشاء أرصفة في المدينة وقرضا اخر بمبلغ 7500 دينار من أجل تنظيم مخططات المدينة ، كما عقد المجلس قرضا اخر من مجلس الإعمار بقصد المساهمة في مشروع فتح شارع يؤدي إلى مكان الفندق الجديد (الاقواس السبعة) على جبل الزيتون[1].

3 قسم المفتشين : قام هذا القسم بأعماله المعتادة ، حيث قام بالمحافظة على النظام في الأسواق العامة وتنظيم حركة الباعة المتجولين ، ومعاقبة المخالفين منهم وتحويلهم للمحاكمة ، وبلغت قضايا المخالفات التي قدمت خلال العام 1960 /1961 ، ما مقداره 906 مخالفة ، وفرضت على أصحابها غرامات بلغ مجموعها 385،260 دينار [2] كما بلغت قضايا المخالفات التي قدمت عن طريق القسم خلال العام 1963/1962 465 مخالفة ، فرضت على أصحابها غرامات بلغ مجموعها 523،550 دينار [3].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 962 ،1 ، لعام 1962/1961، 4

2– ارشيف بلدية القدس ، 961 ،1 ، لعام 1961/1960، 6

3– ارشيف بلدية القدس ، 963 ،1 ، لعام 1963/1962، 7

وقد تعاون القسم مع رجال الأمن والشؤون الإجتماعية في مكافحة حركة التسول ، حيث كان يسلم كل من يمارس مهنة التسول إلى الملجأ المختص ، وبلغ عدد المتسولين الذين تم القبض عليهم عام 1963 /1964 ما يقارب 65 متسولا تم إرسال معظمهم إلى الملجأ ، وبلغ عددهم عام 1965/1964 حوالي 72 متسولا[1].

كذلك قام القسم بمراقبة العتالة ، وملاحقة غير المرخصين منهم وتقديمهم للمحاكم ، وطالب العتالة بتجديد رخصهم لدى انتهائها ، وبلغت الرخص الصادرة للعتالة في عام 1960/1959 ، 118 رخصة [2] وبلغت رخص العتالة في عام 1961/1960 ، حوالي 102 رخصة [3].

ويساعد قسم المفتشين مجلس الأمانة بتبليغ الإخطارات وتسليم الرخص لأصحابها ، حيث قام القسم عام 1960/1959 ، بتبليغ 217 إخطارا لدفع ضريبة البلدية على الأملاك ، وقام بتسليم 1317 طلبا لرخص الحرف والصناعات و 718 لرخص اليافطات ، هذا بالإضافة إلى 1217 رخصة صادرة للحرف والصناعات [4].

كما ساعد القسم في حفظ النظام في المسلخ البلدي وضبط الحيوانات غير المذبوحة في المسلخ ، كما عمل على منع الحيوانات والمواشي من الدخول إلى المدينة القديمة في مواسم الأعياد ، بهدف تأمين النظافة وحركة المرور [5].

---

1 – ارشيف بلدية القدس ، 965 ،1 ، لعام 1965/1964، 6
2– ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 1 ، لعام 1960/1959، 7
3– ارشيف بلدية القدس ، 961 ،1 ، لعام 1961/1960، 6
4– ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 1 ، لعام 1960/1959، 8
5–نفس المصدر ، 9

4- قسم إطفائية

يتولى هذا القسم العمل على إخماد الحرائق التي تنشب في المدينة وخارجها ، وبالإضافة إلى ذلك يعمل على الكشف على حنفيات الحريق المنتشرة في جميع أنحاء المدينة وصيانتها مرتين في الأسبوع بهدف المحافظة عليها وبقائها في حالة جيدة ، هذا بالإضافة إلى إجراء صيانة يومية لسيارات الإطفائية والمضخات لتبقى دائما بحالة إستعداد ، كما يعمل القسم على مساعدة أقسام الصحة والهندسة في أيام الشتاء والعواصف والثلوج ، بنضح المياه وإزالة الثلوج وفتح الطرق ، ويشرف كذلك على أعمال الزينة بمناسبة الأعياد الرسمية والدينية ، والمساعدة في الإحتفالات الرسمية والعامة .

يتألف جهاز القسم من رئيس الفرقة ، وأحد عشر رجل إطفاء ، أما عن أهم الأعمال التي قام بها القسم خلال الفترة المذكورة ، ففي عام 1959/1958 قامت الفرقة بإخماد 46 حريقا ، وتمكنت في معظمها من إخماد الحريق في بدايته وقبل استفحال خطره ، والجدير بالذكر أن حريقا كبيرا وقع في عمارة مستشفى اوغستا فكتوريا في يوم 25نيسان1958 ، أظهرت فيه فرقة الإطفائية إمكانياتها وحسن إدارتها ، وتقديرا لمجهودات الفرقة فقد تلقت كتاب شكر من الحكومة تشيد فيه ببسالة رجال الإطفاء [1].

1-ارشيف بلدية القدس ، 959 ، 1 ، لعام 1959/1958، 6،7

كما وردت بتاريخ 15 ايار1959 إشارة هاتفية لمركز الفرقة من ضابط الدفاع المدني بالقدس ، مفادها أن إنفجارا قد حصل في مستودعات تابعة لسلاح الهندسة بالقرب من المعلوفية على طريق رام الله ، وأن حريقا كبيرا شب نتيجة للإنفجار ، وعلى إثر ذلك تحركت الفرقة للموقع وأخذت بتبريد المكان والساحة القريبة منه والتي تحتوي على مئات من صفائح البنزين ، وبعد عملية التبريد تعاونت مع رجال الجيش في رفع الأنقاض عن الجندي الذي كان داخل المستودع أثناء الإنفجار[1].

وفي عام 1960 ، وبنائا على طلب مدير الإدارة والخدمات العامة لوكالة الأمم المتحدة ، قام رئيس فرقة إطفائية القدس بتدريب قسم موظفي توزيع المؤن في وكالة غوث اللاجئين على مكافحة النيران ، وعلى إثر ذلك تلقت الفرقة كتابا بتاريخ 9كانون الثاني1960 من المدير المذكور يعبر فيه عن شكره وإمتنانه لرئيس الفرقة عن حسن الأداء [2] ، وبتاريخ 3أيار1960 ، أتصل السيد بهجت طباره مدير الأمن العام بمركز الإطفائية ، وأبلغهم أن حريقا كبيرا شب في مستودعات الجيش بالقرب من السجن المركزي في عمان وطلب من مركز الفرقة المساهمة في إخماد الحريق ، فتوجهت الفرقة فورا إلى عمان حيث شرعت بالتعاون مع فرق الإطفاء الاخرى بإخماد الحريق [3]، وساهمت الفرقة كذلك بتاريخ 8شباط1962 بإخماد حريق كبير نشب في مخزن تجاري تعود ملكيته إلى السيد حسن قليبو ، ويقع هذا المخزن في حي المصرارة وهو يحتوي على أكياس طحين وسكر ، وتمكنت الفرقة من حصر النيران قبل أن يمتد الحريق إلى المخازن المجاورة [4].

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 1 ، لعام 1960/1959، 8

2–نفس المصدر ،9

3–ارشيف بلدية القدس ، 961 ،1 ، لعام 1961/1960، 7

4–ارشيف بلدية القدس ، 962 ،1 ، لعام 1962/1961، 9

وقد استمرت الفرقة في عملها المعتاد خلال السنوات التالية ، حيث تمكنت من إخماد 56 حريقا في عام 1966/1965 ، وكانت معظم هذه الحرائق بسيطة وتم السيطرة عليها [1].

5- قسم الميكانيكا

يتألف جهاز هذا القسم من ، مهندس ميكانيكي ويساعده ميكانيكيان ، هذا بالإضافة إلى ثلاثة مراقبي محطات ، ومراقب محروقات وسبعة زياته ، وعامل خطوط للتوزيع [2] ، و يشرف هذا القسم على صيانة محطات المياه ، والإشراف على صيانة السيارات التابعة للأمانة .

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 966 ،1 ، لعام 1966/1965، 7

2- نفس المصدر ، 9

الدائرة الهندسية

تمكنت دائرة الهندسة من تحقيق عدة من الإنجازات على النحو الاتي

1 – الصيانة والاصلاحات

عملت الدائرة في عام 1959/1958 على صيانة طريق باب المغاربة حيث تم تغطية سطح الطريق بطبقة من الإسفلت ، في جزئها الواقع ما بين بطريركية اللاتين حتى طريق أريحا عبر مدخل باب المغاربة وبلغت مساحة هذه الطريق 3900 متر مربع ، كما قامت الدائرة بإعادة إنشاء طريق الجربي الواقع في حي المغاربة ، وذلك بخلع البلاط القديم وإعادة تسوية الطريق ومن ثم إعادة تبليط المقادم وتكحيلها [1].

وقامت الدائرة في عام 1960/1959 ، بإعادة إنشاء طريق حوش حجيج الواقع في محلة باب الجديد داخل المدينة القديمة ، وذلك بخلع البلاط القديم وإعادة تسوية الطريق ثم إعادة تبليط المقادم وتكحيلها وبلغت مساحة الطريق التي أعيد انشاؤها 105 مترا مربعا ، هذا بالإضافة إلى إعادة إنشاء طريق حوش العدس وبلغت مساحة هذا الطريق 155 مترا مربعا [2]وفي عام 1961/1960 ، قامت الدائرة بصيانة طريق الثوري في قسمها الواقع بين طريق أريحا وطنطور فرعون ، وتغطيتها بطبقة من الإسفلت ، وبلغت مساحة الطريق المعبدة 600 مترا مربعا ، كما تم تغطية الطريق بالإسفلت بقسمها الواقع ما بين القنصلية الأمريكية حتى ملاعب الأمانة في محلة الشيخ جراح وبلغت مساحة الطريق 11000 مترا مربعا ، كما تم تسوية وتسهيل طريق بئر أيوب في محلة سلوان ومساحة الطريق 240 مترا مربعا [3].

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 959 ، 3 ، لعام 1959/1958، 24

2–ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 2 ، لعام 1960/1959، 25

3–ارشيف بلدية القدس ، 961 ،2 ، لعام 1961/1960، 22

وأعادت الدائرة في عام 1962/1961 ، إنشاء طريق المولوية في محلة السعدية مع طريق برج القلق في محلة السعدية، وذلك بخلع البلاط القديم وتسوية الطريقين ومن ثم إعادة تبليط المقادم وتكحيلها ، وبلغت مساحة الطريقين اللذان أعيد انشاؤهما 860 مترا مربعا ، كما تم إنشاء طريق باب المغاربة وطريق أبي مدين وطريق حوش الغزلان وطريق درج الطابونة ، وذلك بخلع البلاط القديم وتسوية سطح هذه الطرق ومن ثم إعادة تبليط المقادم وتكحيلها ، وبلغت مساحة هذه الطرق 1676 مترا مربعا [1].

أما في عام 1963/1962 فباشرت الدائرة بعمل طبقة من الإسفلت لصيانة طريق المحافظة في قسمها الواقع ما بين طريق الرشيد حتى المدرسة المأمونية ، وبلغت مساحة الطريق 1507 مترا مربعا ، هذا بالإضافة إلى إعادة إنشاء طرق مختلفة في سلوان ، وذلك بإنشاء أدراج في أحيائها المختلفة ومدها بطبقة من الأسمنت[2] ، وفي عام 1964/1963 ، عملت الدائرة على تحسين وتنظيم ساحة باب الساهرة خارج سور المدينة ، كما تم تعبيد القسم الموسع من هذه الساحة ، و تم تعبيد طريق الواد في قسمها الواقع ما بين مستشفى الهوسبيس حتى حمام العين وبلغت مساحة الطريق 1200 مترا مربعا [3].

وقامت الدائرة في الفترة الواقعة بين عامي 1967/1965 بالعديد من الإصلاحات في الطرق نذكر منها على سبيل المثال ، طريق سوق العطارين الذي تم خلع البلاط فيه وإعادة تسوية الطريق [4] .

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 962 ،2 ، لعام 1962/1961، 21

2–ارشيف بلدية القدس ، 963 ،2 ، لعام 1963/1962، 24

3–ارشيف بلدية القدس ، 964 ،2 ، لعام 1964/1963، 21

4–ارشيف بلدية القدس ، 965 ،2 ، لعام 1965/1964، 25

بالإضافة إلى صيانة طريق أريحا في قسمها الواقع ما بين ساحة باب الساهرة وقبور السلاطين خارج سور المدينة وبلغت مساحة الطريق 3400 مترا طوليا ، كما تم تعبيد طريق رقم 3/2 في محلة واد الجوز في قسمها الواقع بين دكان زلاطيمو حتى المدرسة المأمونية ، وبلغت مساحة الطريق 5000 مترا مربعا [1].

2- تنظيم المدينة وطلبات البناء

قامت دائرة الهندسة بعدد من المشاريع التنظيمية في المدينة ،ففي عام 1959/1958 ، عقدت15 جلسة نظرت خلالها في 217 موضوعا ، ومن أهم هذه المواضيع ، مشروع تنظيم مدن تفصيلي رقم 66 لتخطيط طريق فندق البرج الفضي في وادي حلوة ، ولقد وافقت اللجان التنظيمية المختصة على وضع هذا المشروع موضع التنفيذ ، ونشر إعلان بذلك في الجريدة الرسمية ، كما عرض على الدائرة مشروع تنظيم مدن تفصيلي رقم 54 لتخطيط طريق تصل طريق النطاق بطريق نابلس ، وقد وافقت اللجان التنظيمية على وضع هذا المشروع موضع التنفيذ ونشر إعلان بذلك في الجريدة الرسمية ، وبلغ عدد طلبات رخص البناء خلال هذا العام 336 طلبا [2] ،ونظرت الدائرة في عام 1960/1959 في 319 موضوعا ، ومن أبرزها، مشروع تنظيم المدن الهيكلي رقم 75 ، لتخطيط وتعديل طرق في حي الشيخ جراح ، ومشروع تنظيم مدن هيكلي رقم 80 الذي يهدف إلى تصنيف أرض العنبوسي والأراضي المجاورة لها إلى منطقة تجارية مع توسيع الشارع من 9 أمتار إلى 12 مترا ، وبلغ عدد طلبات رخص البناء خلال هذا العام 458 طلبا [3].

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 965 ،2 ، لعام 1965/1964، 25

2–ارشيف بلدية القدس ، 959 ، 3 ، لعام 1959/1958، 27

3–ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 2 ، لعام 1960/1959، 28

وما بين عامي 1964/1961 ، عرض على الدائرة العديد من مشاريع التنظيم ، ومنها، مشروع تنظيم مدن هيكلي معدل رقم 92 ، الذي يهدف إلى تصنيف الجانب الجنوبي لطريق السور الثالث إلى منطقة تجارية ومشروع تنظيم مدن تفصيلي رقم 88 ، يهدف إلى توسيع طريق أريحا الطور بالإضافة إلى مشروع تنظيم مدن هيكلي معدل رقم 49 ويهدف إلى إعادة تصنيف طريق صلاح الدين إلى منطقة تجارية [1].

ونظرت الدائرة في الفترة الواقعة بين عامي 1967/1965 ، في العديد من مشاريع التنظيم ومن بينها مشروع تنظيم مدن هيكلي رقم 111 ، لتوسيع المنطقة الصناعية في واد الجوز ، ومشروع تنظيم مدن تفصيلي رقم 132 ، الذي يهدف إلى تخطيط طريق تنظيمية بعرض 9 أمتار ، بالإضافة إلى مشروع تنظيم مدن تفصيلي رقم 118 ، يهدف إلى تخطيط طريق تصل طريق البرج الفضي بطريق عين سلوان، وكذلك مشروع تنظيم مدن هيكلي رقم 134 ، الذي يهدف إلى إعادة تصنيف القسم الخلفي من أرض الأدهمية ، من منطقة ساحات عامة إلى منطقة تجارية [2] ، كما قدم إلى الدائرة خلال هذه الفقترة العديد من طلبات البناءوعلى سبيل المثال في عام 1964/1963 بلغ عدد طلبات البناء 371 طلبا [3].

3- إنارة الشوارع

تعاونت الدائرة الهندسية مع شركة كهرباء لواء القدس في إنارة شوارع المدينة ، وقد قامتا معا بالعديد من الأعمال في هذا المجال [4]، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 963 ،2 ، لعام 1963/1962، 27

2–ارشيف بلدية القدس ، 965 ،2 ، لعام 1965/1964، 28

3–ارشيف بلدية القدس ، 963 ،2 ، لعام 1963/1962، 27

4–ارشيف بلدية القدس ، 959 ، 3 ، لعام 1959/1958، 27

جرى في عام 1959/1958 ، تركيب 25 مصباحا في البلدة القديمة داخل السور و 8 مصابيح خارج السور ، وبذلك فإن مجموع مصابيح إنارة الشوارع في المدينة قد بلغ 479 مصباحا في هذه السنة [1] ، وقد جرى في عام 1962/1961 ، تركيب 27 مصباحا داخل السور مقابل 56 مصباحا خارج السور ، وعلى ذلك فإن مجموع مصابيح إنارة الشوارع في المدينة قد بلغ في هذه السنة 737 مصباحا [2] .

واستمرارا لعمل الدائرة في مجال إنارة الشوارع ، فقد بلغ مجموع مصابيح الإنارة في المدينة خلال عام 1966/1965 ما يزيد على 1100 مصباح ، حيث جرى في هذا العام تركيب 32 مصباحا داخل سور المدينة ، 60 مصباحا خارج السور [3].

4- الإشراف على الحدائق والبساتين والساحات العامة

كانت الدائرة الهندسية تشرف على الحدائق والبساتين والساحات العامة في المدينة، وذلك من خلال إنشاء الجدران السنادية ، وأحواض جديدة للزراعة وتعبئتها بالتراب الأحمر وغرس الأشجار والأزهار وسقيها والعناية بها ، في حدائق الأمانة والطرق والساحات العامة [4] .

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 959 ، 3 ، لعام 1959/1958، 27

2–ارشيف بلدية القدس ، 962 ،2 ، لعام 1962/1961، 23

3–ارشيف بلدية القدس ، 966 ،2 ، لعام 1966/1965، 30

4–ارشيف بلدية القدس ، 959 ، 3 ، لعام 1959/1958، 29

5- مستلزمات حركة السير

يقع على عاتق الدائرة الهندسية ، وضع شارات حركة السير في مختلف أنحاء المدينة وصيانتها ، وذلك بالتعاون مع دائرة حركة السير [1].

6- المشاريع الجديدة

قامت الدائرة الهندسية بالعديد من المشاريع الجديدة ، ونذكر من هذه المشاريع ما يلي ، إنشاء بركة لخزن مياه نبع عين فارة تتسع ل 500 متر مكعب ، كما قامت بتجهيز مخططات مدرسة باب المغاربة [2] ، هذا بالإضافة إلى إنشاء سور سنادي للمقبرة اليوسفية على طريق أريحا ، في قسمها الواقع من المتحف الفلسطيني حتى مفترق الطريق المؤدية إلى باب الإسباط [3].

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 959 ، 3 ، لعام 1959/1958، 29

2–ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 2 ، لعام 1960/1959، 25

3–ارشيف بلدية القدس ، 962 ،2 ، لعام 1962/1961، 19

الدائرة الصحية

تشرف الدائرة الصحية على النظافة العامة في المدينة ، وتمديد وصيانة المجاري العامة ومجاري مياه الشتاء كما تراقب الحرف والصناعات والباعة المتجولين ،هذا بالإضافة إلى مكافحة الحشرات والأمراض والفحص على المرافق الصحية العامة [1] ، ومن أهم الأعمال التي قامت بها هذه الدائرة في كل مجال من هذه المجالات فكان على النحو التالي:

1 – النظافة العامة

قام عمال التنظيفات بكنس شوارع المدينة ، تحت مراقبة فعالة ، كما قاموا بجمع النفايات من الشوارع والأزقة والأحياء والبيوت والحوانيت والمؤسسات العامة والخاصة ، ونقلها بواسطة السيارات الخاصة إلى المحرقة ، التي حرص العمال على نظافتها ونظافة ما حولها نظافة تامة ، كما راقب مفتشو المكاره الصحية منطقة أمانة القدس مراقبة فعالة وقاموا بجولاتهم التفتيشية ، وخلال عملهم أكتشفوا الكثير من المكاره الصحية وتمكنوا من إزالة بعضها بالتفاهم والتعاون مع مسببيها دون توجيه إنذارات أو إشعارات ، وفي حالات اخرى اضطروا إلى توجيه إشعارات خطيه لمسببي المكاره الصحية [2].

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 959 ، 5 ، لعام 1959/1958، 38

2– نفس المصدر ، 39

2- المجاري العامة

وتهتم الدائرة الصحية بمد خطوط المجاري العامة وصيانتها ، وفي هذا المجال عملت الدائرة على مد خط بطول 120 مترا من مواسير الفخار المدهون ، ويمتد هذا الخط من دار الطفل في باب الساهرة حتى عمارة المحاكم ، حيث يتصل بشبكة المجاري العامة التي تخدم تلك المنطقة ، كما تم إعادة إنشاء مجاري مستشفى سبافورد للأطفال في حارة السعدية وإستبدال المجرى القديم بمجرى من مواسير الفخار المدهون ، وقد تم ذلك في عام 1959/1958 [1].

و استمرارا لعمل الدائرة في مجال تمديد المجاري العامة ، فقد عملت في عام1959 /1960 على إنشاء شبكة مجاري منطقة الشيخ جراح ، بالإضافة إلى إنشاء شبكة مجاري طريق نابلس (سعد وسعيد) ، وتم تعزيل المجرى العام بحارة النصارى بطول 262 مترا بعد شق الطريق لهذه الغاية ، كما جرى تعزيل المجرى العام بحوش الغزلان بطول 28 مترا [2] ،وفي عام 1961/1960 قامت الدائرة بإنشاء خط مجاري عام جديد داخل سور المدينة في طريق برج اللقلق بباب حطه ، كما تم ربط مجاري مدرسة خولة بنت الأزور بالمجرى العام ، هذا بالإضافة إلى صيانة وتعزيل العديد من خطوط المجاري العامة مثل تعزيل المجرى العام في عقبة الأصيلة بطول 30 مترا و تعزيل المجرى العام في محلة الحبشة في حارة النصارى بطول 5 أمتار [3].

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 959 ، 5 ، لعام 1959/1958، 41

2–ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 4 ، لعام 1960/1959، 41

3–ارشيف بلدية القدس ، 961 ،4 ، لعام 1961/1960، 37،38

وباشرت الدائرة في عام 1962/1961 ، بإتمام مشروع مجاري جمعية الشبان المسيحية ، حيث تم حفر خنادق ومد مواسير بطول 60 مترا ، كما تم إستبدالأغطية مناهل في أماكن متعددة من المدينة [1] ، وفي عام 1963/1962 تم مد 12 مترا من مواسير الفخار المدهون ، ويمتد هذا الخط من دار صدقي الجعبري على طريق الرشيد في باب الساهرة لغاية مكاتب شركة الطيران الأردني ، وفي نفس العام تم تكليف مدير الدائرة بقرار من مجلس الأمانة بالإشراف على إنشاء بركة لتصريف المياة التي تتسرب من مضخات مياه عين فارة في عناتا ، وتم إنشاء هذه البركة كما تم مد مواسير من الفخار المدهون بطول 50 مترا ، تمتد من المحطة لغاية بركة التصريف [2].وعملت الدائرة في عام 1964/1963 على إعادة إنشاء شبكة مجاري الشيخ جراح من دار شرف لغاية فندق الأمبسدور ، وقد بلغ طول المجرى 152 مترا ، وأعيد ربط المنازل التي كانت مربوطة به[3] ، وفي العام التالي 1965/1964 تم إنشاء شبكة مجاري طريق 2/2 في واد الجوز وبلغ طول المجرى 172 مترا [4].

وقامت الدائرة في عام 1966/1965 بالعديد من أعمال الصيانة للمجاري العامة ، ومن هذه الأعمال تعزيل المجرى العام بحوش الحرامي بطول 10 أمتار ، وتعزيل المجرى العام بحوش العسلي بطول 32 مترا هذا بالإضافة إلى تعزيل المجرى العام بعقبة التوتة بطول 10 أمتار [5].

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 962 ،4 ، لعام 1962/1961، 38

2–ارشيف بلدية القدس ، 963 ،4 ، لعام 1963/1962، 40

3–ارشيف بلدية القدس ، 964 ،4 ، لعام 1964/1963، 21

4–ارشيف بلدية القدس ، 965 ،4 ، لعام 1965/1964، 37

5– ارشيف بلدية القدس ، 966 ،4 ، لعام 1966/1965، 43

3- مجاري مياه الشتاء

قامت الدائرة في العديد من الأعمال في هذا المجال ، ففي عام 1959/1958 أصيب خط مجرى مياه الشتاء بالقرب من سوق الخضار بعطب كبير ، وجرفت مياه السيول أتربة الأرض المجاورة ما أدى إلى حدوث حفرة عميقة بطول 35 مترا ، فأعاد العمال طم الحفرة وإصلاح مجرى الشتاء المذكور حيث تم وصل طرفية بقناة حجرية مغطاة بالباطون ، كما جرى تعزيل وتنظيف مجرى مياه الشتاء من واد الجوز حتى سلوان [1].

وفي عام 1960/1959 ، تم إنشاء مصفاة لمياه الشتاء بباب سوق العطارين ، حيث تم مد مواسير من الفخار المدهون بطول 4 أمتار وربطها بالمجرى العام ، هذا بالإضافة إلى تعزيل وتنظيف جميع مصافي مياه الشتاء داخل المدينة وخارجها عدة مرات[2] ، وفي العام التالي تم تعزيل وتنظيف 33 مصفاة مياه الشتاء خارج المدينة القديمة ، كما تم تنظيف المجرى الشتوي من الشيخ جراح إلى سلوان بطول 3500 متر [3].

وقد اقتصرت الأعمال في مجال مجاري مياة الشتاء منذ عام 1962حتى عام 1967 على أعمال الصيانة حيث جرى تعزيل وتنظيف مصافي مياة الشتاء داخل المدينة وخارجها عدة مرات ، بالإضافة إلى إنشاء مصافي لمياه الشتاء على مدخل المدرسة الرشيدية .

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 959 ، 5 ، لعام 1959/1958، 43

2–ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 4 ، لعام 1960/1959، 44، 45

3–ارشيف بلدية القدس ، 961 ،4 ، لعام 1961/1960، 41

4- مراقبة الحرف والصناعات والباعة المتجولين

تشرف الدائرة الصحية على أصحاب الحرف والصناعات بالإضافة إلى الباعة المتجولين ، وتتأكد من تطبيق الشروط الصحية اللازمة ، وذلك من أجل إصدار الرخص اللازمة لهم ، وفي حال عدم توفر الشروط الصحية فأن الدائرة تمتنع عن إصدار الرخص الخاصة بالحرف والصناعات ، وتقديم المخالفين إلى المحاكمة ، ففي عام 1966/1965 ، بلغ عدد رخص الحرف والصناعات والباعة المتجولين التي صدرت هذا العام 1537 رخصة ، وبلغت رسوم الحرف والصناعات والباعة المتجولين التي حصلت 393،000 كما بلغ عدد الرخص المرفوضة التي لم تستوف الشروط الصحية 20 رخصة ، هذا وقد بلغ عدد المخالفات المحالة للمحاكم 72 مخالفة [1].

5- مراقبة المسلخ البلدي

تشرف الدائرة الصحية على مراقبة سير العمل في مسلخ أمانة القدس ، من حيث ذبح الحيوانات وفحصها ونقلها للمدينة بالعربات الخاصة ، وكانت تشرف على فحص اللحوم والذبائح للتاكد من صلاحيتها للإستهلاك البشري وخلوها من الأمراض تحت إشراف الطبيب البيطري الذي يعاونه في عمله مفتش اللحوم ، وتعمل الدائرة على مصادرة اللحوم التي يتم ذبحها خارج المسلخ البلدي ، كما يعمل الطبيب البيطري على إتلاف اللحوم التي يثبت أنها غير صالحة للأكل وذلك لإصابتها بأمراض مختلفة [2].

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 966 ،4 ، لعام 1966/1965، 49

2- نفس المصدر ، 50

دائرة المياه

تشرف الدائرة على مصادر المياة وتوزيعها ، كما تختص بتحديد أسعار المياه ، هذا بالإضافة إلى جمع واردات المياه ومد خطوط التوزيع وصيانتها [1] ، أما المصادر التي زودت منطقة القدس بالمياه خلال هذه الفترة فهي ينابيع عين فارة وتتألف من نبع عين فارة القديم ونبع عين الجمبزه ، والبرك السليمانية التي تقع جنوب بيت لحم ، بالإضافة إلى مياه بئر أيوب الذي يقع في سلوان [2].

قامت الدائرة بتحديد أسعار المياه على النحو الاتي ، 120 فلسا للمشتركين من السكان، و 100 فلس لبلديات رام الله والبيرة ووحدات الجيش والشرطة واللاجئين والمعاهد العلمية والمؤسسات الخيرية ، أما المياه التي توزع من الحنفيات العامة والخاصة فبسعر 10 فلسات لكل خمس تنكات من الحنفيات العامة ، و 10 فلسات لكل 4 تنكات من الحنفيات الخاصة ، وتتقاضى الأمانة من أصحاب الحنفيات الخاصة 105 فلوس ثمن المتر المكعب من المياه ، أما الكميات الموردة لمستشفى المطلع فهي مقابل تقديم كميات من المحروقات للأمانة من قبل وكالة الغوث نيابة عن إدارة المستشفى ، وكذلك الكميات التي وردت لدير الصلاحية فهي مقابل وجود الخزان الرئيسي في أرض الدير وقد ألغيت هذه الإتفاقية بعد أن أشترت الأمانة أرض الحاووز، وقد حرص مجلس الأمانة على مساعدة المدارس الحكومية فزودتهم بالمياه دون مقابل وقد أستقرت هذه الأسعار حتى عام 1967[3].

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 3 ، لعام 1960/1959، 44، 31

2–ارشيف بلدية القدس ، 959 ، 4 ، لعام 1959/1958، 34

3– نفس المصدر ، 36

وتشرف الدائرة كذلك على مد خطوط التوزيع وصيانتها وفي هذا المجال قامت الدائرة بالعديد من الأعمال منها ، مد خط أنابيب جديد طوله 400 مترا يبدأ من رأس العامود حتى سلوان ليتسنى للسكان في تلك المنطقة التزود بالمياه ، كما تم إستبدالأنابيب في حارة الغوانمة طولها 100 متر باخرى جديدة لتلف القسم الأكبر من تلك الأنابيب ، وتم هذا العمل في عام 1959/1958[1].

مدت الدائرة خط أنابيب طوله 700 متر على الشارع الموصل ما بين رأس العمود ومدرسة سلوان للذكور كما تم إستبدال خط ما بين مدرسة الرشيدية وفندق طريق المطلع(الكومدور) وبرج القلق على طول 350 مترا هذا بالإضافة إلى إستبدال خط على شارع الزهراء قرب فندق ناشيونال حتى عمارة الأخوان المسلمين على مسافة 200 متر ، وقد تم إنجاز هذه الأعمال في عام 1960/1959 [2].

وفي عام 1961/1960 ، أستبدلت الدائرة خط المياه في شارع واد الجوز وحتى جامع عابدين في اتجاه أرض السمار وبلغ طول هذا الخط 350 مترا ، كما تم إستبدال خط في القسم الشمالي من باب حطه قرب مدرسة القادسية على مسافة 100 متر ، بالإضافة إلى مد خط على مسافة 250 متر في وادي حلوه [3]، أما في العام التالي فقد تم إستبدالأنابيب طولها 300 متر ، وذلك من نقطة تقع قرب نادي الموظفين في باب الساهرة حتى المدرسة المأمونية ، وإستبدالأنابيب بطول 100 متر في شارع بطريركية اللاتين وذلك لسد حاجة كلية الفرير [4].

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 959 ، 4 ، لعام 1959/1958، 37

2–ارشيف بلدية القدس ، 960 ، 3 ، لعام 1960/1959، 44، 37

3–ارشيف بلدية القدس ، 961 ،3 ، لعام 1961/1960، 33

4–ارشيف بلدية القدس ، 962 ،3 ، لعام 1962/1961، 33

واستمرارا لجهود الدائرة في مجال توزيع المياه ، فقد عملت في عام 1963/1962 على مد خط جديد طوله 400 متر من نقطة تقع قرب دكان الهدمي داخل باب العمود باتجاه شارع الجبشة في حارة النصارى ، وذلك لتوفير المياه إلى دير اللاتين وسد حاجة سكان تلك المنطقة [1] ، وفي عام 1966/1965 تم إستبدالأنابيب طولها 450 مترا ، إبتداءا من كرم لويس حيث تم إنشاء خزان جديد يتسع 300 متر مكعب حتى أرض السمار ، أما في عام 1967/1966 فقد تم إستبدال خط بطول 324 مترا من منطقة الشيخ جراح إلى أرض السمار ، هذا بالإضافة إلى مد خط جديد بطول 500 متر يمتد من واد الجوز إلى منطقة المتحف الفلسطيني [2].

حدود بلدية القدس في العهد الأردني

عملت البلدية على توسيع حدودها وذلك لإستيعاب الزيادة السكانية في المدينة ، وقد تمت المصادقة على أول مخطط لحدود بلدية القدس بتاريخ 1 نيسان 1952 ، ونتيجة لذلك ضمت مناطق رأس العامود والصوانة وأرض السمار والجزء الجنوبي من قرية شعفاط إلى مناطق نفوذ البلدية .

وفي عام 1957 قرر مجلس البلدية توسيع حدود المدينة حتى تصل إلى منطقة مطار قلنديا ، إلا أن هذا القرار لم ينفذ ، وفي عام 1963 كان هناك توصية بتوسيع حدود البلدية لتصبح مساحتها 75 كم لكن نشوب حرب عام 1967 أوقف المشروع [3]

---

1 –ارشيف بلدية القدس ، 963 ،3 ، لعام 1963/1962، 32

2 –ارشيف بلدية القدس ، 966 ،3 ، لعام 1966/1965، 38

3– سالم ، محمد ، القدس الحق والتاريخ والمستقبل ، 36

الخاتمة

خلصت الرسالة إلى النتائج التالية:

- جاء إنشاء البلديات في العهد العثماني نتيجة التنظيمات الإدارية التي قامت بها الدولة العثمانية ، إلا أن هذه البلديات في بداية الأمر لم يكن لها دور فعال ، ويعود ذلك إلى عدم وجود قانون خاص ينظم عملها ، وقد باشرت البلديات عملها بشكلا فعلي بعد صدور قانون البلديات عام 1867.
- إن تشكيل بلدية القدس في عام 1863 ، وهي ثاني بلدية في الدولة العثمانية ، بعد بلدية استنبول ، إنما يدل على الأهمية الخاصة التي كانت تحظى بها مدينة القدس في العهد العثماني .
- حرصت الدولة العثمانية على أن يكون معظم رؤساء بلدية القدس من أهل المدينة ، وذلك على الرغم من أن قانون البلديات قد نص على إمكانية أن يتولى رئاسة البلدية شخص من خارج المدينة ولعل ذلك يعود إلى خشية الدولة العثمانية من معارضة أهل المدينة لأي شخصا من خارجها .
- من خلال النظر في أسماء رؤساء بلدية القدس في العهد العثماني يتضح انه كان هناك صراع بين عائلتي الحسيني والعلمي وهما عائلتين مقدسيتيين ، على رئاسة البلدية مما يعكس مدى نفوذ هاتين العائلتين في مدينة القدس خلال العهد العثماني .
- في فترة الإنتداب البريطاني عمل الإنجليز على رفع تمثيل اليهود في المجلس البلدي ، مما يعني تقليل نفوذ العرب الفلسطينين سواء من المسلمين أو المسيحيين ، وهذا يدل على حرص الإنجليز على زيادة نفوذ اليهود في مدينة القدس

- خلال فترة الإنتداب البريطاني كان هناك دورا سياسيا لرؤساء البلدية العرب في القدس ، ومما يعزز هذا الرأي إقالة موسى الحسيني من رئاسة البلدية بعد مشاركته في مظاهرة الذكرى الاولى لوعد بلفور

- نجح الإنتداب البريطاني في خلق حالة من الإنقسام بين سكان مدينة القدس ، ويتضح ذلك من خلال الصراع الذي نشب حول رئاسة البلدية ، حيث أنقسم سكان المدينة إلى معسكرين ، هما الحركة الوطنية بزعامة الحاج أمين الحسيني ، والمعسكر المعارض له بزعامة راغب النشاشيبي .

- جاء قرار تشكيل أول مجلس بلدي لمدينة القدس بعد حرب عام 1948 ، بقرار شخصي من الحاكم العسكري الأردني عبد الله التل ، ويبدو أنه أتخذ هذا القرار دون الرجوع إلى الحكومة الأردنية ، حيث حرص عبد الله التل على أن يكون في مدينة القدس مجلسا بلديا قبل مجيء لجنة التوفيق إلى المدينة ، وبتشكيله هذا المجلس فرض أمرا واقعا على الحكومة الأردنية .

- بدأ الخلاف يظهر بين ممثلي المجلس البلدي والحكومة الأردنية منذ عام 1950- ، حيث عملت الحكومة على حل المجلس البلدي وتعيين لجنة بلدية للقيام بأعمال البلدية ، ومن شأن هذا الإجراء أن يقلل من أهمية المجلس البلدي ، ولعل الحكومة الأردنية لجأت إلى هذا الإجراء كون أن هذا المجلس نشأ دون الرجوع اليها ، بالإضافة إلى أن صلاحيات اللجنة البلدية أقل من صلاحيات المجلس البلدي ، ويبدو أن الحكومة كانت تهدف من ذلك إلى الحد من صلاحيات بلدية القدس في بداية الحكم الاردني .

- كانت بلدية القدس بأمس الحاجة إلى الأموال في بداية تأسيسها ، وذلك نتيجة الأوضاع الصعبة التي عاشتها المدينة بعد حرب عام 1948 ، إلا أن الحكومة الأردنية لم تعاملها كباقي البلديات الأردنية وخاصة من ناحية الميزانية .

- جاء قانون البلديات الأردني لعام 1955، لينظم عمل البلدية بشكل أفضل ، إلا أن هذا القانون قد حرم النساء من حق المشاركة في الإنتخابات البلدية ، وبذلك يكون هذا القانون قد تجاهل شريحة كبيرة من المجتمع

- راعت البلدية الأوضاع الإقتصادية الصعبة لسكان المدينة ، ونتيجة ذلك ألغت بعض الضرائب التي كانت قد فرضتها على السكان .

- إن الأعمال التي قامت بها البلدية منذ عام 1949 حتى عام 1958 كان لها الأثر الواضح في تحسين أمور مدينة القدس ، وذلك على الرغم من أن البلدية في بدايتها كان دورها بسيط ، إلا أنه مع تقدم الوقت أصبح نشاط البلدية يتطور وخدماتها تتحسن .

- إن قرار تحويل بلدية القدس إلى أمانة ، لم يغير في واقع الأمر الكثير ، فالأعمال التي قامت بها الأمانة هي ذاتها التي كانت تقوم بها البلدية ، كما أن الميزانية التي خصصت للأمانة كانت مساوية تقريبا لميزانية البلدية ، والتغيير الذي جرى هو فقط من الناحية الإدارية .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : أرشيف بلدية القدس

1 – **صندوق رقم** 935 ، ملف رقم 1

2– **صندوق رقم** 936 ، ملف رقم 1

3– **صندوق رقم** 938 ، ملف رقم 1

4–**صندوق رقم**939 ، ملف رقم 2

5– **صندوق رقم** 951 ، ملف رقم 1 ، ملف رقم 2 ، ملف رقم 3 ، ملف رقم 4

6– **صندوق رقم** 952 ، ملف رقم 1 ، ملف رقم 2 ، ملف رقم 3 ، ملف رقم 4

7– **صندوق رقم** 953 ، ملف رقم 1 ، ملف رقم 2

8– **صندوق رقم** 954 ، ملف رقم 1 ، ملف رقم 2

9– **صندوق رقم** 955 ، ملف رقم 1 ، ملف رقم 2 ، ملف رقم 3 ، ملف رقم 4

10 – **صندوق رقم** 956 ، ملف رقم 1 ، ملف رقم 2 ، ملف رقم 3

11– **صندوق رقم** 957 ، ملف رقم 1 ، ملف رقم 2 ، ملف رقم 3 ، ملف رقم 4 ، ملف رقم 5

12 – **صندوق رقم**958 ، ملف رقم 1

13 – **صندوق رقم 959** ، ملف رقم 1، ملف رقم 2 ، ملف رقم 3 ، ملف رقم 4 ، ملف رقم 5

14 – **صندوق رقم 960** ، ملف رقم 1 ، ملف رقم 2 ، ملف رقم 3 ، ملف رقم 4

15 – **صندوق رقم 961** ، ملف رقم 1 ، ملف رقم 2 ، ملف رقم 3 ، ملف رقم 4 ، ملف رقم 9

16 –**صندوق رقم 962** ، ملف رقم 1 ، ملف رقم 2 ، ملف رقم 3 ، ملف رقم 4

17– **صندوق رقم 963** ، ملف رقم 1 ، ملف رقم 2 ، ملف رقم 3 ، ملف رقم 4

18 –**صندوق رقم 964** ، ملف رقم 2 ، ملف رقم 4

19 – **صندوق رقم 965** ، ملف رقم 1 ، ملف رقم 2 ، ملف رقم 4

20 – **صندوق رقم 966** ، ملف رقم 1 ، ملف رقم 2 ، ملف رقم 3 ، ملف رقم 4

21 _ **صندوق رقم 970** ، ملف رقم 5

22 – ارشيف بلدية القدس ، **ملف الانتخابات**

ثانيا: القوانين

1 – الدستور العثماني ، المجلد الثاني ، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل

2 – قانون البلديات رقم (29) لسنة 1955

ثالثا:المراجع العربية

1 – أبو عرفة ، عبد الرحمن ، **القدس تشكيل جديد للمدينة** ، منشورات دار الكرمل ، عمان ، 1986

2–التل ، عبد الله ، **كارثة فلسطين** ، دار الهدى ، (د.م) ، 1959

3-حلبي ، أسامة ، **بلدية القدس العربية** ، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية ، القدس ، 2000

4- الحوت ، بيان نويهض ، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين** ، 1917-1948 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، 1986

5-الدباغ ، مصطفى ، **بلادنا فلسطين** ، ج15 ، 1976

6 - سالم ، محمد ، **القدس الحق والتاريخ والمستقبل** ، عين للدراسات والبحوث ،(د.م) ، 2003

7-الشناق ، محمود ، **بلدية القدس الشريف في العهد العثماني** ، وزارة الاعلام ، فلسطين ، 2010

8- العارف ــ عارف ، **المفصل في تاريخ القدس** ، المؤسسة العربية للدراسلت والنشر ، بيروت ، 2007

9- عرابي ، رجا ، **الكافي في تاريخ القدس** ، دار الأوائل ، دمشق ، 2009

10-الغوري ، اميل ، **فلسطين عبر ستين عاما** ، ج2 ، دار النهار ، بيروت ، 1972

11 -المهتدي ، عبلة ، **القدس والحكم العسكري البريطاني** ، دار الشروق ، رام الله ، 2003

12 -النمورة ، محمود ، **الفلسطينيون ومؤسسات الحكم المحلي** ، (د.ن) ، (د،م) ، 1994

13- الناصر ، معتصم ، **بلدية القدس والصراع السياسي** 1918-1948، جامعة القدس ، القدس ، (د.ت)

14- نويهض ، عجاج ، **رجال من فلسطين** ، منشورات فلسطين المحتلة ، بيروت ، 1981

رابعا : الصحف

- **الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية** ،الصادرة بتاريخ 16/أذار/1950
- **الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية**، الصادرة بتاريخ 17 أيلول 1955 ،العدد 1240
- **الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية**، الصادرة بتاريخ 2 حزيران 1956 ، ملحق رقم 1 ، العدد 1277
- **الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية**، الصادرة بتاريخ 1 أيلول 1959 ، العدد 1439
- **الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية**، الصادرة بتاريخ 16 أيلول 1959 ، العدد 1441
- **صحيفة فلسطين الصادرة بتاريخ** ، 21 أب 1959

خامسا :الدوريات

*كوثراني ، وجيه ، **التنظيمات العثمانية والدستور** ، مجلة تبين ، العدد 3 ، 4

Abstract

This study investigates the role of Jerusalem's municipality under Jordanian rule which lasted from 1948 to 1967, the year in which the city was occupied by Israel. The period of Jordanian rule of Jerusalem is considered one of the most important historic periods for the city. This study aims at identify the role of the Jordanian Jerusalem municipality in developing the city by highlighting its greatest achievements during that era.

The study started with the establishment of Jerusalem's municipality for the first time under the rule of the Ottoman Sultan Abdul Aziz b. Mahmud II in 1863, and highlighted the most important achievements of the municipality during that time.

The study also discussed the situation of Jerusalem's municipality under British Mandate (1917-1948), and the Arab-Israeli power struggle over it. In addition, the study discussed the challenges faced by the municipality after the partition of Jerusalem following the war of 1948.

The study's primary focus is on Jerusalem's municipality under Jordanian rule. In 1948, the first municipal council was formed by the military governor Abdullah At-

Tal, the study discussed the development of these councils throughout time and their most important achievements.

The study also covered the transformation of the municipality into an administrative division in 1959, and its most important achievements that aimed at developing the city.